وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبو بكر بلقايد -تلمسان-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شعبة العلوم التجارية

تخصص: تجارة دولية

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

تحت عنوان:

منطقة التبادل الحر الإفريقية والتكامل الاقتصادي الجهوي: (الآفاق والتحديات)

(2017-2003)

من إعداد الطالبة:

بن عيسى خديجة

تحت إشراف:

أ.د مرابط سليمان

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الصنف	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د بن منصور عبد الله	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د مرابط سليمان	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
أ.د جلطي غالم	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
أ.د سعيدي طارق	أستاذ التعليم العالي	المدرسة العليا لإدارة الأعمال – تلمسان	ممتحنا
أ.د عوار عائشة	أستاذة التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
د.بزاوية عبد الحكي	أستاذ محاضر أ	جامعة غليزان	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم

قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير إنك على كل شيء قدير. تولج الليل في النهار وتولج النهار في الليل وتخرج الحي من الميت وتخرج الميت من الحي وترزق من تشاء بغير حساب

(سورة آل عمران: 26-27)

أحمد الله وأشكره على فضله العظيم وتوفيقه الذي رافقني في كل خطوة من هذه المسيرة، فلولا عونه ولطفه لما تحقق هذا الإنجاز. هو الذي منحني الصبر والعزيمة، وألهمني القوة للمضي قدمًا حتى وصلت إلى هذا اليوم الذي يمثل ثمرة سنوات من الجد والاجتهاد.

لطالما كان تحقيق درجة الدكتوراه تحديًا وطموحًا أتشرف ببلوغه، ليس فقط باعتباره إنجازًا أكاديميًا، بل لأنه يعكس قيمة السعي في طلب العلم والمعرفة. ورغم ما اعترض طريقي من صعوبات، كان التوكل على الله والإصرار زادي في مواجهة كل التحديات.

إن بلوغ هذه الدرجة العلمية ليس مجرد محطة، بل هو بداية جديدة لمشوار متجدد من البحث والاكتشاف، ودليل على أن الاجتهاد والمثابرة يؤتيان ثمارهما لمن يؤمن برسالته. وفي هذا اليوم، أقف شاكرةً لله على توفيقه، مؤمنةً بأن ما تحقق هو بفضله، وتجسيد للعزيمة التي وهبني إياها.

شكر وعرفان

أتوجه بخالص الشكر والتقدير لأستاذي المشرف **الدكتور مرابط سليمان**، الذي لم يدخر جهدًا في توجيهي وإرشادي خلال مسيرتي البحثية. لقد كان نعم الموجّه والداعم، حيث شاركني خبرته ومعرفته بكل كرم، ورافقني خطوة بخطوة في إنجاز هذا البحث. كما أن توجيهاته القيمة كان لها الأثر الكبير في تطوير مهاراتي الأكاديمية، لا سيما في إعداد المقالات العلمية والمداخلات، مما أسهم في إثراء أطروحتي وتعزيز مستواها العلمي.

وأخص بالشكر الأستاذ **بن معمر عبد الباسط**، الذي كان له دور محوري في توجيهي لاختيار النموذج القياسي الأنسب لأطروحتي. لقد ساعدني بخبرته القيّمة في تصحيح المسار وإثراء الجانب التطبيقي من البحث.

كما أتوجه بوافر الشكر والتقدير إلى **الدكتورة قراري يمينة**، مديرة مخبر MECAS، التي أتاحَت لنا فرصًا ثمينة لاكتساب المعرفة وتوسيع آفاقنا العلمية من خلال المؤتمرات والملتقيات العلمية التي نظمها المخبر، مما ساهم في إثراء تجربتي البحثية.

ولا أنسى شكر **المعلمة الفاضلة دريم حورية**، التي كانت النور الذي أضاء درب العلم في سنواتي الأولى. لقد غرست في قلبي حب المعرفة، وكانت مصدر إلهام وتوجيه شكل جزءًا أساسيًا من رحلتي العلمية.

ختامًا، أثمّن جهودكم جميعًا، وأقدّر دعمكم الذي كان دافعًا لي لتحقيق هذا الإنجاز. أسأل الله أن يجزيكم خير الجزاء، وأن يديم عليكم نعمة العطاء والعلم

إهداء

إلى والديّ الكريمين، أطال الله في عمرهما

إلى أبي الغالي،

الذي أضاء حياتي بحبه للعلم، ورافقني في كل خطوة من خطوات نجاحي. كنتَ دومًا مصدر فخري، ولا تزال ابتسامتك حين أحقق إنجازًا جديدًا تملأ قلبي سعادةً واعتزازًا. لم تتغير محبتك واهتمامك منذ نعومة أظافري وحتى بلوغي الثلاثين، فكنتَ ولا تزال السند الدائم لي. أطال الله في عمرك وجزاك عني خير الجزاء.

إلى أمي الغالية،

التي لطالما كان حلمها أن تراني في أعلى مراتب العلم، رغم أنها لم تتمكن من استكمال دراستها. كنتِ دائمًا السند الأقوى لي، تشجعينني في كل لحظة، وتدفعينني نحو النجاح بكل حب وتفانٍ. أطال الله في عمرك وجعلك نورًا دائمًا في حياتي.

إلى إخوتي وأحبتي وسندي، إلى أخي الأكبر **مصطفى**، الذي ساعدني في تطوير أفكاري وتعميق رؤيتي في كل مجالات الحياة،الذي كان دعمه لي نورًا يضيء طريقي في لحظات التحدي ، وإلى أخي **خالد**، الذي كانت محبته لي ودلاله دعماً معنويًا لا يُقدر بثمن، سندي في الحياة ورفيق دربي،وإلى أخي الأصغر **محمد ياسين**، الذي لم يتوانَ عن دعمي بالكلمات الطيبة والاهتمام ، فبوجودكم كانت الصعوبات أهون والنجاحات أجمل، وإلى **عفاف**، الصديقة التي كانت ولا تزال أختًا لي في كل مراحل الحياة، الحاضرة في أفراحي وأحزاني والمشاركة لي في كل لحظة مهمة، لكم جميعًا مني كل الحب والامتنان.

إلى صديقتي **المعلمة بن عامر أسماء،**

التي عشت معها أجمل ذكريات الطفولة، وشاركتني سنوات العلم في الجامعة. كنتِ وما زلتِ الأخت التي لم تلِدها أمي، ساندتني وكنتِ مصدر قوتي في كل لحظة، مهما كانت الصعوبات. كل ما حققته اليوم هو نتيجة لتلك اللحظات التي قضيناها معًا في الدراسة وفي الحياة.

إلى صديقتي الأستاذة **خديجة دراق،**

التي كانت دائمًا مصدر إلهام لي في تحقيق النجاح. كنتِ أول من زرع فيّ فكرة الطموح والرغبة في الوصول إلى الدكتوراه، وكنتِ دائمًا تذكرينني بقدرتي على تحقيق النجاح كلما أصابني الإحباط. شكرًا لكِ على تحفيزك الدائم لي، وعلى إيمانك بقدراتي حتى في لحظات ضعفي..

أنتم من جعلتم من رحلة العلم أكثر جمالاً. جزيل الشكر والامتنان لكم، فقد كانت مساهماتكما جزءًا كبيرًا في تحقيق هذا الإنجاز.

محتويات البحث

قائمة المحتويات

محتويات البحث	الصفحة
قائمة محتويات البحث	
قائمة الجداول	
المقدمة العامة	7
إشكالية الدراسة	7 7
فرضيات الدراسة	7 7 7
منهجية الدراسة	7 7 7
أهمية الدراسة	7
مبررات ودوافع اختيار الموضوع	7
حدود الدراسة	7
أقسام الدراسة	7
صعوبات الدراسة	7
الفصل الأول: أدبيات نظرية حول التكامل الاقتصادي ومنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	
مقدمة الفصل	01
I. التكامل الاقتصادي	02
I.1 تعريف التكامل الاقتصادي	02
I.2 أهداف التكامل الاقتصادي	06
I.1.2 الحصول على مزايا الإنتاج الكبير	06
I.2.2 تسيير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة على نطاق واسع	06
I.3.2 تسهيل عملية التنمية الاقتصادية	07
I.4.2 تنويع الإنتاج بطريقة اقتصادية	07
I.5.2 رفع مستوى رفاهية المواطنين	08

I.6.2 التقليل من الاعتماد على الخارج	08
I.4 أشكال أو درجات التكامل الاقتصادي	09
I.1.4 منطقة التجارة التفضيلية	09
I.2.4 منطقة التجارة الحرة	09
I.3.4 الاتحاد الجمركي	10
I. 4.4 السوق المشتركة	11
I. 5.4 الوحدة الاقتصادية	11
I.6.4 الوحدة السياسية (التكامل الاقتصادي التام)	12
I .5 شروط التكامل الاقتصادي	13
I .1.5 التقارب الجغرافي	13
I .2 .5 وجود العجز والفائض	13
I .3 .5 تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل	13
I .4 .5 توفر البنية الأساسية الملائمة	14
I .5.5 تنسيق السياسات الاقتصادية القومية	14
I .6.5 تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي	15
I.6 نظريات التكامل الاقتصادي	15
I.1.6 النظريات التقليدية للتكامل الاقتصادي	15
I.1 .1.6 خلق التجارة(Trade Creation)	16
I.2 .1.6 تحويل التجارة(Trade Diversion)	16
I.2.6 النظريات الحديثة للتكامل الاقتصادي	17
I.1.2.6 اقتصاديات الحجم والموقع حسب(Paul Krugman, 1991)	18
I.2.2.6 دور اقتصادات الحجم	18
I.3.2.6 العوامل الجغرافية	18
I.4.2.6 المنافسة	19

قائمة المحتويات

I.5.2.6 الوفرات الخارجية	19
II التكامل الاقتصادي الإفريقي	21
II.1 تطور تاريخ التكامل الاقتصادي الإفريقي: من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي	21
II.1.1 مفهوم التكامل الاقتصادي الإفريقي	23
II.2واقع البنية التحتية في القارة الإفريقية	24
II.1.2 برنامج البنية التحتية الإفريقية	24
II.2.2 شبكة السكك الحديدية الإفريقية المتكاملة الفائقة السرعة	26
II.3.2 السوق الإفريقية الموحدة للنقل الجوي	28
II.3 تحديات التكامل الاقتصادي الإفريقي في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية	29
II.3 .1 تشابه الهيكل الإنتاجي وضعف التصنيع في إفريقيا	29
II.3 .2 تنوع السياسات الاقتصادية الكلية في إفريقيا	30
II.3 .3 أثر ضعف البنية التحتية على التجارة الخارجية في إفريقيا	30
II.3 .4 تأثير منطقة التجارة الحرة على الإيرادات الجمركية	30
III.مشروع منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	31
III.1 منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	32
III.1.1مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	33
III.2.1 مراحل تأسيس منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	36
III.2 تحليل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	37
III.1.2 الاتفاق التأسيسي لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	37
III.2.2 الإطار المؤسسي لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية)	40
III.3.2 الأهداف العامة لإتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	42
III.4.2المبادئ الأساسية لإتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	43
III.3 أدوات اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	44
III.1.3 قواعد المنشأ الخاصة باتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	44

III.2.3 البوابة الإلكترونية للتفاوض على التعريفة الجمركية	44
III.3.3 آلية الحواجز غير التعريفية(NTB)	44
III.4.3 نظام الدفع والتسوية لعموم إفريقيا(PAPSS)	45
III.5.3 مرصد التجارة الإفريقي	45
III.4 المكاسب المتوقعة للدول الإفريقية من منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	45
IV التكتلات الاقتصادية الإفريقية الجهوية	46
IV.1 دوافع الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية	47
IV.1.1 التكتلات الاقتصادية كأداة لتوسيع حجم الأسواق	48
IV.2.1 تعزيز القدرة التنافسية في الأسواق الدولية	48
IV.3.1 أهمية التكتلات الاقتصادية في تعزيز فرص النجاح التجاري	48
IV.4.1 التكتلات الاقتصادية كاستجابة للتحديات الاقتصادية العالمية	48
IV.5.1 التكتلات الاقتصادية كإستجابة للدول النامية في ظل العولمة	49
IV.2.1 شروط نجاح التكتلات الاقتصادية	49
IV.2 التكتلات الاقتصادية الإفريقية	50
IV.1.2اتحاد المغرب العربي(UMA)	50
IV.2.2 السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا(COMESA)	53
IV.3.2 تجمع دول الساحل والصحراء(SAD-CEN)	59
IV.4.2 مجموعة شرق إفريقيا(EAC)	63
IV.5.2 المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا(ECCAS)	66
IV.6.2 المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا(ECOWAS)	69
IV.7.2 الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية(IGAD)	72
IV.8.2 الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي(SADC)	75

IV.9.2 الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا(UEMOA)	78
خاتمة الفصل	81
الفصل الثاني: الدراسات السابقة	
مقدمة الفصل	83
I .عرض الدراسات السابقة باللغة العربية	84
I.1 عرض الدراسات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي	84
I.2عرض الدراسات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي الإفريقي	87
I.3عرض الدراسات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	91
I.4 عرض الدراسات المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية الإفريقية الجهوية	97
I.5 عرض الدراسات المتعلقة بمستقبل الجزائر في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	100
II عرض الدراسات باللغة الأجنبية	107
II.1عرض الدراسات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي	107
II.2عرض الدراسات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي الإفريقي	108
II.3عرض الدراسات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	117
II.4عرض الدراسات المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية الإفريقية الجهوية	123
II.5عرض الدراسات المتعلقة بمستقبل الجزائر في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	126
III. التعقيب على الدراسات السابقة	129
III.1التعقيب على الدراسات السابقة باللغة العربية	129
III.2التعقيب على الدراسات السابقة باللّغات الأجنبية	131
III.3الفائدة المحصل عليها من الدراسات السابقة	136
خاتمة الفصل	138
الفصل الثالث: دراسة قياسية لإمكانية التكامل الاقتصادي أفرو–جزائري في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	
مقدمة الفصل	141

قائمة المحتويات

I مستقبل الجزائر في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	142
I .1مؤهلات الجزائر نحو الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	142
I .1.1الاستثمار ودوره في تعزيز التكامل الاقتصادي	142
I .1.1.1قانون الاستثمار الجديد في الجزائر(القانون رقم 22-18)	143
I .2 البنى التحتية كدعامة أساسية لتطوير الاقتصاد	144
I .1.2مشروع الطريق العابر للصحراء	145
I .2.2 مشروع الألياف البصرية العابر للصحراء	145
I .3.2 مشروع خط الغاز العابر للصحراء	146
I . 3 الموارد الطبيعية والزراعية والمنجمية.	147
I .4انضمام الجزائر إلى اتفاقيات التجارة الموجهة	149
II منهجية الدراسة	150
II.1نموذج الجاذبية	150
II.1.1 نموذج الجاذبية البسيط	153
II.2.1 نموذج الجاذبية الموسع	154
II.2 الإطار النظري لنماذج بانل	155
II.1.2 تعريف بيانات بانل(Data Panel)	155
II.3 نماذج بيانات بانل	157
II.1.3 أنواع نماذج بيانات بانل	158
II.1.1.3 نموذج الانحدار التجميعي:(Pooled Regression Model) (PRM)	158
II.2.1.3نموذج التأثيرات الثابتة :(Fixed Effects Model) (FEM)	159
II.3.1.3نموذج التأثيرات العشوائية :(Random Effects Model) (REM)	159
II.2.3 المفاضلة بين أنواع نماذج بيانات بانل	161
II.1.2.3 اختبار:F-Fisher	161

قائمة المحتويات

II.2.2.3 اختبارHausman	161
II.4تعريف متغيرات الدراسة ومصادر البيانات	162
II.1.4 تعريف متغيرات الدراسة	162
II.2.4 مصادر البيانات	163
III دراسة قياسية لإمكانية تكامل اقتصادي أفرو-جزائري في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية باستخدام نموذج الجاذبية و التقدير لنماذج بانل	163
III.1نتائج نماذج بانل	165
III.1.1 تقدير نموذج التأثيرات الثابتة	165
III .2.1 تقدير نموذج التأثيرات العشوائية	166
III .3.1إجراء اختبارHausman	169
III.2 دراسة حالات الاستقرارية وعلاقات التكامل المتزامن	171
III .1.2مدخل البيانات المجمعة أو المركبة بيانات العينات الزمنية(Panel)	171
III.2.2 اختبارات جذر الوحدة	171
III.3.2 اختبار التكامل المتزامن	173
III.3 منهجية التقدير	175
III .1.3 طريقة المربعات الصغرى المصححة كليًا(FMOLS)	175
III .2.3 نموذج أشعة تصحيح الخطأ (VECM) لبيانات العينات الزمنية(Panel)	177
III .4 نتائج الدراسة	180
خاتمة الفصل	185
الخاتمة العامة	188
قائمة المراجع	193
الملاحق	207

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
الجدول (01-ف01)	قطاعات برنامج البنية التحتية حسب مؤتمر الاتحاد الأفريقي سنة 2012	25
الجدول (02-ف01)	الخطة الرئيسية لشبكة السكك الحديدية الأفريقية المتكاملة الفائقة السرعة	27
الجدول (03-ف01)	الخطة الرئيسية لشبكة السكك الحديدية فائقة السرعة سنة 2043	27
الجدول (04-ف01)	الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	38
الجدول (05-ف01)	المؤشرات الرئيسية لدول المغرب العربي.	52
الجدول (06-ف01)	تدفقات التجارة البينية للاتحاد المغرب العربي مع الدول الافريقية.	52
الجدول (07-ف01)	المؤشر ات الرئيسية للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي2022	56
لجدول (08-ف01)	تدفقات التجارة البينية لدول الكوميسا مع الدول الافريقية	57
الجدول 09-ف01)	المؤشرات الرئيسية لتجمع دول الساحل والصحراءSAD-CEN	60
الجدول (10- ف01)	تدفقات التجارة لتجمع دول الساحل والصحراءSAD-CENمع الدول الافريقية	62
الجدول (11-ف01)	المؤشرات الرئيسية مجموعة شرق إفريقيا(EAC)	64
الجدول (12-ف01)	تدفقات التجارة لمجموعة شرق إفريقيا مع الدول الإفريقية	65
الجدول (13-ف01)	المؤشرات الرئيسية للمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا ECCAS	67
الجدول (14-ف01)	تدفقات التجارة بين للمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا ECCASمع الدول الافريقية.	68
الجدول (15-ف01)	المؤشرات الرئيسية المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ECOWAS	69
الجدول (16-ف01)	تدفقات تجارة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ECOWAS الدول الافريقية	71
الجدول (17-ف03)	المؤشرات الرئيسية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية "إيجاد"(IGAD)	73
الجدول (18ف01)	تدفقات التجارة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية "إيجاد"(IGAD)	74

قائمة الجداول

	مع الدول الافريقية	
الجدول (19ف01)	المؤشرات الرئيسية الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقيSADC	75
الجدول (20ف01)	تدفقات التجارة بين الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقيSADC مع الدول الافريقية	77
الجدول (21-ف01)	المؤشرات الرئيسية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (UEMOA).	78
الجدول (22-ف01)	تدفقات تجارة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (UEMOA)مع الدول الافريقية.	79
الجدول (01-ف02)	التعقيب على الدراسات السابقة التجريبية	131
الجدول (01-ف03)	مصادر البيانات الخاصة بالدراسة القياسية	163
الجدول (02-ف03)	نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة	165
الجدول (03-ف03)	نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية	167
الجدول (04-ف03)	نتائج اختبارHausman	170
الجدول (05-ف03)	نتائج إختبار جدر الوحدة لبيانات Panel	172
الجدول (06-ف03)	نتائج اختبار التكامل المتزامن	174
الجدول (07-ف03)	نتائج مقدرات معلمات الأجل الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا	176
الجدول (08-ف03)	نتائج نموذج أشعة تصحيح الخطأ (VECM) لبيانات العينات الزمنية(Panel)	178

قائمة الأشكال

الشكل	اسم الشكل	الصفحة
الشكل (01-ف01)	حالة التوقيع و التصديق على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	35

قائمة الملاحق

الملحق	اسم الملحق	الصفحة
الملحق 1	نتائج تقدير نموذج التأثيرات الفردية الثابتة	207
الملحق 2	نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية	208
الملحق 3	نتائج اختبار Hausman	209
الملحق 4	نتائج اختبارات جذر الوحدة	209
الملحق 5	نتائج اختبار التكامل المتزامن	210
الملحق 6	نتائج منهجية طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS)	211
الملحق 7	نتائج نموذج أشعة تصحيح الخطأ VECM لبيانات العينات الزمنية (panel)	212

قائمة المختصرات

المنطقة التجارية التفضيلية	Preferential Trade Area.	PTA
منطقة التجارة الحرة	Free Trade Area	FTA
الاتحاد الجمركي	Customs Union.	CU
السوق المشتركة	Common Market	CM
الوحدة الاقتصادية	Economic Union.	EU
الوحدة السياسية	Political Union	PU
الاتفاق التأسيسي لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	Agreement Establishing the African Continental Free Trade Area	AfCFTA Agreement
اتحاد المغرب العربي	Arab Maghreb Union	UMA
السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا	Common Market for Eastern and Southern Africa	COMESA
تجمع دول الساحل والصحراء	Community of Sahel-Saharan States	CEN-SAD
مجموعة شرق إفريقيا	East African Community	EAC
المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا	Economic Community of Central African States	ECCAS
المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا	Economic Community of West African States	ECOWAS
الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية	Intergovernmental Authority on Development	IGAD

قائمة المختصرات

الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي	stands forSouthern African Development Community	SADC
الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا	West African Economic and Monetary Union	UEMOA
نموذج الجاذبية	Gravity Model of Trade	GM
نموذج التوازن العام القابل للحساب	Computable General Equilibrium Model	CGE Model
.حجم التبادل التجاري بين بلدين محددين(تدفق التجارة)	Flow of Trade	F
مجموع الصادرات والواردات بين دولتين أو أكثر(إجمالي التجارة).	Trade Volume	T
حجم التجارة بين الدول داخل تكتل اقتصادي معين(التجارة البينية).	Economic Commerce	EC

المقدمة العامة

المقدمة العامة

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية المتسارعة ومع تزايد وتيرة العولمة، بات التكامل الاقتصادي الجهوي أداة ضرورية لتعزيز النمو والتنمية الاقتصادية في الدول والمناطق المختلفة. ووفقًا لهذا الوضع، أصبحت معظم دول العالم، سواء المتقدمة أو النامية، تسعى للانضمام إلى التكتلات الاقتصادية الثنائية أو المتعددة الأطراف، وذلك بهدف توسيع نطاق أسواقها وزيادة قدرتها التنافسية على الصعيدين الإقليمي والدولي. ولعل الدول الإفريقية، كغيرها من الدول، تسعى جاهدة إلى تحقيق التنمية من خلال التكامل الاقتصادي مع نظيراتها من الدول الإفريقية كحل فعّال لمواجهة التحديات التي تعترض تنمية القارة.

منذ إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية عام 1963، كان هدفها الأساسي يكمن في تعزيز التعاون بين الدول الأفريقية في المجالات المختلفة، ولا سيما في المجال الاقتصادي، وذلك من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية وتعزيز التجارة بين الدول الأعضاء. ومع تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية للقارة، أصبح من الواضح أن مجرد التعاون الاقتصادي لم يعد كافيًا لتحقيق الهدف الذي بُنيت عليه الانطلاقة، مما استدعى التحول نحو تكامل اقتصادي أعمق يسهم في تحقيق الاستقلال الاقتصادي للقارة وتقليل التبعية لباقي مناطق العالم. ونتيجة لهذه التحولات في الأفكار والإيديولوجيات، وبهدف تعزيز هذا التوجه، تم سنة 2001 إنشاء ما اصطلح على تسميته "الاتحاد الأفريقي" ليكون إطارًا أكثر شمولًا لتوحيد الجهود وتحقيق التكامل الإقليمي والاقتصادي بين الدول الأفريقية.

أصبح التكامل الاقتصادي، وفق هذا التوجه الجديد، هدفًا استراتيجيًا رئيسيًا للاتحاد الإفريقي، وهو ما تجسّد على أرض الواقع من خلال عدة برامج، أبرزها "أجندة 2063 (Agenda 2063) "التي تهدف إلى خلق سوق قاري للسلع والخدمات، يتم تفعيله من خلال الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية وإزالة الحواجز غير الجمركية، لجعل أفريقيا قارة متكاملة ومزدهرة. إلى جانب ذلك، يأتي برنامج التنمية المستدامة 2030، الذي يسعى إلى تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية على مستوى القارة بحلول سنة 2030.

وفي هذا السياق، برزت مبادرة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (African Continental Free Trade Area AfCFTA) كأحد أكبر المشاريع الاقتصادية الطموحة في القارة الأفريقية، بناءً على رغبة متبادلة من كافة الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي. وقد تم بتاريخ 21 مارس 2018 العاصمة الرواندية كيغالي،

التوقيع على الاتفاق التأسيسي لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، والذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 1 يناير 2021، ليشمل سوقًا قارية موحدة تضم 1.2 مليار نسمة، وتهدف إلى إنشاء سوق مشتركة للسلع والخدمات ذات "منشأ إفريقي" بقيمة 1.3 تريليون دولار أمريكي، وذلك من خلال إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، بهدف تعزيز وتسهيل تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأفريقية.

الجزائر وعلى غرار باقي الدول الإفريقية، تتطلع إلى الاستفادة من هذه الاتفاقية لتعزيز مكانتها الاقتصادية في القارة، لما تملكه من مؤهلات اقتصادية تجعلها رائدة في بناء صرح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وتحقيق التكامل الاقتصادي "الأفرو-جزائري" المنشود. إلا أن هذا التكامل المرغوب فيه بين الجزائر ودول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية لا يخلو من المصاعب والتحديات على مختلف المستويات وفي شتى الميادين، إذ يتطلب تحقيقه بناء العديد من البرامج الساندة وتوفير رؤوس الأموال والتمويلات الضرورية، حتى تتمكن الجزائر وكذا نظيراتها الإفريقية من تحويل الأفكار والطموحات إلى تجسيد فعلي على أرض الواقع، بما يضمن الاستفادة الحقيقية من منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

بناء على ما سبق ومن خلال هذه الأطروحة، نسعى إلى دراسة إمكانيات تحقيق هذا التكامل الاقتصادي المنشود بين الجزائر ودول القارة الإفريقية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، واستكشاف المكاسب المحتملة التي قد تجنيها الجزائر من انضمامها إلى هذه المنطقة، مع تسليط الضوء على أهم التحديات التي قد تواجهها في سبيل تحقيق هذا التكامل الفعلي. وللإلمام بجوانب الموضوع قمنا بطرح الاشكالية التالية:

الإشكالية:

ما مدى إمكانية تحقيق التكامل الاقتصادي الأفرو-جزائري في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية؟

الأسئلة الفرعية :

1. هل يعتبر انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية خيارا أم مطلبا ضروريا؟
2. ماهي أهم المكاسب المحتملة التي تجنيها الجزائر من خلال انضمامها إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية؟
3. ما مدى اسهام الجزائر في تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وتحقيق التكامل الاقتصادي الأفرو-جزائري؟

هذه الأسئلة وغيرها سنجيب عليها من خلال فرضيات الدراسة

فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الأولى:** انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية سيؤدي إلى زيادة فرص التبادل التجاري مع الدول الأعضاء في الاتفاقية.
- **الفرضية الثانية:** هناك علاقة سلبية بين المسافة الجغرافية وحجم التبادل التجاري؛ حيث إنه كلما زادت المسافة بين الدول، انخفضت فرص التبادل التجاري.
- **الفرضية الثالثة:** يسهم النمو السكاني بشكل إيجابي في تحقيق التكامل الاقتصادي، في ظل وجود الطلب على السلع والخدمات الجزائرية في الأسواق الإفريقية.

منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الأطروحة على مزيج من المناهج البحثية، حيث تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الاستكشافي، والمنهج القياسي وفقًا لطبيعة كل فصل من فصول الدراسة.

في الفصل الأول والثاني، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الأدبيات النظرية للتكامل الاقتصادي، واستعراض أهم النظريات المفسرة له، بالإضافة إلى تحليل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية والتكتلات الاقتصادية الجهوية الإفريقية.

إلى جانب ذلك، تم توظيف المنهج الاستكشافي في الفصل الثاني، حيث مكّن عرض وتحليل الدراسات السابقة والتعرف على النموذج القياسي المناسب لدراستنا وهو الشيء الذي ساعدنا في اختيار نموذج الجاذبية كأداة قياسية مناسبة في الفصل الثالث لدراسة إمكانية تحقيق التكامل الاقتصادي بين الجزائر والدول الإفريقية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

يتيح هذا النهج البحثي المتكامل الجمع بين التحليل النظري والاستكشاف العلمي والتقدير القياسي، مما يعزز من موثوقية النتائج المتحصل عليها ويوفر رؤية أعمق حول فرص وتحديات التكامل الاقتصادي الإفريقي في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

أهمية الدراسة:

تعتبر دراسة التكامل الاقتصادي الإفريقي وأهمية انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) من الدراسات الهامة والاستراتيجية التي يمكن أن تلعب دورًا محوريًا في صياغة سياسات اقتصادية فاعلة ومستدامة. تتأتى أهمية هذه الدراسة من عدة جوانب أهمها:

- توفر هذه الدراسة رؤية شاملة حول المكاسب المحتملة التي يمكن أن تحققها الجزائر من خلال توسيع نطاق تجارتها وتعزيز تواجدها في الأسواق الإفريقية، كما تتيح التعرف على الفرص المتاحة لزيادة صادراتها وتنويع اقتصادها بعيدًا عن الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية.
- التعرف على تجارب وواقع التبادل التجاري الحر الإفريقي من خلال الاطلاع على مختلف التكتلات الاقتصادية الإفريقية الجهوية.
- تسلط الدراسة الضوء على التحديات التي يجب مواجهتها لتحقيق التكامل الاقتصادي الأفرو–جزائري. هذه التحديات قد تساعد صانعي القرار في الجزائر على وضع سياسات واستراتيجيات فاعلة لتجاوز العقبات وتحقيق أقصى استفادة من الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.
- تقدم الدراسة إطارًا يمكن من خلاله تقييم مدى جاهزية الجزائر للاندماج في السوق الإفريقية.

كما توجد بعض الأهداف السوسيو–اقتصادية لهذه الدراسة، والتي تتمثل في:

- تمكين المؤسسات الجزائرية والاقتصاد الجزائري ككل من اقتحام الأسواق الإفريقية والاستفادة من الفرص المتاحة.
- توفير معارف تطبيقية قادرة على تحفيز المستثمرين الوطنيين على ولوج الأسواق الإفريقية.
- المساهمة في إيقاظ وعي المؤسسات الجزائرية ورجال الأعمال بأهمية الأسواق الإفريقية.

مبررات ودوافع اختيار الموضوع:

هناك مجموعة من الدوافع والمبررات التي دفعتنا لاختيار موضوع التكامل الاقتصادي الإفريقي، ويمكن إجمالها فيما يلي:

- تُظهر التكتلات الاقتصادية الإفريقية الجهوية في مجملها إمكانية تحقيق الوحدة الإفريقية، خاصة بعد انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. هذا الأمر زاد من رغبتنا في تقييم أهم المكاسب المحتملة التي يمكن أن تجنيها الجزائر من الانضمام، كما يسهم في معرفة مدى تأثير انضمام الجزائر في تحقيق التكامل الأفرو–جزائري.
- أما بالنسبة للدافع الذاتي، فإننا نهدف إلى القيام بدراسة قياسية متواضعة لمعرفة إمكانية قيام تكامل اقتصادي في منطقة التبادل الحر الإفريقية، وذلك من أجل إثراء جامعة تلمسان بدراسة قياسية حول موضوع التكامل الاقتصادي الإفريقي.

حدود الدراسة:

فيما يخص الإطار المكاني لهذه الدراسة قمنا باختيار الدول الأعضاء في التكتلات الاقتصادية الإفريقية الجهوية التي تربطها علاقات تجارية مع الجزائر، وذلك على النحو التالي:

- اتحاد المغرب العربي :(UMA) تونس، ليبيا
- السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا :(COMESA) مصر، جيبوتي
- تجمع الساحل والصحراء :(CEN-SAD) النيجر، توغو
- المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا :(ECOWAS) السنغال، تنزانيا
- تجمع شرق إفريقيا :(EAC) الغابون، جمهورية الكونغو الديمقراطية
- المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا :(ECCAS) أنغولا
- الهيئة الحكومية للتنمية :(IGAD) مالي، كينيا
- مجموعة تنمية الجنوب الإفريقي :(SADC) جنوب إفريقيا، زيمبابوي
- الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا :(UEMOA) بنين، بوركينا فاسو

أما الإطار الزمني، فهو يغطي الفترة من 2003 إلى 2017، حيث تم اختيار هذه الفترة بناءً على توفر الإحصائيات المتعلقة بالتجارة البينية الإفريقية.

أقسام الدراسة:

للإلمام بجوانب الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية على النحو التالي:

الفصل الأول: أدبيات نظرية حول التكامل الاقتصادي ومنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية
من خلال هذا الفصل، نقدم موجزًا للجوانب المتعلقة بالتكامل الاقتصادي وأهم النظريات المفسرة التقليدية والحديثة، ثم التطرق إلى التكامل الاقتصادي الإفريقي، وتحليل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وكذا عرض أهم التكتلات الاقتصادية الإفريقية الجهوية.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

من خلال هذا الفصل، قمنا بعرض ملخص للدراسات السابقة التي تناولت جوانب موضوع الدراسة من عدة نواحٍ، حيث قسمت إلى دراسات باللغة العربية ودراسات باللغة الأجنبية، تحمل في طياتها دراسات متعلقة بالتكامل الاقتصادي، التكامل الاقتصادي الإفريقي، منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، ومستقبل الجزائر في منطقة التبادل الحر الإفريقية. مع مراعاة التسلسل الزمني في ترتيبها.

- التعقيب على الدراسات ذات الطابع النظري.
- التعقيب على الدراسات التجريبية.
- الفائدة المحصل عليها من الدراسات السابقة.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لإمكانية التكامل الاقتصادي الأفرو-جزائري في ظل منطقة التبادل الحر الإفريقية من خلال هذا الفصل، قمنا بدراسة قياسية لإمكانية قيام التكامل الاقتصادي الأفرو-جزائري في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية باستخدام نموذج الجاذبية والتقدير باستخدام نماذج بانل.

- التركيز على أهم مؤهلات الجزائر الاقتصادية التي يمكن من خلالها أن تساهم الجزائر في تفعيل ونجاح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، بالإضافة إلى أهم التحديات التي تقف عائقًا.

- منهجية الدراسة.
- عرض نتائج الدراسة القياسية لـ 14 دولة إفريقية خلال الفترة الزمنية (2003-2017) من أجل معرفة مدى قدرة الجزائر من خلال الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على أن تصبح كتلة اقتصادية ناجحة، مع عرض نتائج التقدير المتوصل إليها.

وفي الختام، قمنا بوضع خاتمة عامة حاولنا من خلالها تقديم النتائج المتوصل إليها، إلى جانب عرض مجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي تخص آفاق البحث.

صعوبات الدراسة

لا يخلو أي بحث علمي من التحديات، وعلى الرغم من محاولة الإحاطة بجوانب الموضوع بشكل شامل، فقد واجهنا بعض الصعوبات التي غالبًا ما تعترض الباحثين في هذا المجال، ومن أبرزها:

- ندرة الإحصائيات المتعلقة بالمتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية، خاصة فيما يخص البيانات الإفريقية المتعلقة بالتجارة البينية. وكان من الأفضل لو توفرت إحصائيات حديثة تعكس التغيرات التي طرأت على التجارة البينية الإفريقية بعد توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.
- صعوبة جمع البيانات الخاصة بالعلاقات الاقتصادية بين الدول الإفريقية، نظرًا لضرورة توفر تدفقات تجارية فعلية بين الدول المدروسة لضمان إدراجها في النموذج القياسي بشكل صحيح.
- قلة الدراسات التطبيقية المرتبطة بالتكامل الاقتصادي الإفريقي.

تُعد هذه التحديات جزءًا من واقع البحث في الاقتصاد الإفريقي، إلا أنها لم تمنعنا من تقديم دراسة تستند إلى أسس علمية، مع الاستفادة من النموذج القياسي المستعمل في هذه الدراسة وهذا للوصول إلى نتائج علمية وموضوعية ومفيدة.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول التكامل الاقتصادي ومنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

مقدمة الفصل

شهدت البيئة الدولية في نهاية القرن العشرين تحولات جوهرية كان من أبرزها تزايد أهمية التكتلات الاقتصادية كأحد أهم مظاهر التكامل بين الدول، سواء المتقدمة أو النامية. أصبحت التكتلات الاقتصادية ضرورة حتمية فرضتها بيئة التنافس العالمي، حيث لم يعد بإمكان الدول تحقيق التنمية الاقتصادية بمعزل عن التعاون الإقليمي. فقد أثبت التكامل الاقتصادي بفعاليته في تعزيز الرخاء الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية للدول الأعضاء، مما دفع العديد من الدول إلى الانضمام إلى تجمعات إقليمية لتوسيع نطاق أسواقها وتعزيز مركزها التنافسي في الأسواق الدولية.

وفي هذا السياق، لم تكن الدول الإفريقية بمعزل عن هذه التحولات، حيث أدركت أهمية التكامل الاقتصادي كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة وتقوية موقعها في الاقتصاد العالمي. وقد برزت تجارب ناجحة على الساحة الدولية عززت من توجه الدول نحو التكامل، وهو ما شجع البلدان الإفريقية على السعي لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها. وقد تجسد هذا الوعي في تأسيس الاتحاد الإفريقي وإنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي لعبت دورًا محوريًا في تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، مع تزايد الحاجة إلى تنسيق الجهود الاقتصادية، برزت منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) كمشروع استراتيجي يهدف إلى توحيد القارة اقتصاديًا وتعزيز التجارة البينية الافريقية.

يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على الإطار النظري للتكامل الاقتصادي، واستعراض أبرز الأدبيات التي تناولت هذا الموضوع مع التركيز على التكامل الاقتصادي الإفريقي، خاصة من خلال مشروع منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، ودور التكتلات الاقتصادية الإقليمية في تحقيق هذا الطموح. كما سيتم تحليل قدرة إفريقيا على تجاوز التحديات الراهنة واستشراف مستقبل التكامل الاقتصادي الإفريقي في ظل التحولات الاقتصادية والمتسارعة.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول التكامل الاقتصادي ومنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

عند البحث في موضوع التكامل الاقتصادي، نلاحظ وجود اختلافات كبيرة بين الاقتصاديين في تحديد مفهوم دقيق له. فبعضهم يستخدم مصطلح "**الاندماج**"، بينما يفضل آخرون مصطلح "**التعاون**"، في حين يستعمل البعض الآخر مصطلح "**التكتل** ."يعود هذا الاختلاف إلى تباين وجهات نظر الاقتصاديين بشأن كيفية تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول، يمكن أن يتم ذلك من خلال اتفاقيات تشمل دولتين فقط أو عبر تعاون يجمع عددًا محدودًا من الدول أو قد يتطور ليصبح تكاملاً إقليميًا يشمل مجموعة واسعة من الدول بهدف إنشاء كتلة اقتصادية. تسعى هذه الكتل إلى تجميع الدول ذات المصالح المشتركة والرؤى المتقاربة، مما يعزز التعاون الاقتصادي. وبالتالي، يتنوع مفهوم التكامل الاقتصادي وفقًا للأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما يتيح للدول الأعضاء فرصًا أوسع لتحقيق أهدافها المشتركة.

I. التكامل الاقتصادي

I.1 تعريف التكامل الاقتصادي

نقصد بالتكامل الاقتصادي (**Economic Integration**) عملية توحيد السياسات الاقتصادية بين مجموعة من الدول، مما يتيح لها تعزيز التعاون والاندماج في الأسواق. أما التعاون الاقتصادي (**Economic Cooperation**) يتمثل في "تبادل الموارد والخبرات بين الدول لتعزيز النمو الاقتصادي والتكامل التجاري في ظل العولمة. ويشمل العلاقات التجارية والاستثمارية لتحقيق المصالح المشتركة[1]"، فأبرز ما يميزه عن التكامل الاقتصادي هو أنه يحقق منافع مشتركة لجميع الأطراف بصورة متناسبة، حيث تقف هذه الأطراف على قدم المساواة في علاقته"[2].

[1] O'Farrill, E., Fierro, J., Moraga, M. E., Pérez, E., & Va, M. (1999, December). Economic cooperation. AGCI, p. 11.

[2] نزيه عبد المقصود مبروك، "التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية "، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ،2007، ص14-15.

يُعد التعاون الاقتصادي شراكة غير ملزمة، تتيح للدول الاحتفاظ بهياكلها الاقتصادية المستقلة، وتسعى من خلالها إلى تعزيز الروابط الاقتصادية دون الحاجة إلى دمج سياساتها بشكل كامل. وبالتالي، يُعتبر التعاون الاقتصادي وسيلة فعّالة لتعزيز الفوائد المشتركة، في حين يهدف التكامل الاقتصادي إلى تحقيق اندماج أعمق وأكثر تعقيدًا بين الدول.

التكامل والتعاون هما "نمطان متنوعان من العلاقات الدولية يجسدان مختلف الدرجات التي وصل إليها الفاعلون الدوليون في علاقاتهم المتبادلة[1] ."ومن أجل التعرف على الفرق بين التكامل والتعاون، يكمن الاختلاف بين المصطلحين في الكم والكيف معًا. فإذا كان الهدف من التعاون الاقتصادي هو مجرد التخفيف من أثر العقبات والمشكلات القائمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، يسعى التكامل الاقتصادي إلى تذليل العقبات التي تعرقل عمليات التبادل الدولي والعمل على حل المشكلات المرتبطة بها بشكل يعزز عمق وفعالية العلاقات الاقتصادية بين الدول.

أما بالنسبة لكلمة "**اندماج(Integritas)** "، فهي تعني **التكتل التام**. يعود أصل الفعل اللاتيني "**integr**"إلى معنى "**يكمل**"، في السياق الاقتصادي مما يشير إلى "عملية تجميع أو توحيد الأجزاء لتشكيل كيان أو وحدة أكبر يشمل هذا المفهوم ربط الأجزاء المنفصلة معًا لتكوين كيان متكامل"[2].

يُعرِّف مجموعة من الاقتصاديين التكامل الاقتصادي بطرق مختلفة، ومن أبرزهم (1961)**Béla Balassa** ، الذي يقدمه على أنه عملية وحالة.[3]:

- كعملية :(As a Process) يشير التكامل الاقتصادي إلى الإجراءات والخطوات المتخذة بهدف إلغاء وإزالة التمييز بين الوحدات الاقتصادية المختلفة. يتطلب ذلك تحقيق تنسيق أكبر بين السياسات الاقتصادية، مما يمهد الطريق لتعاون أوثق بين الدول والكيانات الاقتصادية.

[1]غي مغيل،" التكامل والتعاون في أفريقيا "، مركز البحوث والدراسات مؤسسة الفكر العربي، الطبعة 01، 2015، ص 15.

[3]سامي عفيفي حاتم ، "الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية "،الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2005، ص31.
Béla Balassa(1927-1990) :اقتصادي ارجنتيني معروف بتطويره لنظرية التكامل الاقتصادي، حيث حدد عدة أشكال للتكامل اشتهر بإسهاماته في دراسة التكامل الاقتصادي والتحليل الاقتصادي الدولي. قام بتطوير أفكار رئيسية حول كيفية تأثير التكامل الاقتصادي على النمو والتنمية الاقتصادية في السياقات الإقليمية

- كحالة :(As a State of Affair) يعني التكامل أيضًا اختفاء كافة أشكال التفرقة بين الاقتصاديات . في هذه الحالة، تُعتبر الاقتصاديات جزءًا من كيان أكبر يتسم بالتكامل والتعاون، مما يتيح لها العمل بفعالية أكبر ككلٍّ متكامل بدلاً من ككيانات منفصلة.

ويؤكد تعريف بيلا بلاسا على أهمية التكامل الاقتصادي كعملية مستمرة تتضمن خطوات ملموسة، فضلًا عن كونه حالة نهائية تعكس التفاهم والتعاون الكامل بين الوحدات الاقتصادية.

في حين يُعرِّف الاقتصادي**Tinbergen** التكامل الاقتصادي بأنه يشمل جانبين متكاملين: سلبي وإيجابي. يتمثل الجانب السلبي في إلغاء بعض الأدوات المستخدمة في السياسة الاقتصادية الدولية، في حين يشير الجانب الإيجابي إلى تبني إجراءات داعمة تهدف **إلى** إلغاء عدم الاتساق في الضرائب والرسوم بين الدول الرامية إلى التكامل"[1].

حسب **Gunnar Myrdal**، يجب أن يشمل مفهوم التكامل الاقتصادي إلى "يساهم التكامل الاقتصادي في تعزيز الإنتاجية داخل التكتل الاقتصادي المشكَّل، مع ضمان توفير فرص اقتصادية متكافئة لجميع الأعضاء، بغض النظر عن سياساتهم. في حين يعرفه الاقتصادي **Ernest Haas** على أنه"نهج تتبعه الوحدات السياسية بهدف تشكيل كيان أوسع وأكثر شمولاً يتولى إدارة شؤونها بمختلف الجوانب والمجالات. "[2]

يُعد التكامل الاقتصادي حسب" (1976) **Fritz Machlup** عملية تشمل ثلاثة عناصر رئيسية تُعزز من ترابط الأسواق داخل منطقة معينة."[3]

[1] عمر مصطفى محمد، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية (دراسة تجارب مختلفة)"، ط01، القاهرة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ،2014، ص 13.

[2] محسن الندوي، "تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة "منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، المغرب، ص 66-67.

[3] Allali, S. (2022). **Overview of the Evolution of the Concept of Regional Integration: Focus on the African Continental Free Trade Area (AfCFTA)**. *Volume 3, Issue 3-1*, P233.

Frizt Machlup (1902-1983) كان اقتصاديًا بارزًا وُلد في النمسا وعاش في الولايات المتحدة. اشتهر بتحليلاته العميقة في مجالات الاقتصاد الدولي والتجارة والنمو الاقتصادي. قدم إسهامات هامة في فهم التكامل الاقتصادي، حيث عرّف العملية على أنها تتضمن ثلاثة عناصر رئيسية.

أولاً: يتضمن التكامل حرية حركة العوامل الاقتصادية والبضائع بين الدول الأعضاء، مما يتيح تدفقًا غير مقيد للموارد والسلع.

ثانيًا: يعزز التكامل تقسيم العمل على مستوى الإقليم، حيث يتم تخصيص الأدوار والأنشطة الاقتصادية بشكل يتناسب مع المزايا النسبية لكل دولة، مما يزيد من كفاءة الإنتاج.

ثالثًا: يشمل التكامل تقديم معاملة تفضيلية أو غير تمييزية للبضائع والعوامل من الدول الأعضاء، مما يعني إزالة أو تقليل الحواجز التجارية والجمركية بين هذه الدول، مما يساهم في تحقيق توازن عادل وتعزيز التعاون الاقتصادي المشترك.

في حين ميز (**VADJA**)التكامل التجاري إلى نوعين كما يلي:[1]

- **التكامل عبر السوق** :ويشير إلى توفير حركة تداول حرة للمنتجات ضمن إطار التجمع التكاملي، بحيث تتم التجارة دون أي عوائق تنظيمية أو قيود.
- **التكامل عبر الإنتاج** :ويتمثل في رفع مستوى فروع الإنتاج التي يصعب تحقيق كفاءتها المثلى على المستوى الوطني إلى مستوى إقليمي، مما يعزز التعاون الإنتاجي داخل التجمع.

- يمكن القول أن التكامل الاقتصادي يتوقف على " مجموعة من الترتيبات التي يتم بموجبها اتفاق دولتين أو أكثر على تعزيز وتوثيق أوضاعهم الاقتصادية بشكل متبادل. كما تمثل عملية اقتصادية واجتماعية تُزال فيها جميع العوائق بين الوحدات المختلفة، مما يسهم في تحقيق تكافؤ الفرص لكافة عناصر الإنتاج على المستوى الإقليمي، مع ضمان انسجام السياسات الاقتصادية"[2].

[1]بوكساني رشيد، دبيش أحمد، "مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي "، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، العدد 04 ،2004، ص82.

[2] نواف أبو شمالة،"التكامل الاقتصادي آليات تعزيز التعاون الاقتصادي العربي "المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 50، 2016، ص 18.

I.2 أهداف التكامل الاقتصادي

يمثل التكامل الاقتصادي أداة فعّالة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز رفاهية المواطنين في الدول الأعضاء، إذ يسهم في تعزيز التعاون بين الدول، وتقليل الاعتماد على الخارج، وتحسين الإنتاجية، إضافةً إلى توفير فرص عمل جديدة، مما يساهم في بناء اقتصادات أكثر استقرارًا وقدرة على مواجهة التحديات. وتشمل أهدافه تحسين مستوى المعيشة، وتعزيز القدرة التنافسية، مما يعكس دوره الحيوي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن تلخيص هذه الأهداف فيما يلي:

I.1.2 الحصول على مزايا الإنتاج الكبير

يتيح التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء تحقيق اقتصادات الحجم الكبير، حيث يؤدي زيادة الإنتاج بكميات أكبر إلى خفض تكلفة الوحدة الإنتاجية. وينتج هذا التخفيض عن توحيد الموارد وتحسين كفاءة الإنتاج، مما يعزز القدرة التنافسية للمنتجات في الأسواق المحلية والدولية.

I.2.2 توجيه الاستفادة من الخبرات الفنية واليد العاملة في نطاق واسع.

يساهم التكامل الاقتصادي في تحسين الاستفادة من مهارات الفنيين والعمال عبر خلق بيئة تعاون مشترك بين الدول الأعضاء. إذ يؤدي تبادل المعرفة والخبرات وتوحيد معايير التدريب إلى رفع مستوى الكفاءة في سوق العمل. كما يتيح التكامل فرصًا أوسع للأيدي العاملة للاستفادة من وظائف متنوعة في أسواق جديدة، مما يعزز قدرتها على المنافسة. إضافةً إلى ذلك، يسهم في تحسين جودة الإنتاج والخدمات من خلال استغلال المهارات الفنية بفعالية أكبر، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية العامة.[1]

[1] مهدي ميلود،"التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع و المأمول "،بحوث اقتصادية عربية ،العدد45، 2009،ص38.

I.2.3 تسهيل عملية التنمية الاقتصادية

يُعتبر التكامل الاقتصادي محركًا رئيسيًا للتنمية الاقتصادية، حيث يسهم في إزالة الحواجز التجارية، مما يسهل حركة السلع والخدمات ويعزز تدفق التجارة البينية والاستثمار بين الدول. كما يساهم في تحسين البنية التحتية، وزيادة الكفاءة الإنتاجية، وتعزيز التعاون في مجالات البحث والتعليم، مما يؤدي إلى بناء قدرات بشرية مؤهلة ودعم النمو الاقتصادي. [1] ومع ذلك، قد تواجه الدول تحديات في تحقيق الاستفادة الكاملة من التكامل الاقتصادي عندما تنضم إلى التكتلات الاقتصادية ذات عضويات متداخلة، خاصة إذا كانت تضم اقتصادات ذات حجم ومستوى تنموي متشابه.

I.2.4 تنويع الإنتاج بطريقة اقتصادية

يسهم التكامل الاقتصادي في تعزيز تنويع الإنتاج للدول الأعضاء بشكل فعال، مما يساعد على تقليل الاعتماد على منتجات معينة أو أسواق محددة، وهذا يساعد في حماية اقتصاديات الدول الأعضاء من التقلبات المفاجئة والسياسات الخارجية المؤثرة، فمن خلال خلق بيئة تنافسية يمكن للدول أن تستكشف مجالات إنتاج جديدة وتطوير سلع وخدمات متنوعة تلبي احتياجات السوق الإقليمي والدولي[2].

[1]Genna, G. M., Yang, Z., & Abdollahian, M. (2024). Regional integration and economic development: Optimal or messy networks? Journal of Economic Integration, 39(3), P558.

[2]محسن الندوي ، مرجع سبق ذكره،ص85.

I.5.2 رفع مستوى رفاهية المواطنين

يهدف التكامل الاقتصادي إلى تحسين رفاهية المواطنين من خلال توفير بيئة اقتصادية مستقرة ومزدهرة، مما يسهم في خلق فرص عمل وزيادة الدخل. كما يُسهل التكامل الوصول إلى السلع والخدمات بأسعار تنافسية، ويعزز تحسين الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية. وبالتالي، يساهم التكامل في تحقيق التنمية المستدامة وضمان حياة أفضل للمواطنين[1].

I.6.2 التقليل من الاعتماد على الخارج

التكامل الاقتصادي عندما يأخذ شكل من أشكال التكامل فان ذلك يعني زيادة معدل التبال الاقتصادي بين دول الاعضاء وهذا بدوره يؤدي إلى الاقلال من الاعتماد على منطقة التكامل على الخارج وبالتالي تقلل تبعية اقتصاديات منطقة التكامل الاقتصادي للتغيرات الاقتصادية التي تحدث في الاقتصادات خارج هذه المنطقة وهذا يقلل من تأثر المنطقة بغيرها من المناطق الأخرى.[2]

يؤدي التكامل الاقتصادي إلى تقليص التأثيرات الناتجة عن التقلبات الاقتصادية والسياسية التي تحدث في المجتمعات خارج هذه المنطقة، خصوصًا إذا وصل التكامل إلى مرحلة متقدمة. عندئذ، يصبح لدى الدول الأعضاء قدرة أكبر على مواجهة الأزمات، مما يعزز استقرارها الاقتصادي وسيادتها.

[1]محمد راتول ،"الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية "، ديوان المطبوعات الجامعية ،2019،ص 293.
[2]علي عباس يوسف سراج ، 3امكانيات تفعيل السوق العربية المشتركة و آفاقها المستقبلية "المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ،الطبعة الاولى ،2013ص17.

I.4 أشكال أو درجات التكامل الاقتصادي

I.4.1منطقة التجارة التفضيلية

يُرمز لمنطقة التجارة التفضيلية باللغة الإنجليزية بPTA ، وهو اختصار لـ **Preferential Trade Area**.

منطقة التجارة التفضيلية هي اتفاقية تُبرم بين دولتين أو أكثر تهدف إلى تعزيز التجارة بين الأعضاء من خلال تقديم مزايا تجارية محددة، حيث يتم إعفاء المنتجات جزئيًا أو كليًا من الرسوم الجمركية. قد يختلف هذا المعدل التفضيلي بين الأطراف المشاركة في الاتفاقية. الدول غير الأعضاء في المنطقة التفضيلية، أي الدول الثالثة، لا تستفيد من هذا المعدل التفضيلي. في بعض الأحيان، يتم تطبيق تعريفة تفضيلية على معظم المنتجات[1]. تسمح هذه الاتفاقيات للأعضاء بالاستفادة من شروط تجارية أفضل مقارنةً بالدول غير الأعضاء، مما يعزز التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري. تتميز منطقة التجارة التفضيلية بدورها في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وزيادة الكفاءة الإنتاجية، وتحسين مستوى الرفاهية الاقتصادية.

منطقة التجارة التفضيلية(PTA) =تخفيض الرسوم الجمركية+تسهيل التجارة بين الأعضاء

I.4.2 منطقة التجارة الحرة

يُرمز لمنطقة التجارة الحرة باللغة الإنجليزية بـ **FTA**، وهو اختصار لـ .**Free Trade Area**تُعتبر منطقة التجارة الحرة خطوة متقدمة مقارنةً بمنطقة التجارة التفضيلية، حيث إن الأخيرة يتم فيها الاتفاق بإلغاء الرسوم الجمركية

[1]Rakotomalala, D., & Voigt, L. (2008). **Intégration Régionale**. *Friedrich-Ebert-Stiftung*, p. 17.

على تدفق السلع والخدمات بين الدول وفي الوقت ذاته تحتفظ كل دولة عضو بحقها في فرض القيود التي تراها مناسبة على الدول خارج منطقة التجارة.[1]

منطقة التجارة الحرة(FTA) =إلغاء الرسوم الجمركية+حرية حركة السلع والخدمات

I.3.4 الاتحاد الجمركي

يرمز للاتحاد الجمركي باللغة الإنجليزية بـ **CU**، وهو اختصار لـ .**Customs Union**
الاتحاد الجمركي هو اتفاق بين دولتين أو أكثر يهدف إلى إنشاء منطقة تجارة حرة، مع فرض رسوم جمركية موحدة على السلع المستوردة من الدول غير الأعضاء. في هذا النوع من الاتحاد، بالإضافة إلى الإجراءات التي تم تطبيقها في منطقة التجارة الحرة، مثل إلغاء القيود والرسوم الجمركية، يتم فرض تعريفة جمركية موحدة على البلدان الأعضاء في مواجهة بقية دول العالم. وبالتالي، تتعامل جميع الدول الأعضاء مع العالم الخارجي كدولة واحدة من حيث التجارة الجمركية.[2]

يمكن تلخيص الاتحاد الجمركي في أربع مكونات رئيسية:

- وحدة القانون الجمركي والتعريفة الجمركية،
- وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء.
- وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة للدول غير الأعضاء في الاتحاد.
- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي وفقاً لمعاهدة يتفق عليها.

الاتحاد الجمركي(CU) =إلغاء الرسوم بين الأعضاء+تطبيق رسوم موحدة على الواردات

[1]فاتن عبد الأول منشى،" الاستثمارات العربية كمدخل للتكامل الاقتصادي "،مركز الخبرات المهنية للإدارة، الطبعة 01، المجلد 01، 2019 ص45.
[2]محسن الندوي ،مرجع سبق ذكره ، ،ص93-94.

I.4.4 السوق المشتركة

يُرمز للسوق المشتركة باللغة الإنجليزية بـ **CM**، وهو اختصار لـ .**Common Market**تمثل السوق المشتركة مرحلة متقدمة من التكامل الاقتصادي. بالإضافة إلى ما تم تطبيقه في الاتحاد الجمركي من حرية حركة السلع بين الدول الأعضاء وتطبيق تعريفة جمركية موحدة تجاه الدول غير الأعضاء، يتم أيضًا تحرير حركة عناصر الإنتاج، بما في ذلك العمل ورأس المال، بين الدول الأعضاء. كما يتم دمج أسواق السلع والخدمات، وكذلك دمج أسواق عناصر الإنتاج. وبالتالي، يتم تشكيل سوق موحدة[1].تتيح انتقال السلع، الأشخاص، ورؤوس الأموال بحرية تامة. عند هذا المستوى، يُسمح لجميع عناصر الإنتاج بالتحرك بحرية بين الدول الأعضاء.

I.4 .5 الوحدة الاقتصادية

يُرمز للوحدة الاقتصادية باللغة الإنجليزية بـ **EU**، وهو اختصار لـ .**Economic Union**يمثل هذا المستوى حالة من الاندماج والتعاون الاقتصادي المتقدم مقارنة بالمستوى السابق. حيث توجد انسيابية تامة في حركة السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، بالإضافة إلى تطبيق معدل ضريبي موحد وتبني سياسة مالية مشتركة بين الدول الأعضاء.[2]

الوحدة الاقتصادية:(EU) =تعاون اقتصادي شامل+تنسيق السياسات التجارية والمالية

[1]، أحمد يوسف دودين، مصطفى يوسف كافي،*"التكتلات الاقتصادية الدولية."* دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019، ص 65.

[2] عبد الكريم جابر شنجار العيساوي،"التكامل الاقتصادي العربي "، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى ،2015،ص20.

I.6.4 الوحدة السياسية (التكامل الاقتصادي التام)

يستخدم بعض الاقتصاديين مصطلح "الوحدة الاقتصادية" أو "الاتحاد الاقتصادي" للإشارة إلى هذه المرحلة، مبررين ذلك بالعلاقة الوثيقة بين الاقتصاد والسياسة. ويرون أن تحقيق اندماج اقتصادي كامل سيؤدي بالضرورة إلى تلازم الوحدة السياسية مع الوحدة الاقتصادية[1].

يُرمز للوحدة السياسية (أو التكامل الاقتصادي التام) باللغة الإنجليزية بـ PU، وهو اختصار لـ Political Union تُعرف الوحدة السياسية، أو التكامل الاقتصادي التام، بأنها أعلى مستويات التكامل بين الدول. إضافة إلى التحرير الكامل لحركات السلع وعوامل الإنتاج بين الأقطار، تتضمن هذه المرحلة توحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والضريبية والاجتماعية بين الدول. كما تشمل إقامة سلطة فوق وطنية تكون قراراتها ملزمة لجميع الدول الأعضاء. ويمكن أن تُعتمد عملة مشتركة للتعامل بها بين الدول المتكاملة في سياق معاملاتها ونشاطاتها الاقتصادية.[2]

تشمل ملامح الوحدة السياسية إلغاء الحدود الفعلية بين الدول الأعضاء، وتوحيد التشريعات والقوانين، وتنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية بشكل كامل. تتيح هذه الوحدة للدول الأعضاء الاستفادة من الموارد المشتركة وتعزيز التعاون في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

الوحدة السياسية:(**PU**) =التكامل الاقتصادي التام+دمج السياسات+إلغاء الحدود+توحيد التشريعات+تعاون شامل

- من أجل تحقيق الأهداف المرجوة للدول المتكاملة وضمان نجاح تكاملها الاقتصادي، يجب عليها مراعاة شروط التكامل والانتقال التدريجي بين مراحله وأشكاله، وذلك لتجنب فشل عملية التكامل الاقتصادي.

[1] أحمد عرفة، أحمد يوسف "أساليب ومقومات التكامل الاقتصادي بين البلاد الإسلامية "، دار التعليم الجامعي ،2020، ص107.
[2] صبيحة بخوش "اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية "، دار حامد، الطبعة الاولى ،2011، ص 63.

I .5 شروط التكامل الاقتصادي

يتوقف نجاح تجارب التكامل الاقتصادي على عدة شروط ومقومات أساسية، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

I .1.5 التقارب الجغرافي

يعد التقارب الجغرافي من الشروط الأساسية التي تلعب دورًا مهمًا في نجاح التكامل الاقتصادي بين الدول الساعية لتشكيل كتلة اقتصادية، "تاريخيا وجدت فيه الدول المتجاورة مصلحة للعمل المشترك، فوجود هذا التقارب يسهل حركة السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية"[1]، ويسهم في تقليل تكاليف النقل التي قد تكون مرتفعة في حالة تباعد الدول أو تفرقها جغرافيًا. كما يعزز التقارب الجغرافي فرص التعاون بين الدول من خلال تسهيل الاتصال وتوسيع نطاق التبادل التجاري.

I .5 .2 وجود العجز والفائض

يجب أن تتوفر في الدولة التي ترغب في الانضمام إلى كتلة اقتصادية القدرة على إدارة العجز والفائض في اقتصادها، بحيث يكون هناك توازن وتناظر في معالجة العجز والتخلص من الفائض بين الدول الأعضاء. إلا أن تحقيق ذلك ليس بالأمر السهل، حيث يتطلب من الدولة أن تمتلك منافع قابلة للتبادل مع الدول الأخرى. فالتخلص من الفائض أو العجز يعتمد على القدرة على إيجاد فرص للتبادل الاقتصادي التي تتيح للدولة الاستفادة من مواردها بشكل فعال.

I .5 .3 تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل

يتم التكامل بين الاقتصاديات التي تتمتع بهياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل، بهدف خلق فضاء اقتصادي حقيقي يتسم بالتضامن. في هذا السياق، لا توجد اختلافات اقتصادية ملحوظة بين الدول الأعضاء، بحيث لا يمكن لاقتصاد دولة واحدة أن يهيمن على اقتصاديات الدول الأخرى. هذا يسهم في تشكيل وحدة اقتصادية متكاملة ومتوازنة[2].

[1] بوبوش محمد، "التكامل الاقتصادي المغاربي والتكتلات الإقليمية الراهنة، دار الخليج للنشر و التزيع ،2019، ص33

[2] جميل محمد خالد،" أساسيات الاقتصاد الدولي "، دار المنهال للنشر والتوزيع، 2014، ص46.

I .5 .4 توفر البنية الأساسية الملائمة

عندما تفتقر الدول المتكاملة اقتصاديًا إلى وسائل النقل والاتصال الفعّالة، فإن ذلك يحد من فرص التوسع التجاري والتخصص في الإنتاج. كما يعقّد عملية تسويق المنتجات ويعيق إقامة الصناعات الكبرى، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف وبالتالي، يتسع الفارق في المسافات الاقتصادية، مما يؤثر سلبًا على كفاءة التكامل الاقتصادي بين هذه الدول[1].

I .5.5 تنسيق السياسات الاقتصادية القومية

لا يكفي ضمان حرية تنقل السلع بين الدول المشاركة في التكتل الإقليمي؛ بل من الضروري أيضًا ضمان توفر كافة الشروط التي تسمح للمنتجين بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية. ولهذا، يتطلب الأمر في المرحلة الأولى التنسيق التدريجي للتشريعات الوطنية، كلما تقدم التكتل الاقتصادي خطوة نحو تحرير التجارة الإقليمية من العوائق والقيود.[2]

من بين شروط التكامل الاقتصادي ضمان تنسيق السياسات الاقتصادية، مما يتيح للمنتجين العمل والمنافسة في بيئة طبيعية، يشمل هذا التنسيق مسائل تتعلق بالتعريفات الجمركية، والسياسات التجارية تجاه الدول الخارجية، بالإضافة إلى القضايا الاجتماعية وسياسات الاستثمار. كما يتطلب الأمر مفاوضات طويلة لتنسيق التشريعات والسياسات الاقتصادية، وإنشاء أجهزة ومؤسسات متخصصة ذات صلاحيات كافية لمتابعة هذا العمل بما يتماشى مع التغيرات في السياسات الاقتصادية والظروف الاقتصادية السائدة.

[1] اكرام عبد الرحيم ، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي ، مكتبة مدبولي ،2002،ص56.
[2] اسماعيل العربي ، التكتل و الاندماج الاقليمي بين الدول المتطورة "،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية 1981،ص44.

I .6.5 تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي

من أهم الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند إقامة التكامل الاقتصادي تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي. فبفضل تخصص الدول في إنتاج منتجات متنوعة، يتم زيادة المبادلات التجارية بينها، مما يجعل منتجاتها غير متنافسة في أسواق الدول الأعضاء. وبالتالي، يسهم ذلك في تحقيق تكامل فعّال بين اقتصاديات هذه الدول[1].

I.6 نظريات التكامل الاقتصادي

شهد مفهوم التكامل الاقتصادي تطورًا ملحوظًا على مر العقود، حيث سعى الاقتصاديون إلى تفسير كيفية تأثير التعاون بين الدول على النمو الاقتصادي وتوزيع الثروات. نشأت هذه النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي نتيجة الحاجة إلى فهم العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول في ظل متغيرات العولمة والانفتاح التجاري. وقد كانت البداية مع النظريات التقليدية التي حاولت وضع الأسس لفهم تأثير إزالة الحواجز الجمركية على التجارة بين الدول وكيفية تحقيق المكاسب المشتركة بين الدول.

I.6.1النظريات التقليدية للتكامل الاقتصادي

تطورت النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي عبر مراحل مختلفة من أجل دراسة العلاقات الاقتصادية بين الدول. قدم العديد من الاقتصاديين Jacob Viner (1950)، Paul Krugman (1991)وغيرهم إسهاماتهم لفهم هذا المفهوم وتأثيره على الاقتصاد العالمي.يعتمد الأساس النظري للتكامل الاقتصادي على مبدأ حرية التجارة بين الدول، حيث تتيح إمكانيات أكبر للتخصص وتقسيم العمل، وبالتالي الاستفادة من وفورات الحجم ومزايا الإنتاج الكبير مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج. يتم التخصص بين الدول المتكاملة في المجالات التي تحقق ميزة نسبية في إنتاجها، ويتم تبادل المنتجات بين هذه الدول[2]. وهذا ما تستند إليه النظرية التقليدية في التجارة الخارجية بدأت النظريات التقليدية حول

[2]فليح حسن خلف ،"العلاقات الاقتصادية الدولية "،الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق ،2004،ص122.
(Jacob Viner) هو اقتصادي كندي أمريكي بارز، وُلد في عام 1892 وتوفي في عام 1970. يُعد من أهم المساهمين في مجال الاقتصاد الدولي، خاصة فيما يتعلق بنظريته حول التكامل الاقتصادي. اشتهر فاينر بعمله حول تأثيرات الاتحادات الجمركية، حيث قدم مفهومي **"خلق التجارة" و"تحويل التجارة"**في كتابه الشهير *The Customs Union Issue*عام 1950، والذي يعتبر من الأسس في دراسة التكامل الاقتصادي.

التكامل الاقتصادي مع الاقتصادي (Jacob Viner)في نظرية الاتحاد الجمركي. في كتابه المعروف باسم "قانون فاينر للاتحادات الجمركية"، تقوم النظرية بتحليل الآثار المترتبة على إقامة اتحاد جمركي، التي يُطلق عليها "الآثار الاستاتيكية". في هذا السياق، يميز Viner بين نوعين من الآثار الناتجة عن التحليل الساكن، الأولى إيجابية وتسمى "أثر خلق التجارة"، والثانية سلبية وتتمثل في "أثر تحويل التجارة"، والمعروفة أيضًا بـ "نظرية خلق وتحويل التجارة " (Trade Creation and Trade Diversion Theory) (1950).هذه النظرية توضح كيفية استفادة الدول من إزالة الحواجز الجمركية وكيف يمكن للتكامل بين الدول أن يزيد من تدفقات التجارة أو يحولها بين الدول الأعضاء. تركز النظرية على تأثيرات مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية على تدفقات التجارة بين الدول.وفقًا ل Viner ، يحقق التكامل الاقتصادي بين الدول أثرين رئيسيين[1]:

I.1.6. 1 خلق التجارة(Trade Creation)

يتحقق هذا الأثر من خلال إلغاء كافة القيود والتعريفات على انتقال السلع وحرية التجارة، حيث يتم الاستفادة من وفورات الحجم والمزايا النسبية بين الدول المتكاملة. قبل التكامل، يتم إنتاج المنتجات بتكلفة عالية وتستهلك موارد أكبر، بينما في ظل التكامل بين الدول، تنخفض تكلفة الإنتاج وتزداد الكفاءة. هذا التوسع في التجارة بين الدول المتكاملة يؤدي إلى خلق التجارة، أي زيادة التجارة نتيجة للتكامل الذي يتيح سوقًا أوسع لمنتجات كل دولة من الدول الأعضاء، مما يساهم في الاستفادة من المزايا النسبية ويؤدي في النهاية إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية.

I.1.6. 2 تحويل التجارة(Trade Diversion)

يتحقق هذا الأثر عندما تتحول مصدر التجارة من دول غير الأعضاء في منطقة التكامل إلى دول داخلها، حتى وإن كانت الدول غير الأعضاء أكثر كفاءة في الإنتاج. هذا يعني أن التكامل قد يدفع الدول الأعضاء إلى استيراد سلع من دول أقل كفاءة داخل المنطقة نتيجة لإزالة الحواجز الجمركية وفقًا لمبادئ التجارة الحرة، بينما كانت هذه السلع

[1] Oslington, P. (2009). **Contextual History, Practitioner History and Classic Status: Reading Jacob Viner's *The Customs Union Issue***. *Australian Catholic University*. Retrieved from https://apps.acu.edu.au/staffdirectory.

تُستورد سابقًا من دول أكثر كفاءة خارج المنطقة[1]. وقد تكون هذه النتيجة سلبية من حيث الكفاءة العالمية ففي إطار التكامل بين الدول، تعتمد الدول الأعضاء على بعضها البعض، مما يؤدي إلى تقييد تجارتها مع الدول غير الأعضاء في التكتل، وهذا قد يؤثر سلبًا على كفاءة الاقتصاد العالمي.بناءً على هذه النظريات، يتبين أن الآثار الاقتصادية للتكامل التجاري الإقليمي تكون إيجابية في الغالب بالنسبة للدول الأعضاء في الاتفاق، بينما تكون سلبية بالنسبة للدول غير الأعضاء[2].

I.2.6 النظريات الحديثة للتكامل الاقتصادي

من خلال عرض النظرية التقليدية للتكامل الاقتصادي، ركزت النظرية على الآثار الاستاتيكية للاتحاد الجمركي. ومع ذلك، يمكن أن تؤدي اتفاقيات التكامل الاقتصادي إلى ظهور بعض الآثار الديناميكية التي تؤثر في طبيعة ومستوى النمو الاقتصادي. فالكفاءة الديناميكية في المدى الطويل تتجلى من خلال توسع حجم السوق، والاستفادة من وفورات الحجم الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى تأثير المنافسة وزيادة النفقات الاستثمارية. هذه العوامل مجتمعة تساهم في زيادة القدرة الإنتاجية للدول الأعضاء، وبالتالي تزداد فرص النمو الاقتصادي في هذه الدول

ترتبط هذه النظرية أيضًا باقتصادات الحجم والعوامل الخارجية (التأثيرات الإيجابية). تشمل هذه العوامل تراكم رأس المال المادي والبشري، أي تحسين المهارات، بالإضافة إلى "إنتاج المعرفة" مثل تعلم كيفية التقليد، تكييف التكنولوجيا مع الاحتياجات الشخصية، والابتكار. إن وجود التأثيرات الإيجابية في الإنتاج يمكن أن يؤدي إلى زيادة معدل النمو على المدى الطويل. يصبح النمو المستدام ممكنًا بفضل العوامل الخارجية الإيجابية التي تسهم في تحقيق عوائد ثابتة أو حتى متزايدة من العوامل القابلة للتراكم أو القابلة للتكرار مثل رأس المال المادي والبشري[3].

[1] Kwentua, G. E. (2006). *Trade Creation and Trade Diversion Effects in the EU-South Africa Free Trade Agreement* (Master's thesis, Louisiana State University;P25.

[2] تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "أطر النظام التجاري الدولي وتوجهاته من منظور إنمائي"، مجلس التجارة والتنمية، الدورة 59، 2012، ص 09.

[3] Tumwebaze, K. H., & Ijjo, A. T. (2015). **Regional Economic Integration and Economic Growth in the COMESA Region (1980–2010)**. *African Development Review, 27*(1), p. [page numbers if available].

I.1.2.6 اقتصاديات الحجم والموقع حسب(Paul Krugman, 1991)

يُعتبر (Paul Krugman)من أبرز الاقتصاديين في تحليل التجارة الدولية، حيث قدم نظريات جديدة تساهم في تفسير أنماط التجارة العالمية بطرق مختلفة عن النظريات الكلاسيكية. ركزت نظرية كروغمان للتجارة، والتي تعرف بـ 'نظرية التجارة الجديدة'، على أهمية اقتصادات الحجم والعوامل الجغرافية في تشكيل العلاقات التجارية بين الدول

I.2.2.6 دور اقتصادات الحجم

تعتمد نظرية كروغمان على دور اقتصادات الحجم والتنافس بين الدول. وفقًا لهذه النظرية، يمكن للدول ذات الأسواق الكبيرة الاستفادة من إنتاج سلع معينة بكميات ضخمة، مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج وزيادة الكفاءة.

I.3.2.6 العوامل الجغرافية

تلعب العوامل الجغرافية دورًا مهمًا في تشكيل أنماط التجارة، حيث تميل الدول القريبة جغرافيًا من بعضها البعض إلى تكوين تكتلات تجارية طبيعية مما يزيد من حجم التجارة بينها بسبب انخفاض تكاليف النقل والتواصل. هذا ما يعرف بـ "الاقتصاد الجغرافي"، الذي يؤكد على أن الدول القريبة جغرافيًا تصبح شركاء تجاريين طبيعيين نتيجة لهذه العوامل. القرب الجغرافي، والتجمع، والظروف السوقية المحلية تؤثر بشكل كبير على أنماط التجارة والإنتاج. بدلاً من رؤية الاقتصاديات ككيانات معزولة تُحدد فقط بواسطة الموارد الثابتة، تبرز النظرية التفاعل الديناميكي بين الموقع، وعوائد الحجم، وتفضيلات المستهلك. هذا التفاعل يعزز تنوع المنتجات والخدمات. كما يركز كروغمان في اقتصاده على الجغرافيا الاقتصادية الجديدة والمنافسة الاحتكارية، حيث يعتمد على توافر عوامل الإنتاج الثابتة، والمنافسة الكاملة، والعوائد الثابتة، والمنتجات المتجانسة، والتجارة الحرة، والتجارة بين الشمال والجنوب ما يفسح المجال للواقع الاقتصادي الحديث ورغبة المستهلكين في التنوع، وتوافر عوامل الإنتاج المتشابهة، والمنافسة الاحتكارية غير الكاملة، وتمييز

المنتجات، واحتكار العلامات التجارية، والمنافسة الاحتكارية أو تنافس العلامات التجارية، والعوائد المتزايدة، والدفع الصناعي، وتعظيم المنفعة لكل من المستهلكين وأرباح المنتجين والمتاجرين[1].

I.4.2.6 المنافسة

انخفاض مستوى العوائق التجارية بين الدول الأعضاء في الاتحاد من شأنه أن يجعل الصناعات المحمية في السابق عرضة للضغوط التنافسية الخارجية. هذا الأمر يؤدي إلى إنعاش الكفاءة في هذه الصناعات من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج وإدخال تحسينات تقنية عليها. أما الصناعات التي تفشل في التكيف مع البيئة التنافسية الجديدة، فعليها أن تخرج من السباق وتوجه مواردها إلى قطاعات أكثر إنتاجية في الاقتصاد القومي. وبالتالي، ستكون المحصلة النهائية هي اقتصاد يستخدم موارده بشكل أكثر كفاءة، مما يزيد من رفاهية الأمة الاقتصادية.

I.5.2.6 الوفرات الخارجية

يؤدي اتساع السوق بين الدول الأعضاء في التكامل الإقليمي إلى تحقيق الاستفادة من الوفرات الخارجية، مما يسهم في تشجيع النمو الاقتصادي وتعزيز الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. يُميز بين نوعين من هذه الوفرات[2]:

- النوع الأول :الوفرات التي تتحقق خارج آلية السوق، وتشمل العلاقات المباشرة بين المنتجين، إضافةً إلى استخدام الموارد المشتركة. وتتحقق هذه الوفرات على المدى القصير.
- النوع الثاني :الوفرات التي تتحقق على المدى البعيد، وتنشأ من خلال انتشار المعرفة التكنولوجية، وتطوير أساليب الإنتاج والتنظيم الحديثة، فضلًا عن نمو طبقة من الإداريين المهرة والعمال ذوي الكفاءة العالية.

[1]Ahmed Gouher ; «Krugman Trade Theory and Developing Economies»; Al Ghurair University; Dubai, United Arab Emirates; December 2012; Vol 11; No12, p 07.

[2]السيد متولي عبد القادر،" الاقتصاد الدولي النظرية و السياسات"، عمان ، دار الفكر ، الطبعة الاولى ،2011، ص 94-95

أما الوفرات التي تحدث داخل آلية السوق، فتتمثل في العلاقات المباشرة بين المنتجين من خلال عمليات البيع والشراء للموارد الأولية والوسيطة.

- قدمت كل نظرية من النظريات الاقتصادية المتعلقة بالتكامل الاقتصادي التي تم تطويرها عبر الزمن مفاهيم وأدوات أساسية ساعدت في فهم ومعالجة التحديات والفرص المرتبطة بالتكامل بين الدول. من خلال هذه الإسهامات، تبرز أهمية النظريات الاقتصادية في تفسير وتحليل التفاعل بين الدول في إطار التكامل، مما ساهم في تطوير السياسات الاقتصادية والتجارية التي تدعم هذا التكامل.

II التكامل الاقتصادي الإفريقي

بدأت فكرة التكامل الاقتصادي في إفريقيا تظهر في منتصف القرن العشرين نتيجة لتطور الوعي القومي والرغبة في تعزيز الاستقلال الاقتصادي والسياسي. في تلك الفترة، نالت معظم دول القارة استقلالها من الاستعمار، مما دفعها إلى البحث عن حلول لتعزيز التعاون الإقليمي. وكانت الحاجة إلى التكامل الاقتصادي أحد الأبعاد الأساسية لمواجهة التحديات التي كانت تواجه الدول الإفريقية حديثة الاستقلال، والتي كانت تعاني من ضعف في البنية التحتية الاقتصادية واعتماد كبير على المساعدات الخارجية، مما دفعها إلى التفكير في كيفية بناء اقتصادات مستقلة وقادرة على النمو في مواجهة هذه التحديات

II.1 تطور تاريخ التكامل الاقتصادي الإفريقي "من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الافريقي".

تعود أولى المحاولات لتعزيز التكامل الاقتصادي في إفريقيا إلى تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية (OAU) في عام 1963، والتي كانت تهدف إلى تعزيز التضامن والتعاون بين الدول الإفريقية وحل النزاعات بينها. ومع مرور الزمن، أدرك القادة الأفارقة أن التكامل الاقتصادي يعد ضرورة لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة في القارة. وفي عام 1980، تم تقديم خطة عمل لاجوس (Lagos Plan of Action) من قبل منظمة الوحدة الإفريقية كإطار استراتيجي لتحفيز التنمية الاقتصادية في إفريقيا عبر تعزيز التعاون الإقليمي. وقد أشار هذا المخطط إلى أهمية بناء تكتلات اقتصادية إقليمية بهدف تشكيل سوق مشتركة إفريقية

تطورت الجهود بشكل أكبر مما دفع بلدان القارة إلى اتخاذ مبادرات مختلفة لتحقيق التكامل الإقليمي. ففي عام 1991، تم التوقيع على معاهدة أبوجا التي أسست الاتحاد الاقتصادي الأفريقي، والتي ألزمت الدول الإفريقية باتباع نهج التكامل الاقتصادي. وذلك نظرًا لإسهامه المحتمل في معالجة الجوانب الهيكلية الضعيفة التي تعاني منها الاقتصادات الأفريقية، وتحسين الأداء الاقتصادي الوطني والإقليمي. كما أن هذا التكامل قد يشكل منطلقًا لمشاركة

اقتصادات القارة في الاقتصاد العالمي بشكل فعّال[1]. كما وضعت معاهدة أبوجا إطارًا لتحقيق الجماعة الاقتصادية الإفريقية (AEC) بحلول

عام 2028، متضمنةً مراحل تدريجية لبناء سوق إفريقية موحدة من خلال إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية داخل إفريقيا.

استجابة للتحديات الإقليمية والعالمية المتزايدة في مطلع الألفية الجديدة، شهد التطور التاريخي انتقالًا من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي، الذي يُعتبر خطوة متقدمة في مسار تكامل القارة الإفريقية. تم إنشاء الاتحاد الإفريقي في 26 مايو 2001م خلال القمة العادية الثامنة لمنظمة الوحدة الإفريقية والتنمية في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا.

يسعى الاتحاد الإفريقي لتحقيق مجموعة من الأهداف، في مقدمتها الإسراع في توحيد القارة الإفريقية وتحقيق تكامل سياسي واقتصادي، فضلاً عن تعزيز الوحدة والتعاون والأمن والاستقرار بين دول القارة. كما يعتمد الاتحاد الإفريقي في تحقيق أهدافه على مجموعة من المبادئ، أهمها وضع سياسة دفاعية مشتركة، وأولوية التدخل في الشؤون الداخلية في الأوقات الحرجة، ودعوة جميع الفئات في أفريقيا للعمل الجماعي والمشاركة في أنشطة الاتحاد الإفريقي[2].

على مر السنين، تم تطوير برامج ومشاريع قارية لتحقيق الرؤية الإفريقية، بدءًا من مبادرة منظمة الوحدة الإفريقية (OUA)وصولًا إلى أجندة 2063. نجد أن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECA) اليوم إحدى أولويات أجندة 2063 للاتحاد الإفريقي، التي تُعد المخطط الرئيسي لتحويل أفريقيا إلى قوة عالمية في المستقبل.

كانت نشأة أجندة 2063 نتيجة لإدراك القادة الأفارقة بأن هناك حاجة لإعادة ترتيب أجندة أفريقيا، التي كانت تركز على الكفاح ضد التمييز العنصري وتحقيق الاستقلال السياسي. تهدف هذه الأجندة إلى جعل أفريقيا لاعبًا

[1]تقرير مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، مجلس التجارة والتنمية الدورة 56،" التنمية الاقتصادية في افريقيا "، 2009، ص02.

خطة عمل لاغوس (Lagos Plan of Action)هي خطة تبنتها منظمة الوحدة الأفريقية عام 1980 لتعزيز الاكتفاء الذاتي الاقتصادي لأفريقيا، من خلال تقليل الاعتماد على المواد الخام، وتشجيع التصنيع، وتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأفريقية.

[2]خيري عبد الرزاق جاسم ،"الاتحاد الأفريقي(النشأة –الهيكلة –التحديات)،مركز الدراسات الدولية ، وكالة جامعة بغداد ،ص52.

مهيمناً في الساحة العالمية[1].لا تلخص أجندة 2063 تطلعات أفريقيا للمستقبل فحسب، بل تحدد البرامج الرئيسية التي يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي والتنمية في القارة. وقد أعطت الأولوية لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AFCFTA) كأحد المشاريع الرئيسية في جدول الأعمال لتعميق التكامل الإقليمي وتعزيز التحول الهيكلي والنمو الشامل، بما يتماشى مع الأهمية التي توليها خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، والتي تركز على دعم المشاريع التي تهدف إلى تعزيز التكامل الإقليمي في أفريقيا[2].

وفي إطار هذه الجهود، شهدت القارة حدثًا تاريخيًا بتوقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) عام 2018، والتي دخلت حيز التنفيذ في عام 2021. تُعد هذه الاتفاقية من أهم إنجازات الاتحاد الإفريقي، حيث تهدف إلى إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء، مما يمهد الطريق لإنشاء أكبر منطقة تجارة حرة في افريقيا من حيث عدد الدول المشاركة، ويعزز حركة السلع والخدمات والاستثمارات داخل إفريقيا.

تُعد هذه الخطوات والاتفاقيات محطاتٍ رئيسيةً في مسيرة التكامل الاقتصادي الإفريقي، وتعكس الإرادة الجماعية للدول الإفريقية في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة من خلال تعزيز التعاون والتكامل فيما بينها.

II.1.1مفهوم التكامل الاقتصادي الإفريقي

برهن التكامل الاقتصادي، سواء كان في إطار تعاون ثنائي أو إقليمي، على أهميته باعتباره عنصراً أساسياً من عناصر التنمية في العديد من البلدان. ورغم اختلاف صور التكامل، فقد احتل مكانة بارزة جعلت مختلف دول العالم تتجه نحو الانضمام إلى تجمعات إقليمية بعدما أدركت أهمية التكامل وضرورته. ومع ظهور العديد من تجارب التكتلات الاقتصادية على الساحة الدولية، سعت البلدان الإفريقية، مثل باقي دول العالم، إلى إنشاء منطقة تبادل حر، حيث كانت بداية ذلك تأسيس الاتحاد الإفريقي وإنشاء العديد من المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي سعت جاهدة

[1]Agenda 2063: The Africa We Want. | African Union (au.int)

[2]تقرير الامم المتحدة،"موجز السياسة المطبقة بشان منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية "،يناير 2022، ص03.

أجندة 2063:هي رؤية استراتيجية أطلقتها **الاتحاد الإفريقي** عام 2013 لتحقيق التنمية المستدامة والتكامل الاقتصادي في إفريقيا بحلول عام 2063. تهدف الأجندة إلى تعزيز **التجارة البينية الإفريقية**.

لتحقيق عملية التكامل من خلال إنشاء مناطق تجارة حرة، اتحادات جمركية، وأسواق مشتركة. إن تجمع الاقتصادات والأسواق معًا تحت مظلة التكامل الإقليمي يوفر نطاقًا اقتصاديًا وسوقيًا واسعًا، مما أسفر عن ميلاد منطقة تبادل حر إفريقية قارية مشتركة تهدف إلى توسيع نطاق التجارة الإفريقية البينية.

II.2 واقع البنية التحتية في القارة الإفريقية

لا تزال جهود التكامل الإفريقي تواجه عوائق جوهرية، أبرزها ضعف البنية التحتية التي تربط بين موارد القارة ومناطقها المختلفة. يُعد تعزيز هذه الروابط أحد الأولويات الاستراتيجية لتحقيق تكامل اقتصادي إقليمي وقاري فعّال.

II .2.1برنامج البنية التحتية الإفريقية

يتم تعريف برنامج البنية التحتية على أنه مجموعة من المشاريع الإفريقية المخصصة لتطوير البنية التحتية في مختلف القطاعات بهدف تحقيق تنمية مستدامة. يتكون البرنامج من حزمة مترابطة من التدخلات التي تشمل مشاريع متنوعة في قطاعات مثل النقل والطاقة والمياه وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها.

يتضمن برنامج البنية التحتية عدة مشاريع مترابطة، بما في ذلك ممرات البنية التحتية التي تهدف إلى تنظيم وتطوير المواقع المختلفة وتوصيل البنية التحتية الأساسية[1]. تم اعتماد برنامج تطوير البنية التحتية في أربع قطاعات رئيسية: النقل، الطاقة، المياه العابرة للحدود، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل مؤتمر الاتحاد الأفريقي في عام 2012.

[1]تقرير الاتحاد الافريقي "وضع خطة العمل ذات الأولوية لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا بالاتحاد الافريقي للفترة (2021-2030) "،03 يناير 2020، ص03.

الجدول (01-ف01) قطاعات برنامج البنية التحتية حسب مؤتمر الاتحاد الأفريقي سنة 2012

القطاع	القطاع الفرعي
النقل	الطرق، الموانئ، السكك الحديدية، النقل الجوي.
الطاقة	التوليد الكهربائي (خطوط النقل)
تكنولوجيا المعلومات والاتصال	البنية التحتية للاتصالات الأرضية، نقاط تبادل الأنترنيت، مراكز البيانات.
ادارة الموارد المائية العابرة للحدود	سدود الري متعددة الأغراض ونقل المياه.

المصدر: من اعداد الطالبة "الاقتصاد الافريقي" على الرابط التالي:https://rattibha.com/thread

المرحلة الأولى: خطة العمل الأولى ذات الأولوية لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا(2012-2020)

خلال هذه المرحلة، تم تحقيق الإنجازات التالية:

- إنشاء 16,066 كم من الطرق و4,077 كم من السكك الحديدية على مستوى قارة أفريقيا.
- تطوير سعة خطوط النقل لتصل إلى 3,506 كم وتوليد طاقة جديدة بسعة 700 ميغاواط.
- ربط 17 دولة بكابلات الألياف البصرية الإقليمية.
- خلق 162,300 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة من خلال مشاريع خطة العمل الأولى ذات الأولوية لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا.

المرحلة الثانية: خطة العمل ذات الأولوية لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا (2021-2030) تركّز هذه المرحلة على دمج سمات الشمولية الاجتماعية والاستدامة في عملية التخطيط. تتضمن هذه المرحلة 69 مشروعًا ذي أولوية بحجم استثمار يبلغ 161 مليار دولار أمريكي. من بين الإنجازات الخاصة بهذه المرحلة نجد:

- 18مشروعًا في مرحلة دراسة الجدوى، و16 مشروعًا في مرحلة ما قبل دراسة الجدوى.
- اعتماد برنامج الاستثمار في مجال المياه في أفريقيا، الذي تم تجريبه في 10 دول: بنين، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، كينيا، مالاوي، تنزانيا، توغو، تونس، أوغندا، وزامبيا.
- تحديد 8 مشاريع للمساعدة في إعداد المشاريع المتقدمة لأنابيب مشروع البنية التحتية الخضراء".

II.2.2شبكة السكك الحديدية الإفريقية المتكاملة الفائقة السرعة

تُعد شبكة السكك الحديدية الإفريقية المتكاملة الفائقة السرعة من المشاريع الطموحة التي تهدف إلى ربط دول القارة ببنية تحتية حديثة ومستدامة. تشمل الأنشطة ذات الأولوية الجارية تنفيذ خارطة الطريق لإنشاء السوق القارية للسكك الحديدية، والتي بدأ العمل بها في عام 2021، تم تقسيم المشروع إلى مرحلتين كل منهما تستغرق 10 سنوات ويشار إليهما بالخطة الرئيسية لشبكة السكك الحديدية الإفريقية المتكاملة الفائقة السرعة.

- **المرحلة الأولى**:(**2033–2023**) تهدف إلى بناء 35,828 كيلومترًا من السكك الحديدية في إفريقيا، لربط 16 دولة غير ساحلية بالموانئ البحرية، مما يسهم في توفير الترابط بين المناطق المختلفة وإنشاء ممرات عبر القارة.
- **المرحلة الثانية**:(**2043–2033**) تركز على استكمال البناء وتحقيق أهداف التكامل في قطاعات السكك الحديدية، مما يعزز تسهيل التجارة بين البلدان الإفريقية ويقلل من تكاليف الشحن.

الجدول (02–ف01) الخطة الرئيسية لشبكة السكك الحديدية الأفريقية المتكاملة الفائقة السرعة.

الخطة الرئيسية لشبكة السكك الحديدية الأفريقية المتكاملة الفائقة السرعة 2033	
نيروبي — مومباسا	459 كم
نيروبي – مومباسا – باماكو واغادوجو ونيامي ونجامينا الخرطوم	5384 كم
اديس ابابا– جيبوتي	637 كم
بوانت نوار برازافيل كينشاسا بوجومبورا	1755 كم
جوهانسبرج مابوتو	524 كم
الجزائر – ابوجا – لاجوس	4111 كم
نجامينا بانغي برازافيل لواندا	2240 كم
بريتوريا – ديربان	626 كم
أديس أبابا–نيروبي–دودوما–لوساكا–جابورون	4812 كم
الخرطوم – أديس أبابا لواندا ويندهوك	1882 كم

المصدر: من اعداد الطالبة "الاقتصاد الافريقي" على الرابط التالي:https://rattibha.com/thread

الخطة الرئيسية 2043: الهدف من هذه الشبكة الربط جميع العواصم السياسية والاقتصادية عن طريق السكك الحديدية.

الجدول (03–ف01الخطة الرئيسية لشبكة السكك الحديدية فائقة السرعة سنة 2043

الخطة الرئيسية لشبكة السكك الحديدية فائقة السرعة سنة 2043	
الإسكندرية – بنغازي – طرابلس – تونس	2770 كم
الدار البيضاء–العيون–نواكشوط–دكار	2733 كم
داكار – بانجول – كوناكري – مونروفيا – أبيدجان – أكرا – لاجوس – دوالا	7595 كم
ياوندي باتا ليبرفيل–مقديشو – أديس أبابا	594 كم
ويندهوك–كيب تاون	1632 كم
•ماسيرو كيب تاون	1135 كم
طرابلس نجامينا	2437 كم
•مبيا – ليلونجوي – هراري – جوهانسبرج – ماسيرو	3115 كم
• ليلونجوي ناكالا	815 كم

•لامو جوبا	1547 كم
•بانغي جوبا	1551 كم
•جوبا-كمبالا	672 كم

المصدر: من اعداد الطالبة "الاقتصاد الافريقي" على الرابط التالي :https://rattibha.com/thread

ومع ذلك، تواجه الدول الأعضاء تحديات كبيرة في تحويل المشاريع التجريبية من مرحلة دراسات الجدوى إلى مرحلة التمويل المصرفي القابل للتنفيذ. إن عملية الانتقال من التخطيط إلى التنفيذ تتطلب توافر موارد مالية وفنية بشكل فعّال، بالإضافة إلى تعزيز التنسيق بين الجهات المعنية. وتبرز الحاجة الملحّة إلى تعبئة هذه الموارد لتسريع تنفيذ مشاريع السكك الحديدية النموذجية التي تم اعتمادها، مما يعزز من القدرة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي والقاري.

II.3.2 السوق الإفريقية الموحدة للنقل الجوي

تعد السوق الإفريقية الموحدة للنقل الجوي إحدى المبادرات الرائدة لتعزيز التكامل الإقليمي في قطاع النقل الجوي بالقارة الإفريقية. أُطلقت هذه المبادرة خلال القمة الثلاثين لرؤساء الدول في يناير 2018 بهدف تسريع تنفيذ "مقرر ياموسوكرو" المتعلق بتحرير خدمات النقل الجوي في إفريقيا. وتشمل الأنشطة الحالية للمشروع تقديم الدعم للدول الأعضاء لتكييف سياساتها الوطنية مع متطلبات السوق الموحدة وتنفيذها بفعالية.

وفقًا لتقرير الاتحاد الإفريقي لعام 2023 بشأن تطور البنية التحتية الحديثة في إفريقيا، نجد أن عشرين دولة أفريقية قد حررت بالكامل خدمات النقل الجوي فيما بينها في إطار "مشروع التنفيذ التجريبي"، بهدف رئيسي هو تسريع تنفيذ مقرر ياموسوكرو، مما يمهد الطريق للتنفيذ الكامل والمستدام للسوق الإفريقية الموحدة للنقل الجوي. سيؤدي ذلك إلى تحسين الربط الجوي داخل إفريقيا من خلال زيادة الربط بين المدن وتوفير الاتصالات المباشرة بين مختلف العواصم الإفريقية.

ومع ذلك، لا تزال هناك عدة تحديات تتطلب معالجة عاجلة، ومنها:

- **تنسيق الضرائب والرسوم المرتفعة** :تشكل هذه التكاليف عقبة رئيسية أمام نمو صناعة الطيران الإفريقية وتنفيذ السوق الموحدة.

- **تطوير البنية التحتية القارية للمجال الجوي** :يتطلب ذلك تحسين خدمات الملاحة الجوية وإعداد خطة رئيسية للبنية التحتية للطيران التي تدعم السوق الموحدة.
- **حث الدول غير الموقعة** :من الضروري بذل جهود مستمرة لدعوة الدول التسع عشرة المتبقية للتوقيع الرسمي والالتزام العاجل بالسوق الموحدة.

تمثل هذه الخطوات ضرورة حاسمة لتحقيق التنفيذ الكامل والفعّال لهذه المبادرة الرائدة، التي تعد عنصرًا محوريًا في تحقيق رؤية أجندة 2063 للتكامل الإفريقي.

II.3 تحديات التكامل الاقتصادي الإفريقي في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

تواجه عملية التكامل الاقتصادي في إفريقيا العديد من التحديات رغم الجهود المبذولة والمساعي المستمرة لتعزيز التعاون على المستوى القاري بهدف تحقيق تكامل اقتصادي أعمق بين الدول الأعضاء. وعلى الرغم من المكاسب المحتملة التي يمكن أن تحققها القارة، خصوصًا في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA)، التي تُعد واحدة من أكبر المبادرات التجارية الحرة على المستوى القاري، إلا أن هناك العديد من العقبات التي تشكل عائقًا أمام تحقيق التكامل الاقتصادي الإفريقي. ومن أبرز هذه العقبات نجد[1]:

II.3 .1 تشابه الهيكل الإنتاجي وضعف التصنيع في إفريقيا

تعتمد غالبية الدول الإفريقية على إنتاج وتصدير السلع الأولية، مع التركيز المحدود على تصدير المنتجات المصنعة. يظهر هذا التشابه في الهيكل الإنتاجي بين دول القارة، حيث تظل معظم الاقتصادات الإفريقية معتمدة بشكل كبير على تصدير المحاصيل الزراعية والمواد الخام، مما يؤدي إلى ضعف التكامل الصناعي الداخلي. إن هذا الاعتماد المفرط على السلع الأولية، إلى جانب ضعف قطاع التصنيع، يشكل تحديًا كبيرًا أمام تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ويقيد الفرص لتعزيز القيمة المضافة في الاقتصاد الإفريقي.

[1] محمد إبراهيم عبد اللطيف،"أفاق التكامل الاقتصادي الافريقي في ظل تفعيل اتفاقية منطقة التبادل الحر الافريقية "،مجلة روح القوانين، معهد مصر العالي للتجارة والحساباتالمنصورة، ص 457-463.

II.3 .2 تنوع السياسات الاقتصادية الكلية في إفريقيا

تتباين السياسات الاقتصادية الكلية بين الدول الإفريقية بشكل ملحوظ، مما يعكس الفروقات في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل دولة. فعلى سبيل المثال، نجد أن بعض الدول، رغم تقاربها الجغرافي، تختلف في نظم الصرف مثل:

- تستخدم غانا**السيدي الغاني**، بينما كوت ديفوار تستخدم **فرنك غرب إفريقيا**التابع **الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا**.(**UEMOA**) .
- تنزانيا تستخدم **الشلن التنزاني**، بينما كينيا تستخدم **الشلن الكيني**.
- مصر تستخدم **الجنيه المصري**، بينما السودان يستخدم **الجنيه السوداني**.

هذا التنوع يشكل تحديًا أمام فعالية العلاقات والجهود المبذولة لتحقيق التكامل الاقتصادي وتعزيز التجارة البينية، حيث يمكن أن تؤدي الاختلافات في الأطر الاقتصادية إلى عدم توافق في الأهداف والمصالح بين الدول الأعضاء.

II.3 .3 أثر ضعف البنية التحتية على التجارة الخارجية في إفريقيا

يُعد ضعف البنى التحتية، لا سيما في مجالات النقل والاتصالات، من العوامل الرئيسية التي تعيق عمليات التصدير والاستيراد في الدول الإفريقية. فالعوائق اللوجيستية تؤثر بشكل كبير على تدفق السلع بكفاءة، حيث تواجه الشركات تحديات كبيرة بسبب عدم كفاءة شبكات النقل والاتصالات، مما يؤدي إلى تأخيرات في الشحنات وزيادة التكاليف. هذه المشكلات تؤثر سلباً على القدرة التنافسية للمنتجات الإفريقية في الأسواق العالمية، كما تعوق تدفق التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة الإفريقية [1].

II.3 .4 تأثير منطقة التجارة الحرة على الإيرادات الجمركية

يؤثر الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة سلبًا على الإيرادات الجمركية للدول الأعضاء نتيجة لإزالة الحواجز الجمركية وتخفيض الرسوم المفروضة على الواردات. ويُعد هذا الانخفاض في الإيرادات تحديًا كبيرًا للميزانيات الحكومية، خصوصًا أن العديد من الدول الإفريقية تعتمد بشكل كبير على إيرادات التعريفة الجمركية. ومع ذلك، يمكن

[1]Benzarour, C. (2024). **The African Continental Free Trade Area: How Can the Algerian Economy Maximize Its Benefits?***Munich Personal RePEc Archive*, Algiers University 3, p. 07.

تعويض هذا الفقد من خلال زيادة الفائض الناتج عن تعزيز التجارة البينية وتحفيز النمو الاقتصادي[1]. كما يمكن للدول أن تحقق إيرادات إضافية من الضرائب على القيمة المضافة أو رسوم أخرى، مما يساهم في دعم الاستقرار المالي وتعويض الخسائر الناجمة عن التخفيضات الجمركي.

III.مشروع منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

تُعرف منطقة التجارة الحرة على أنها منطقة تجارية تنشأ عندما تُبرم الدول الأعضاء اتفاقية تهدف إلى إزالة الحواجز التجارية بينها، مثل التعريفات الجمركية (الرسوم الجمركية) أو الحصص المقررة. يهدف هذا النوع من الاتفاقيات إلى تسهيل التعاون بين الدول الأعضاء من خلال خفض أو إلغاء الرسوم الجمركية والقيود التجارية، مما يسهم في زيادة التبادل التجاري وتعزيز النمو الاقتصادي المشترك.

من الناحية التاريخية، تتمتع المناطق الحرة بتاريخ طويل يعود إلى العصور القديمة، ولكن النسخة الحديثة منها ظهرت في القرن العشرين مع تطور التجارة الدولية والسعي لجذب الاستثمارات الأجنبية. وقد بدأت أولى المناطق الحرة الحديثة في الموانئ لتسهيل نقل البضائع وتعزيز التجارة البحرية. ومنذ ذلك الوقت، تم إنشاء العديد من المناطق الحرة حول العالم بهدف تعزيز التجارة والصناعات.

تقدم المناطق الحرة مجموعة من الفوائد الاقتصادية، حيث تجذب المستثمرين المحليين والدوليين بفضل الحوافز الضريبية، والبنية التحتية المتطورة، واللوائح المشجعة. هذه المزايا تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، وزيادة الصادرات. كما تعزز المناطق الحرة تنافسية الشركات المحلية في الأسواق العالمية من خلال تقليل تكاليف الإنتاج، وتيسير الوصول إلى الأسواق الأجنبية[2].

[1]الشيخ باي الحبيب "الاقتصادات الافريقية أداء متطور وآفاق واعدة "، مركز الجزيرة للدراسات، 07 أفريل 2017، ص06.

[2]**Eurofiscalis. (2024, December 14).***Lexique du commerce international - Zone de Marchés.*Retrieved from https://www.eurofiscalis.com/lexiques/zone-de-marches-2/

III.1 منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

تُعد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية(AfCFTA)المشروع الرئيسي للاتحاد الأفريقي لتحقيق الطموحات المحددة في أجندة 2063، وهي خطة تهدف إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في جميع أنحاء القارةمن المتوقع أن تعمل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على تعزيز القدرة التنافسية على مستوى الصناعة والمشروعات، من خلال استغلال فرص الإنتاج على نطاق واسع، والوصول إلى الأسواق القارية، بالإضافة إلى إعادة تخصيص الموارد بشكل أكثر فعالية[1].

تُعد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) اتفاقية تجمع دول الاتحاد الأفريقي، وتغطي سوقًا يضم أكثر من 1.3 مليار شخص. **تم التوقيع على الاتفاقية في 21 مارس 2018**، وذلك خلال قمة الاتحاد الإفريقي التي عُقدت في العاصمة الرواندية كيغالي، وبدأت التجارة بموجبها في 1 يناير 2021. وحتى 30 سبتمبر 2021، كانت 54 من أصل 55 دولة أفريقية قد وقعت على الاتفاقية، باستثناء إريتريا. وقد صدّقت 42 دولة على الاتفاقية وجعلتها جزءًا من نظمها القانونية والمؤسسية المحلية، بينما قدمت 38 دولة منها صكوك التصديق إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي[2].

[1]International Economics. (2021, October 5). *Guide to Exporting to African Continental Free Trade Area*.

[2]آلية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للإبلاغ عن الحواجز غير الجمركية ورصدها وإزالتها، الموقع الإلكتروني لدليل المستخدم العمومي، سبتمبر 2019، ص04.
رابط المصدر :
https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/africa/Understanding_the_AfCFTA_Guide_A4_Artwork_Print_ar_LowRes.pdf

1.III .مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية تم تنظيمها وفق مراحل محددة لضمان تنفيذ فعال للأهداف الاقتصادية المنشودة تم تقسيمها وفق مرحلتين رئيسيتين كما يلي:

المرحلة الأولى: دخلت مفاوضات المرحلة الأولى حيز التنفيذ في 30 مايو 2022، وتتمحور هذه المفاوضات حول ثلاث بروتوكولات أساسية هي: بروتوكول التجارة في السلع، بروتوكول الخدمات، وبروتوكول تسوية المنازعات. تتضمن هذه المرحلة ثلاثة عناصر رئيسية لم تكتمل بعد، وهي[1]:

- الالتزامات المتعلقة بالتعريفات التفضيلية:وتشمل القواعد المنظمة لهذه التعريفات والمزايا الممنوحة للدول الأعضاء.
- قطاعات الخدمات ذات الأولوية:وتشمل قطاعات الاتصالات، والخدمات المالية، والسياحة، والنقل، والخدمات المهنية.
- استكمال المفاوضات بشأن تنفيذ الاتفاقية على المستوى القاري:وذلك لضمان التطبيق الفعلي لبنود المرحلة الأولى.

المرحلة الثانية: تتعلق مفاوضات المرحلة الثانية بثلاثة بروتوكولات رئيسية، بروتوكول سياسة المنافسة، بروتوكول الاستثمار، وبروتوكول حقوق الملكية الفكرية. كما تفرض الاتفاقية على البلدان الأعضاء إلغاء الرسوم الجمركية على 90٪ من البضائع بعد 5 سنوات بالنسبة للدول النامية و10 سنوات بالنسبة للدول الأقل نموًا. في المقابل، سيتم إلغاء الرسوم الجمركية على 7٪ من البضائع بعد 10 سنوات بالنسبة للدول النامية و13 سنة بالنسبة للدول الأقل نموًا، مع قائمة سلبية بنسبة 3٪ من البضائع التي سيتم استثناؤها من التحرير[2].

بالنسبة لتحرير تجارة الخدمات، سيُنفذ ذلك بشكل تدريجي ويشمل خمس قطاعات رئيسية هي:

- الخدمات الموجهة إلى المؤسسات

[1]اتفاقية منطقة التجارة الحر الافريقية "المكتسبات و التحديات "، مجلة ماعث للسلام والتنمية وحقوق الانسان، أكتوبر 2023، متاح على الانترنيت https://maatpeace.org/wp-content/uploads

[2]اتفاقيات التجارة الإقليمية مع إفريقيا، اتفاقية المنطقة القارية الإفريقية للتبادل الحر، متاح على الإنترنت، تاريخ الاطلاع 12/08/2024، الساعة 15:00. رابط المصدر/https://www.africatradeagreements.tn/ar

- الخدمات المالية
- خدمات المواصلات
- خدمات النقل
- الخدمات السياحية

حتى شهر أوت 2023، أودعت 47 من أصل 54 دولة موقعة (87%) أدوات تصديقها علىAfCFTA ، مرتبة حسب التاريخ[1]:

غانا، كينيا، رواندا، النيجر، تشاد، إسواتيني، غينيا، كوت ديفوار، مالي، ناميبيا، جنوب إفريقيا، جمهورية الكونغو، جيبوتي، موريتانيا، أوغندا، السنغال، توغو، مصر، إثيوبيا، غامبيا، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، سيراليون، زيمبابوي، بوركينا فاسو، ساو تومي وبرينسيبي، غينيا الاستوائية، الغابون، موريشيوس، جمهورية إفريقيا الوسطى، أنغولا، ليسوتو، تونس، الكاميرون، نيجيريا، مالاوي، زامبيا، الجزائر، بوروندي، سيشل، تنزانيا، كاب فيردي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، المغرب، غينيا بيساو، بوتسوانا، جزر القمر، وموزمبيق.

أما بالنسبة لتونس، فقد تم التوقيع على الاتفاقية بعد مفاوضات مكثفة من قبل الحكومة التونسية في 21 مارس 2018 في كيغالي، رواندا، ومن ثم تمت المصادقة عليها من قبل مجلس نواب الشعب في 22 يوليو 2020.

تشمل الحواجز غير الجمركية مجموعة من القيود التي تُعرقل أو تجعل عملية استيراد أو تصدير المنتجات صعبة أو مكلفة، مثل المحظورات والمتطلبات التنظيمية غير المبررة، بالإضافة إلى التطبيق غير السليم أو المفرط للتدابير المتعلقة بالصحة العامة والصحة النباتية والمعايير الفنية الأخرى. وقد اعترف مفاوضو اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بهذه المشكلة، ولذلك تم إدراج أهداف وآليات في الاتفاقية لمعالجتها.

في هذا السياق، يتضمن الملحق 5 للبروتوكول المتعلق بتجارة السلع آلية للإبلاغ والمراقبة، والتي تسمح لأصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص بتقديم شكاوى بشأن العوائق التي يواجهونها أثناء عملية نقل السلع والخدمات عبر الحدود[2]. تهدف هذه الآلية إلى تعزيز الشفافية وتحسين فعالية التجارة في القارة الافريقية .

[1]Tralac. (2023, September 6). *Status of AfCFTA Ratification*. Retrieved from https://www.tralac.org/resources/infographic/13795-status-of-afcfta-ratification.html

[2]آلية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للإبلاغ عن الحواجز غير الجمركية ورصدها وإزالتها،مرجع سبق ذكره، ص04.

الشكل (01-ف01) حالة التوقيع و التصديق على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية



المصدر:

https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/africa/Understanding_the_AfCFTA_Guide_A4_Artwork_Print_ar_LowRes.pdf

III.1.2مراحل تأسيس منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

تعود فكرة إنشاء منطقة أفريقية للتبادل التجاري الحر إلى معاهدة أبوجا، التي تم توقيعها في عام 1991، والتي كانت تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول القارة الإفريقية. تسعى هذه المبادرة الطموحة إلى دمج دول القارة بشكل كامل بحلول عام 2035. إن إنشاء منطقة أفريقية للتبادل التجاري الحر يمثل خطوة هامة نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية الأفريقية، وذلك عبر خطة استراتيجية محكمة تتكون من أربع مراحل رئيسية[1]:

المرحلة الأولى :تعزيز التعاون بين الدول الإفريقية على مستوى المجموعات الاقتصادية تحت الإقليمية، بهدف تقوية الروابط الاقتصادية والتجارية بين الدول الأعضاء ضمن كل مجموعة إقليمية.

المرحلة الثانية :تأسيس اتحاد جمركي قاري، يهدف إلى تسهيل حركة البضائع والخدمات عبر الحدود الإفريقية.

المرحلة الثالثة :تطبيق سياسات قطاعية مشتركة على مستوى القارة، تهدف هذه السياسات إلى توحيد الجهود في القطاعات الاقتصادية الحيوية، مثل الزراعة، والصناعة، والطاقة، لتحقيق نمو اقتصادي متوازن ومستدام.

المرحلة الرابعة :إنشاء سوق مشتركة تتيح حرية أكبر لحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الإفريقية، من أجل تعزيز التجارة البينية.

من خلال تتبع المراحل الزمنية التي مهدت لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، يمكن تلخيصها كما يلي[2]:

- **1979**:إستراتيجية مونروفيا.
- **1980**: خطة عمل لاغوس.
- **1991**: معاهدة أبوجا "المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية."
- **1999**: إعلان سيرت، وثيقة تأسيس الاتحاد الإفريقي (UA) تهدف إلى تسريع عملية التكامل في إفريقيا.

[1] ياسين شكيمة،" مداخلة تحت عنوان دور الجزائر في إنشاء منطقة التبادل التجاري الحر في أفريقيا رؤية مستقبلية "،11 ديسمبر 2018 https://www.researchgate.net/publication/332410942

[2]الترتيب الزمني من اعداد الطالبة اعتمادا على:

- تقرير الاتحاد الافريقي، الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية،
- تقرير الاتحاد الافريقي، أفريقيا تطلق: منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية كيغالي،برواندا بتاريخ 12 مارس 2018.

- **2000**: تأسيس الاتحاد الإفريقي.
- **2010**: من 29 أكتوبر إلى 2 نوفمبر، توصية الدورة العادية السادسة لوزراء التجارة الإفريقيين للتعجيل بإنشاء منطقة تجارة حرة قارية.
- **2011**:انعقاد قمة الاتحاد الإفريقي حول تعزيز التجارة الإفريقية البينية.
- **14و15 يونيو 2015** :انعقاد الدورة العادية 25 في جوهانسبرغ، انطلاق المفاوضات لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.
- **2017**:اتفاق رؤساء الدول والحكومات على خارطة طريق لإنشاء منطقة تجارة حرة قارية.
- **21مارس 2018** :التوقيع على الاتفاق التأسيسي إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في العاصمة الرواندية كيغالي.
- **2019**: تم تحقيق عتبة التصديق من قبل 22 دولة المطلوبة لدخول الاتفاق حيز التنفيذ (52 دولة عضو في الاتحاد الإفريقي قد وقعت الآن على الاتفاق).
- **2021**: الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة حول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: مؤتمر الاتحاد يعتمد قرارًا بشأن بدء التجارة.

III.2 تحليل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

III.2.1 الاتفاق التأسيسي لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية(AfCFTA)

يعتبر الاتفاق التأسيسي لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) خطوة تاريخية نحو تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء هو عبارة عن اتفاق دولي متعدد الأطراف تم توقيعه في كيغالي برواندا.

يتكون الاتفاق التأسيسي من النصوص العامة الحاكمة للاتفاق وعددها (31 مادة)، إلى جانب(03بروتوكولات) مرفقة بالاتفاق، تشكل هي وملحقاتها جزءا لا يتجزأ من الاتفاق التأسيسي، يشمل الاهداف والمبادئ المنصوص عليها في معاهدة أبوجا المؤسسة للجماعة الاقتصادية الافريقية.

الجدول (04-ف01) الاتفاق التأسيسي لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية

الاتفاق التأسيسي لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية		
الاتفاق التأسيسي لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية	برتوكول تجارة السلع	الملاحق 1. ترتيبات الامتيازات التعريفية 2. قواعد المنشأ 3. التعاون الجمركي والمساعدة الإدارية المتبادلة 4. تسهيل التجارة 5. الحواجز غير التعريفية 6. الحواجز الفنية للتجارة 7. التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية 8. النقل 9. سبل الانتصاف التجاري
	بروتكول تجارة الخدمات	الملاحق 1. ترتيبات الالتزامات المحددة 2. استثناء (الاستثناءات) مبدأ الدولة الأولى بالرعاية 3. خدمات النقل الجوي قائمة القطاعات ذات الأولوية 4. وثيقة هيكلية بشأن التعاون التنظيمي.
	بروتوكول تسوية النزاعات	الملاحق 1. إجراءات عمل الهيئة 2. مجموعات الخبراء المعنية بالمراجعة 3. قواعد السلوك المحكمين وأعضاء الهيئة الاستشارية.
	بروتوكول حقوق الملكية الفكرية	في طور اعداده
	بروتوكول سياسة المنافسة	في طور اعداده
	بروتوكول الاستثمار	في طور اعداده
	بروتوكول التجارة الالكترونية	في طور اعداده
	بروتوكول المرأة والشباب	في طور اعداده

المصدر

https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/africa/Understanding_the_AfCFTA_Guide_A4_Artwork_Print_ar_LowRes.pdf :اية

ضمن هذا الاتفاق برتوكول التجارة في السلع بهدف تعزيز التبادل التجاري بين الدول الأعضاء من خلال إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وبرتوكول التجارة في الخدمات من أجل تسهيل وتحرير التجارة في الخدمات بين الدول الأعضاء من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي، وبروتوكول قواعد واجراءات تسوية المنازعات يحدد الآليات والإجراءات اللازمة لحل المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء، بما يضمن الشفافية والعدالة، ويتألف الإطار المؤسسي لتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية وإدارتها وتسهيلها ومتابعتها و تقييمها من المؤتمر الوزاري و الذي يعتبر أعلى هيئة في الاتفاق مسؤولة عن اتخاذ القرارات الرئيسية ،ومجلس الوزراء الذي يشرف على تنفيذ الاتفاق ،و لجنة كبار المسؤولين المكلفين بالتجارة والتي تقوم بإعداد التقارير والتوصيات، أما فيما يخص الأمانة تتولى الإدارة اليومية للاتفاق.

تشكل البروتوكولات حول التجارة في السلع، والتجارة في الخدمات، والاستثمار، وحقوق الملكية الفكرية، وسياسة المنافسة، وقواعد وإجراءات آلية تسوية المنازعات، والملاحق والمرفقات المرتبطة بها، جزءا ال يتجزأ من هذا الاتفاق بعد اعتماده من قبل المؤتمر

حسب المادة 14 تتخذ قرارات مؤسسات منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، بشأن المسائل الجوهرية بتوافق الآراء، **أما حسب المادة (20)** من الاتفاق التأسيسي وجود آلية لتسوية المنازعات بين الدول الأطراف بكل شفافية، يحافظ نظام تسوية المنازعات على حقوق الدول الأطراف

يفتح الاتفاق التوقيع والتصديق أو الانضمام أمام جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي بالنسبة للدول الأعضاء التي تنضم إلى البروتوكولات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، والاستثمار، وسياسة المنافسة، تدخل حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ أيداع وثيقة انضمامها يجوز لأي دولة طرف، بعد انقضاء خمس سنوات من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ أن تنسحب منه شريطة تقديم إخطار كتابي إلى الدول الأطراف من خلال الوديع (نقصد بالوديع رئيس مفوضية الاتحاد الافريقي).

يخضع هذا الاتفاق للمراجعة من قبل الدول الأطراف كل خمس سنوات ابتداءا من تاريخ دخوله حيز التنفيذ، بهدف ضمان الفعالية والتكيف مع التطورات الإقليمية والدولية المتغيرة تبعًا لعملية المراجعة، وفقًا للمادة (29) يجوز للدول الأطراف أن تقدم توصيات بإدخال التعديلات مع الأخذ في الاعتبار الخبرة المكتسبة.

يتضمن الباب الثاني من الاتفاق التأسيسي (عدم التمييز) تمنح الدول الأطراف معاملة الدولة الأولى بالرعاية، لا يمنع أي دولة من ابرام أو الابقاء على ترتيبات تجارية تفضيلية مع أطراف ثالثة، كما تمنح الدولة الطرف المنتجات المستوردة من الدول الأطراف الأخرى معاملة أن تقل تفضيلا عن المعاملة الممنوحة للمنتجات المحلية ذات منشأ وطني المماثل أي (المعاملة الوطنية).

III.2.2 الإطار المؤسسي لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

الإطار المؤسسي لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) يتضمن هيكلاً منظماً لضمان تحقيق أهداف الاتفاقية الإفريقية وإدارتها وتسهيلها ومتابعتها وتقييمها من أجل تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، يتكون هذا الإطار مما يلي[1]:

حسب المادة 10 من الاتفاق المؤتمر يعتبر الهيئة العليا لصنع القرار في الاتحاد الأفريقي، يتولى المؤتمر الإشراف وتقديم التوجيه الاستراتيجي لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بما في ذلك وضع برنامج عمل لتعزيز التجارة البينية في القارة كما يتم أخذ القرار بناءً على توافق الآراء بين الأعضاء.

حسب المادة 11 مجلس الوزراء بموجب هذا الاتفاق يتكون من الوزراء المسؤولين عن التجارة أو أ وزراء أو سلطات أو مسؤولين آخرين تعينهم الدول الأطراف، يقوم مجلس الوزراء برفع تقاريره إلى المؤتمر عبر المجلس التنفيذي.

يقوم مجلس الوزراء في إطار ولايته بعدد من المهام الأساسية تشمل:

- اتخاذ القرارات وفقاً للاتفاقية وضمان تنفيذها الفعّال. يشمل ذلك اتخاذ التدابير الضرورية لتعزيز أهداف الاتفاقيات ذات الصلة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.
- التعاون مع الأجهزة والمؤسسات المختصة في الاتحاد الأفريقي.
- يعمل المجلس على تشجيع مواءمة السياسات والاستراتيجيات لضمان تنفيذ الاتفاق بشكل فعال،
- إنشاء وتفويض اللجان الخاصة أو مجموعات العمل واللجان الفنية.

[1] المادة (11)،(12)،(13)،(14) الباب الثالث الإدارة و التنظيم ،الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية ، ص 07-10.

- إعداد قواعد الإجراءات الخاصة بالمجلس والهيئات الفرعية
- الإشراف على عمل جميع اللجان ومجموعات العمل، كما يتضمن دوره النظر في تقارير الأمانة واتخاذ الإجراءات المناسبة.
- وضع اللوائح والتوجيهات والنظر في لوائح الموظفين والمالية الخاصة بالأمانة واقتراح إحالتها للمؤتمر.
- مراجعة الهيكل التنظيمي للأمانة اعتماد برامج العمل والميزانيات الخاصة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وإحالتها إلى المجلس التنفيذي للموافقة.

يجتمع مجلس الوزراء مرتين سنويًا في دورة عادية، ويمكنه أيضًا عقد اجتماعات استثنائية عند الحاجة تكون القرارات التي يتخذها مجلس الوزراء ضمن نطاق ولايته ملزمة للدول الأطراف. أما القرارات التي لها آثار قانونية أو مالية أو هيكلية، فهي تصبح ملزمة فقط بعد اعتمادها من قبل المؤتمر.

حسب المادة 12 لجنة كبار المسؤولين المكلفين بالتجارة تتكون من كبار مسؤولي التجارة من الأمناء أو الوكلاء المركزيين الأساسيين أو مسؤولين آخرين من الوزارات المكلفة بالتجارة، تقوم الدول الأطراف بتعيينهم.

تتولى لجنة كبار مسؤولي التجارة مجموعة من المهام الأساسية، تشمل:

- تنفيذ القرارات التي يحيلها إليها مجلس الوزراء.
- وضع البرامج وخطط العمل اللازمة لتطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.
- متابعة ومراجعة أداء منطقة التجارة الحرة بشكل مستمر، وضمان حسن سير عملها وتطويرها بما يتماشى مع أحكام الاتفاقية.
- إنشاء لجان فرعية أو مجموعات عمل إضافية عند الحاجة.
- الإشراف على تنفيذ أحكام الاتفاقية، ويجوز لها طلب تدخل لجنة فنية للتحقيق في قضايا محددة.

تجتمع لجنة كبار مسؤولي التجارة مرتين على الأقل سنويًا، وتعمل وفقًا لقواعد الإجراءات التي يعتمدها مجلس الوزراء.

حسب المادة 13 تتكون الأمانة من جهاز مؤسسي داخل نظام الاتحاد الأفريقي يتمتع بالاستقلالية الوظيفية وبالشخصية القانونية، تتكون ميزانية الأمانة من الميزانية العامة للاتحاد الإفريقي. يحدد مجلس وزراء التجارة وظائف وأدوار الأمانة.

III.3.2 الأهداف العامة لاتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

تتمثل الأهداف العامة للاتفاقية حسب المادة نص (04) من الاتفاق التأسيسي لإنشاء منطقة التبادل الحر الافريقية فيما يلي[1]:

- خلق سوق موحدة للسلع والخدمات ميسرة بتنقل الأشخاص من أجل تعميق التكامل الاقتصادي للقارة الافريقية وفقا للرؤية الافريقية المتمثلة في "افريقيا متكاملة ومزدهرة وآمنة" كما وردت في أجندة 2063.
- خلق سوق محررة للسلع والخدمات من خلال جولات متتالية من المفاوضات تساهم في حركة رأس المال.
- تسهيل الاستثمارات المبنية على المبادرات والتطورات في الدول الأطراف والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.
- تحسين القدرة التنافسية الاقتصادات الدول الأطراف داخل القارة وفي السوق العالمية.
- حل تحديات تعدد وتداخل العضوية داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية وتسريع عمليات التكامل الإقليمي والقاري.

كما تهدف منطقة التجارة الحرة الافريقية نحو تعميق العلاقات الاقتصادية بين الدول الأفريقية من خلال التفاوض على الأحكام بهدف زيادة الاستثمار الثنائي، بالإضافة إلى إزالة الحواجز التجارية، التي تساهم في تطوير القدرات الإنتاجية في جميع أنحاء القارة وبالتالي ستساهم في زيادة الاستثمار عبر أفريقيا جنبا بجنب مع تحويل الاقتصادات وزيادة التدفقات التجارية الثنائية [2].

[1]الباب الثاني، المادة (04)، الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية الصادر عن الاتحاد الافريقي.
[2]ماكس مانديز-بارا،تقرير الاتحاد الافريقي، "مفاوضات الاستثمار لمنطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية، ، ماي 2020، ص06.

III.4.2 المبادئ الأساسية لاتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

تعتمد منطقة التبادل الحر الإفريقية على مجموعة من المبادئ الأساسية لتحقيق أهدافها المشتركة بطريقة عادلة، تمثل هذه المبادئ في مجملها الأسس الرئيسية التي توجه جهود منطقة التبادل الحر الافريقية نحو تحقيق التكامل الاقتصادي الافريقي تتمثل هذه المبادئ فيما يلي [1]:

- اعتبار مناطق التجارة الحرة للمجموعات الاقتصادية الإقليمية، ركائز اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.
- المرونة والمعاملة الخاصة والتفضيلية.
- الشفافية والكشف عن المعلومات والحفاظ على المكتسبات.
- معاملة الدولة الأولى بالرعاية.
- مبدأ المعاملة الوطنية.
- مبدأ المعاملة بالمثل.
- توافق الآراء في صنع القرار.

III.3 أدوات اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

لضمان نجاح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية(AfCFTA) ، تم تطوير مجموعة من الأدوات الأساسية التي تسهم في تسهيل وتنظيم العمليات التجارية بين الدول الأعضاء. من بين هذه الأدوات نجد: قواعد المنشأ، البوابة الإلكترونية للتفاوض على التعريفة الجمركية، آلية الحواجز غير، نظام الدفع والتسوية لعموم إفريقيا(PAPSS) ، أخيرا مرصد التجارة الإفريقي.

[1]الباب الثاني، المادة (05)، الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية الصادر عن الاتحاد الافريقي.

III.3.1 قواعد المنشأ الخاصة باتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

قواعد المنشأ هي جواز مرور يمكن السلع من العبور دون رسوم جمركية داخل منطقة التجارة الحرة الإفريقية، مادامت تستوفي الشروط المتمثلة في أن منشأها يوجد داخل منطقة التجارة الحرة الإفريقية. تعد قواعد المنشأ الخاصة باتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية من أهم المعايير التي تمنح "الجنسية الاقتصادية" للمنتجات. تحدد هذه القواعد الحد الأدنى لمستوى المعالجة أو الإنتاج المطلوب لكي يُعتبر المنتج مُصنّعًا في القارة الإفريقية[1]. تهدف هذه المعايير إلى ضمان أن تكون نسبة كبيرة من قيمة المنتج النهائي ناتجة عن عمليات الإنتاج أو المعالجة داخل الدول الأعضاء في الاتفاقية، مما يعزز التصنيع المحلي ويشجع على التنمية الاقتصادية المستدامة في القارة.

III.3.2 البوابة الإلكترونية للتفاوض على التعريفة الجمركية

البوابة الإلكترونية للتفاوض على التعريفة الجمركية أداة مصممة لتسهيل وتسريع تنسيق البيانات الضرورية للمفاوضات، ودعم إعداد وتقديم العروض بناءً على أولويات البلدان المشاركة في اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. تهدف هذه الأداة إلى ضمان تنسيق التعريفات الجمركية في المنطقة، وفقًا لاتفاقيات التحرير التي تم إقرارها، مما يسهم في تعزيز التبادل التجاري الحر عبر القارة الإفريقية.

III.3.3 آلية الحواجز غير التعريفية(NTB)

تعد آلية الحواجز غير التعريفية (NTB)أداة إلكترونية متطورة تهدف إلى الإخطار بالحواجز غير التعريفية، ورصدها، والعمل على إلغائها ،في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية(AfCFTA)يعمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD)مع الاتحاد الإفريقي منذ 13 يناير 2020، لتطوير وتنفيذ آلية لرصد الحواجز غير الجمركية والإبلاغ عن أي حواجز غير جمركية تعيق التجارة البينية في إفريقيا[2]،يمكن الوصول إلى هذه

[1] تقرير الامم المتحدة للتجارة والتنمية،"قواعد المنشأ تشكل مفتاح نجاح لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية "2019، ص 04.

[2] United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). *Non-Tariff Barriers: Monitoring, Reporting and Eliminating Mechanisms.* Available at: https://unctad.org/topic/trade-analysis/non-tariff-measures/NTMs-policy-support/monitoring-and-reporting. Accessed: March 15, 2025.

الأداة عبر الموقع الالكتروني عبر المنصة الإلكترونية www.tradebarriers.africa، حيث توفر منصة متكاملة لتقديم الشكاوى ومتابعتها حتى يتم حلها.

III.4.3 نظام الدفع والتسوية لعموم إفريقيا(PAPSS)

يعد نظام الدفع والتسوية لعموم إفريقيا (PAPSS) نظامًا رقميًا متقدمًا مصممًا لتمكين الشركات من تسوية المعاملات التجارية للسلع والخدمات بين البلدان الإفريقية باستخدام العملات المحلية. يهدف هذا النظام إلى تسهيل التجارة البينية في القارة من خلال تقليل الاعتماد على العملات الأجنبية في المعاملات التجارية، مما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي. كما يساهم في تشجيع زيادة حجم التجارة الداخلية بين الدول الأعضاء في اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

III.5.3 مرصد التجارة الإفريقي

مرصد التجارة الإفريقي منصة إلكترونية تعمل على جمع بيانات التجارة بين البلدان الإفريقية، تهدف هذه المنصة إلى توفير رؤى دقيقة وموثوقة حول حركة التجارة داخل القارة الإفريقية، وتسهيل اتخاذ القرارات الاقتصادية والتجارية الاستراتيجية يتيح استخدام المعلومات المجمعة والمحللة من خلال المرصد فهمًا أعمق لأنماط التجارة والفرص التجارية في القارة.

III.4المكاسب المتوقعة للدول الإفريقية من منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

إن إقامة منطقة تجارة حرة قارية إفريقية AfCFTAتعد خطوة هامة لتعزيز التنمية الاقتصادية في دول القارة الافريقية، من بين الفوائد المحددة التي ستعود الدول الأفريقية من اقامة منطقة التجارة الحرة القارية[1]:

- زيادة الأمن الغذائي من خلال تقليل الحواجز الجمركية على التجارة الزراعية بين الدول الإفريقية، مما يسهم في تعزيز تدفق المنتجات الغذائية داخل القارة .
- تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية في إفريقيا عبر الاستفادة من حجم سوق قاري واسع يضم حوالي مليار شخص، مما يعزز قدرة القارة على التوسع والنمو في هذا القطاع .

[1]تقرير الاتحاد الافريقي، مشروع الإطار، خارطة الطريق، والمنظومة لتعجيل بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية، أديس أبابا، إثيوبيا، TI 6187، ص03.

- زيادة تنويع وتحويل الاقتصاد الإفريقي، وتعزيز قدرة القارة على تلبية احتياجاتها من الواردات عبر الاستفادة من مواردها الذاتية، مما يسهم في تحقيق الاستدامة الاقتصادية .
- تحسين تخصيص الموارد وتعزيز المنافسة بين الدول الإفريقية، مما يساهم في خفض الأسعار التفضيلية بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى تحسين كفاءة السوق .
- تعزيز التجارة البينية في قطاع الصناعة ودعم تطوير التخصص القائم على أساس جغرافي في إفريقيا، مما يساعد في تعزيز النمو الاقتصادي في القطاعات المستهدفة .
- تقليل تعرض إفريقيا للصدمات الناتجة عن التجارة الخارجية، من خلال تعزيز التجارة البينية وزيادة الاستقلالية الاقتصادية للقارة .
- زيادة مشاركة إفريقيا في التجارة العالمية، مما يساهم في تقليل اعتماد القارة على المساعدات والقروض الخارجية وتعزيز قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة.

IV .التكتلات الاقتصادية الإفريقية الجهوية

شهد العالم تحولات اقتصادية هائلة خلال القرن العشرين، وكانت القارة الإفريقية مسرحًا رئيسيًا لهذه التحولات، خاصة في مجال التكامل الاقتصادي. بدأت هذه التكتلات الاقتصادية كأفكار نابعة من رغبة الدول في تعزيز اقتصاداتها الوطنية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

في مرحلتها الأولى، كان التركيز على تطوير الروابط الاقتصادية بين دول معينة أو مناطق جغرافية محددة، وذلك من خلال تحقيق التكامل التجاري وتبادل الموارد بين الدول الأعضاء. تطورت هذه المراحل إلى محاولات أكبر لتحقيق التكامل الاقتصادي، حيث بدأت التكتلات تسعى إلى إنشاء سوق موحدة، ومن هنا جاءت الجهود الرامية لتشكيل الاتحاد الإفريقي وتعزيز دوره في دعم التكامل الاقتصادي في المنطقة.

أما في الوقت الحالي، فتشهد التكتلات الاقتصادية مرحلة جديدة من التطور، فقد نجد أن بعض الدول تنظم إلى أكثر من تكتل اقتصادي واحد. أصبح ينظر إلى هذه التكتلات على أنها عوامل رئيسية في تعزيز النمو الاقتصادي في القارة الإفريقية، هذه التكتلات ليست مجرد تجمعات تجارية أو اقتصادية، بل هي استراتيجيات تكاملية تهدف إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء وتجاوز العقبات التي تقف عائقا أمام النمو الاقتصادي. تأتي هذه الجهود في

إطار السعي لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قارة أفريقيا، وتقوية الروابط التجارية بينها، والتغلب على التحديات الاقتصادية والتجارية التي تواجهها.

لوحظ في الآونة الأخيرة أن تجارب التكامل الإقليمي الحديثة حققت قدراً من النجاح، مما جدد الأمل لدى الدول النامية في أن الوقت لم يفت لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية حيث تعتبر هذه التكتلات الإفريقية الجهوية بمثابة حجر الأساس لبناء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، ويمكنها أن تعطي دفعة إضافية لتفعيل التكامل الاقتصادي الإفريقي. كما يساهم في تفعيل منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية. في سياق التكتل والاندماج الإقليمي، اعتمدت **اللجنة الاقتصادية الافريقية** إستراتيجية لتشجيع التعاون والاندماج الاقتصادي الإقليمي تقوم على الأسس التالية [1] :

- وضع درات تعالج مختلف النواحي الاقتصادية في القارة، وإمكانية القيام بأعمال متعددة الأطراف لحل المشاكل التي تواجه كل دولة على انفراد.
- إيجاد مؤسسات تكون إطارا لعمل مشترك بين الحكومات.
- تقديم المساعدة للحصول على المواد الضرورية لتنفيذ إجراءات عملية.

قامت اللجنة الاقتصادية الافريقية بوضع عدد كبير من الدراسات شملت مجالات الصناعة والتجارة والنقل والزراعة والمواد الطبيعية والبشرية وكذا شؤون النقد والضرائب.

ومن بين المؤسسات الأخرى التي تبنت اللجنة مشروعاتها بنك التنمية الافريقي، معهد التنمية والتخطيط الاقتصادي، كما أنشأت عددا من المراكز للتدريب على الإحصاء، كما وضعت اللجنة عددا من الدراسات الشاملة لتكون أساسا لمخططات اقتصادية جهوية من أجل تنسيق المخططات.

IV.1دوافع الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية

يعود قيام التكتلات الاقتصادية إلى مجموعة من العوامل التي تعكس استجابة الدول للتحديات العالمية المتزايدة في ظل العولمة والاعتماد الاقتصادي المتبادل. أصبح من الضروري تعزيز التعاون بين الاقتصادات المختلفة لتسهيل حركة التجارة، وتحقيق التكامل الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي والدولي. تسعى الدول من خلال هذه التكتلات إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتوفير بيئة مستقرة تسهم في تحسين

[1]إسماعيل العربي، "التكتل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة "، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981، ص22.

الظروف المعيشية لشعوبها. كما تهدف هذه التكتلات إلى تقوية الموقف التفاوضي للدول الأعضاء في مواجهة القوى الاقتصادية الكبرى، وتعزيز تنافسيتها لتحقيق أهداف اقتصادية وتنموية متعددة. ومن بين أهم هذه الدوافع نجد[1]:

IV.1.1 التكتلات الاقتصادية كأداة لتوسيع حجم الأسواق

يُعد الاندماج والتكتل وسيلة فعّالة لتعويض صغر حجم الأسواق المحلية، فكلما زاد عدد الدول الأعضاء، ارتفع عدد المستهلكين، مما يفتح آفاقاً أوسع لتصريف السلع والخدمات المنتجة بشكل أكبر وأكثر استدامة.

IV.1.2تعزيز القدرة التنافسية في الأسواق الدولية

تُعزز التكتلات الاقتصادية القدرة التنافسية للدول في الأسواق الدولية، حيث تسعى إلى الهيمنة على تلك الأسواق بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية، تتضمن التكتلات أيضاً أهدافًا سياسية، وهو أمر ليس بجديد فقد أظهرت المحاولات التكاملية التي سبقت إنشاء السوق الأوروبية المشتركة ضرورة وجود إطار سياسي قوي يدعم تلك الجهود ويضمن نجاحه.

IV.1.3 أهمية التكتلات الاقتصادية في تعزيز فرص النجاح التجاري

لم تعد فرص الدول في التعامل بشكل فردي ضمن النظام التجاري العالمي تضمن لها النجاح، لذلك أصبح الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية خيارًا استراتيجيًا يتيح لها الاستفادة من المزايا النسبية لكل عضو، مما يعزز قدرتها التفاوضية مع الشركاء التجاريين الآخرين، ويدعم فرصها في تحقيق نجاح أكبر في الأسواق العالمية

IV.1.4التكتلات الاقتصادية كاستجابة للتحديات الاقتصادية العالمية

تعتبر الدول المتقدمة أن تبني فكرة الاندماج خطوة استراتيجية لمواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة، إذ يُنظر إليه كإجراء دفاعي يهدف إلى تعزيز قدرتها التنافسية، وتوسيع نطاقها الجغرافي، وزيادة فرص جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. كما تسعى هذه الدول من خلال هذا الاندماج إلى معالجة أوجه القصور في بعض القطاعات الاقتصادية، لا سيما في الصناعات الحديثة والمتقدمة.

[1]عبد الكريم جابر شنجار العيساوي، "التكامل الاقتصادي العربي "، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 2015، ص 27 -28.

5.1.IV التكتلات الاقتصادية كاستجابة للدول النامية في ظل العولمة

تعتبر الدول النامية أن انضمامها إلى التكتلات الاقتصادية خطوة مهمة لمواجهة الآثار الاقتصادية للعولمة. فمن خلال هذه التكتلات، تسعى تلك الدول إلى تحقيق فوائد ملموسة، مثل تعزيز قدراتها التنموية، وزيادة تنافسيتها في الأسواق العالمية. كما يتيح لها التكامل الاقتصادي الاستفادة من الموارد المشتركة وتبادل الخبرات، مما يعزز قدرتها على التصدي لتحديات العولمة وتحقيق أهدافها التنموية بفعالية أكبر.

2.1.IV شروط نجاح التكتلات الاقتصادية

تُعدّ التكتلات الاقتصادية أداة فعالة لتعزيز التعاون بين الدول، إذ تهدف إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة في الدول الأعضاء. ويتطلب نجاح هذه التكتلات توافر شروط اقتصادية ملائمة ومحفزة، حيث يُعدّ توفر هذه الشروط عاملًا أساسيًا في تفعيل عملية التكامل الاقتصادي وتحقيق الأهداف المرجوة

لتحقيق قيام تكتل اقتصادي يتوجب توافر الشروط التالية [1]:

- سلوك اقتصادي متناسق بين دول التكتل في إطار رؤية إيجابية لتحقيق تنمية أفضل، بحيث تكون الدول قادرة على تقييم الفرص المتاحة والاستثمارات الممكنة بشكل كافٍ، وعلى استعداد لتحمل المخاطر المحتملة من أجل المكاسب الاقتصادية المستقبلية.
- توافر دول الراغبة في التكتل على موارد طبيعية وبشرية ومالية، بالإضافة إلى الإرادة اللازمة للاستفادة منها.

تتوقف عوامل نجاح التكتلات الاقتصادية وتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول على عدد من المتطلبات الأساسية، وأهمها ضرورة وجود إطار قانوني يحدد بشكل واضح حقوق وواجبات الدول الأعضاء، ويبيّن كيفية معالجة المستجدات التي قد تطرأ في المستقبل. بالإضافة إلى ذلك،" يُعد وجود إطار مؤسسي مكمل للإطار القانوني بين الدول الأعضاء أمرًا ضروريًا من أجل تجنب الخلافات التي قد تنشأ مستقبلاً"[2].

[1] أمال يوسفي، "بحوث في علاقات التعاون الدولي "، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ،2008.
[2] لمياء محمد المغربي،"التبادل التجاري العربي الإفريقي (الفرص والتحديات)"، المجلة العربية للإدارة، المجلد 37، العدد 04، ديسمبر 2017، ص89.

2.IV التكتلات الاقتصادية الإفريقية

IV .1.2اتحاد المغرب العربي(UMA)

اتحاد المغرب العربي يُرمز له بـ UMA الحروف الأولى من .(Union du Maghreb Arabe)هو اتحاد إقليمي تأسس في 17 فبراير 1989 في مدينة مراكش بالمغرب. يتألف الاتحاد من خمس دول تقع في الجزء الغربي من العالم العربي، وهي المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، وموريتانيا. تم إنشاء الاتحاد من خلال التوقيع على معاهدة تهدف إلى تنسيق السياسات والاستراتيجيات بين هذه الدول وتكييفها لتحقيق التنمية المستدامة في جميع مجالات الأنشطة البشرية.

لقد شهدت منطقة المغرب العربي العديد من أشكال الاستعمار[1]، إلا أن حلم الوحدة ظل هاجسًا لم يفارق أبناء المنطقة منذ الأزل. ترجع بداية اتحاد المغرب العربي إلى مؤتمر طنجة الذي أعطى مضمونًا واضحًا لفكرة المغرب العربي، وبالتالي تحولت الفكرة من مجرد تنسيق للأعمال إلى العمل فعليًا على تأسيس وحدة فدرالية بين الأقطار المغاربية[2]. عقد قادة دول المغرب العربي اجتماعًا في مدينة زرالدة بالجزائر يوم 10 يونيو 1988، وأصدروا بيان زرالدة الذي أعربوا فيه عن رغبتهم في إنشاء اتحاد المغرب العربي. تم تكوين لجنة لتحديد الوسائل اللازمة لتحقيق وحدة المغرب العربي. نتيجة لهذه الجهود، تم الإعلان عن تأسيس اتحاد المغرب العربي في 17 فبراير 1989 بمدينة مراكش، ويضم الاتحاد خمس دول هي: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، وموريتانيا.

إيمانًا منهم بما يجمع شعوب المغرب العربي من روابط متينة كالاشتراك في التاريخ والدين واللغة، سيترتب على هذا الاندماج تأثيرات إيجابية، مما يكتسب اتحاد المغرب العربي وزنًا نوعيًا يسمح له بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي وتعزيز العلاقات السلمية داخل المجتمع الدولي وتحقيق الأمن والاستقرار على الساحة العالمية[3]. كما يمكن أن يؤدي هذا الاندماج إلى تعزيز التعاون في مجالات متعددة مثل التعليم والبحث العلمي والتنمية الاقتصادية، بحيث تكون هناك فرص أكبر لمشاركة المعرفة وتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء مما يسهم في تعزيز قدرتها على تحقيق التقدم والازدهار.

[1]من الاحتلال اليوناني، الى الاحتلال الروماني، الحملات الصليبية، الى الوجود العثماني، الاستعمار الأوروبي.
[2]إسماعيل معراف،"التكتلات الاقتصادية الإقليمية "، ديوان المطبوعات الجامعية ،2006، ص79.
[3]معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي متاح على الانترنيت ،15.02.2023 ، الساعة 10:45على الرابط:https://maghrebarabe.org

وفقًا للأهداف المنصوص عليها في معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي، يسعى الاتحاد إلى تعزيز الروابط الأخوية بين الدول الأعضاء وشعوبها. يهدف الاتحاد إلى تحقيق التقدم والرفاهية المشترك، والمساهمة في الحفاظ على السلام القائم على العدل والإنصاف. كما يعمل الاتحاد تدريجيًا على تحقيق حرية حركة الأفراد وتبادل الخدمات والسلع ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء. بالإضافة إلى ذلك، تبنى الاتحاد سياسة مشتركة في مختلف المجالات.

وتهدف هذه السياسة المشتركة إلى تحقيق مايلي:[1]

- في المجال الدولي، يسعى الاتحاد إلى تحقيق التوافق بين الدول الأعضاء وتعزيز التعاون الدبلوماسي من خلال إقامة علاقات مبنية على الحوار المتبادل.
- في مجال الدفاع، يهدف الاتحاد إلى الحفاظ على استقلال الدول الأعضاء وتعزيزه.
- في المجال الاقتصادي، يسعى الاتحاد إلى تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء. ولتحقيق هذه الأهداف، يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة، بما في ذلك إنشاء مشروعات مشتركة وتطوير برامج عامة ومتخصصة.
- في المجال الثقافي، يهدف الاتحاد إلى تعزيز التعاون في مجال التعليم على جميع مستوياته، والحفاظ على القيم الروحية والأخلاقية المستمدة من تعاليم الإسلام، وصون الهوية القومية العربية. ولتحقيق هذه الأهداف، يتم تبادل الأساتذة والطلاب، وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية، وتطوير مرافق بحثية مشتركة بين الدول الأعضاء".

[1] أهداف و مهام اتحاد المغرب العربي، متاح على الانترنيت ،15.02.2023 ، الساعة 11:20على الرابط: https://maghrebarabe.org

الجدول (05–ف01) المؤشرات الرئيسية لدول المغرب العربي.

دول المغرب العربي	المساحة بالكلمترالمربع	عدد السكان بالمليون	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مليون دولار
الجزائر	2 381 741 Km²	44.903 Millions	191 913 Millions current US$
تونس	155 360 km²	12.356 Millions	46 683 Millions current US$
المغرب	446 300 km²	37.458 Millions	137 120 Millions current US$
ليبيا	759 540 km²	6.812 Millions	42 871 Millions current US
موريتانيا	1 030 700 Km²	4.736 Millions	10 997 Millions current US$

المصدر : من إعداد الطالبة اعتماد على بياناتhttps://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile .

من خلال قراءة بيانات الجدول أعلاه، نلاحظ تفاوتًا كبيرًا بين دول المغرب العربي في عدة مؤشرات رئيسية. تتصدر الجزائر من حيث المساحة (2,381,741 كم²) وعدد السكان (44.903 مليون نسمة) والناتج المحلي الإجمالي (191,913 مليون دولار)، مما يعكس قدرتها على تحقيق نمو اقتصادي كبير بفضل مواردها الطبيعية الهائلة والبنية التحتية المتطورة والقدرة على توسيع الأنشطة الاقتصادية. تليها المغرب، التي رغم مساحتها وعدد سكانها الأصغر، تتمتع بناتج محلي إجمالي كبير يبلغ 137,120 مليون دولار، مما يشير إلى اقتصاد متنوع وقوي. أما تونس وليبيا، فتمتلكان اقتصادات أصغر نسبيًا مع ناتج محلي إجمالي يبلغ 46,683 مليون دولار و42,871 مليون دولار على التوالي، مما يعكس وجود تحديات اقتصادية قد تواجهها هذه الدول. ورغم أن موريتانيا تمتلك مساحة كبيرة (1,030,700 كم²)، فإنها تسجل أصغر اقتصاد في المنطقة بناتج محلي إجمالي يبلغ 10,997 مليون دولار، مما يبرز الحاجة إلى تنمية البنية التحتية واستغلال الموارد بشكل أكثر فعالية. يشير هذا التفاوت في المؤشرات إلى إمكانيات كبيرة لتعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي، بهدف تحسين استغلال الموارد المتاحة وتحقيق نمو اقتصادي مشترك.

الجدول (06–ف01) تدفقات التجارة البينية للاتحاد المغرب العربي مع الدول الافريقية.

البلدان الشريكة	الاستيراد في سنة 2022	التصدير في 2022	الميزان التجاري في سنة 2022
الجزائر	568,674	1,851,818	1,283,144
تونس	1,894,134	1,412,969	-481,165
المغرب	581,192	571,660	-9,532
ليبيا	872,452	282,079	-590,373
موريتانيا	302,084	163,699	-138,385

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات https://www.trademap.org

الوحدة :Millions current US$

من خلال قراءة بيانات الجدول أعلاه، نلاحظ أن التجارة البينية لدول المغرب العربي مع الدول الإفريقية تظهر تفاوتًا واضحًا في الميزان التجاري لكل دولة. فقد حققت الجزائر فائضًا تجاريًا كبيرًا بلغ 1,283,144 دولار، مما يعكس قدرتها القوية على تصدير المنتجات إلى الأسواق الإفريقية مقارنة بوارداتها. في المقابل، سجلت تونس عجزًا تجاريًا قدره 481,165 دولار، مما يشير إلى أن وارداتها من الدول الإفريقية تفوق صادراتها. أما المغرب، فقد اقترب من التوازن التجاري مع تسجيل عجز طفيف بلغ 9,532 دولار، مما يعكس توازنًا نسبيًا بين الصادرات والواردات. في حين سجلت ليبيا وموريتانيا عجزًا تجاريًا كبيرًا بلغ 590,373 دولار و138,385 دولار على التوالي، مما يظهر اعتمادهما الكبير على الواردات من الدول الإفريقية. يشير هذا التفاوت في الفوائض والعجز التجاري إلى الحاجة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين دول اتحاد المغرب العربي لزيادة قدراتها التصديرية، خصوصًا بالنسبة للدول التي تسجل عجزًا تجاريًا، وذلك من خلال تطوير الصناعات المحلية وزيادة تنافسية منتجاتها في الأسواق الإفريقية.

IV.2.2 السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا(COMESA)

تُعد مجموعة الكوميسا[1] (COMESA) تجمعًا اقتصاديًا إقليميًا في إفريقيا، وهي اختصار لعبارة (The Common Market of Eastern & Southern Africa)، وقد تم تداول المصطلح باللغة العربية "كوميسا" لسهولة نطقه بين المهتمين بهذا التكتل.

تعتبر مجموعة الكوميسا من أنجح التكتلات الإقليمية في القارة الإفريقية، وقد بدأ تأسيسها في ديسمبر 1994، لتحل محل منطقة التجارة التفضيلية السابقة لشرق وجنوب إفريقيا(PTA) ، التي تأسست عام 1981 في إطار منظمة الوحدة الإفريقية وخطة عمل لاغوس. يهدف التكتل إلى الاستفادة من الحجم الكبير للأسواق عبر تنمية التجارة والموارد الطبيعية والبشرية لتحقيق مصالح متبادلة للدول الأعضاء.

يعد بنك PTA الجناح المالي لبرنامج التكامل الاقتصادي، ويعمل كأداة للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء وتعزيز التجارة البينية والتكامل بين أعضاء الكوميسا. يقوم البنك بتوفير التمويلات اللازمة من خلال بنك التجارة والتنمية بهدف[2] :

[1]COMESA: Common Market for Eastern and Southern Africa **لإنجليزية باللغة**

Marché commun de l'Afrique de l'Est et austral **الفرنسةباللغة**

[2]سمير محمد عبد العزيز، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية (في إطار العولمة)" ، مكتبة الاشعاع الفنية، الطبعة 01، 2001، ص 14.

- توفير المساعدة المالية والفنية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع مراعاة الظروف الاقتصادية في دول الكوميسا.
- تعزيز تنمية التجارة بين الأعضاء وفقًا لأحكام المعاهدة من خلال تمويل الأنشطة المتعلقة بالتجارة.
- تمويل المشروعات التي تهدف إلى جعل اقتصادات الدول الأعضاء أكثر تكاملًا.
- مساندة أنشطة هيئات التنمية الوطنية في الدول الأعضاء من خلال التمويل المشترك للمشروعات المحددة.

تضم السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA) 21 دولة[1]، وتهدف هذه السوق إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء عبر مجموعة متنوعة من المجالات. تم تأسيس COMESA كمنظمة تتألف من دول ذات سيادة اتفقت على التعاون لتنمية مواردها الطبيعية والبشرية لصالح شعوبها. يركز الهدف الأساسي للسوق المشتركة على إنشاء وحدة اقتصادية وتجارية كبيرة قادرة على تجاوز العقبات التي تواجه الدول الأعضاء.

جغرافيًا تشكل الكوميسا حوالي ثلثي مساحة القارة الإفريقية، إذ تبلغ مساحتها 12 مليون كيلومتر مربع.[2].

مجالات التعاون الاقتصادي بين دول الكوميسا، وفقًا لنصوص الاتفاقية، تشمل[3]:

- تشجيع وتسهيل التجارة.
- تحقيق التنمية الزراعية والصناعية.
- تنمية الطاقة والنقل والمواصلات.
- تعزيز التنمية السياحية.
- تنمية الموارد الطبيعية والبيئية.
- تنمية الموارد البشرية والتعاون الفني والتطوير التكنولوجي.
- النهوض بالتنمية في الدول الأقل نموًا.
- تنمية القطاع الخاص وحماية الاستثمار.

[1]مصر،السودان، أثيوبيا،اريتيريا، جيبوتي، اوغندا، كينيا، تانزانيا،رواندا، بورندي، الكونغو الديمقراطية، ملاوي،سيشل، موريشيوس، جزر القمر، مدغشقر، زامبيا، زيمبابوي، أنغولا، سوازيلندا، ناميبيا، ليبيا.

2COMESA. *What is COMESA?*. Retrieved from https://www.comesa.int/what-is-comesa/?lang=ar

[3]عبد المطلب عبد الحميد ''السوق الأفريقية المشتركة والاتحاد الافريقي ''، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى ،2004، القاهرة، ص105.

- التعاون في مجال نظم المعلومات.

كما تتضح العلاقة بين الكوميسا والتكتلات الاقتصادية الإفريقية عند العودة إلى التوصية التي أعدتها منظمة الوحدة الإفريقية (المادة 179 من اتفاقية الكوميسا)".حيث أشارت إلى أنه في سياق تحقيق أهدافها نحو تكامل افريقي توفر الكوميسا لأعضائها وشركائها مجموعة متنوعة من الفوائد التي تشمل[1].

- سوق أكثر اتساعاً وتنسيقاً وتنافسية.
- تعزيز الإنتاجية الصناعية وزيادة القدرة التنافسية.
- تحسين الإنتاج الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي.
- استغلال أكثر فعالية للموارد الطبيعية.
- تنسيق أفضل في السياسات النقدية والمصرفية والمالية.
- تطوير بنية تحتية أكثر موثوقية في مجالات النقل والاتصالات.

نجحت الكوميسا في إرساء إطار مؤسسي فعّال لإدارة العمل الجماعي، حيث تتكوّن من سكرتارية يقع مقرها في "لوزاكا"، يرأسها أحد مواطني الكوميسا لمدة خمس سنوات، قابلة للتجديد لفترة ثانية. ويتولى المجلس الوزاري الإشراف على تنفيذ أعمال الكوميسا وتطبيق الاتفاقية، إلى جانب إصدار توجيهاته للأجهزة الأخرى، وتُعد قراراته مُلزِمة، بينما تُعتبر آراؤه وتوصياته مجرد استشارات غير مُلزمة.

أما الأمانة العامة، التي تُعدّ الجهاز التنفيذي للسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا، فمقرها أيضًا في لوساكا، زامبيا. وتضطلع بمهمة تنفيذ اللوائح والتوجيهات التي يعتمدها مجلس الوزراء، وضمان تطبيقها بصورة سليمة. كما تقدّم توصيات استراتيجية لمجلس الوزراء، وتتألف من مكتب الإدارة التنفيذية للأمين العام، والأمناء العامين المساعدين للبرامج، والمالية، والإدارة، بالإضافة إلى فريق الإدارة[2].

تُتخذ القرارات في الكوميسا من قِبل رؤساء الدول والحكومات في الدول الأعضاء، حيث يُشكّلون الجهاز الأعلى لصنع السياسات، ويتولون مسؤولية توجيه السياسة العامة ومراقبة تنفيذ مهام الكوميسا. يليهم المجلس الوزاري، وهو ثاني أعلى جهاز لصنع القرار في الكوميسا، ويتألف من الوزراء الذين تعيّنهم الدول الأعضاء.

[1]COMESA. (*What is COMESA?* Retrieved from https://www.comesa.int/what-is-comesa/?lang=ar

[2]COMESA. *COMESA Secretariat*. Retrieved from https://www.comesa.int/secretariat/?lang=ar

ويُعنى هذا المجلس بضمان الأداء السليم وفقًا لأحكام المعاهدة، ويتخذ القرارات المتعلقة بسياسات وبرامج الكوميسا وأنشطتها، بما في ذلك الإشراف على الشؤون المالية والإدارية. وطبقًا للمعاهدة، تُتخذ قرارات المجلس الوزاري بالتوافق، وفي حال عدم التوافق، تُتخذ القرارات بأغلبية ثلثي الأعضاء[1].

الجدول (07-ف01) المؤشرات الرئيسية للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي2022

دول الكوميسا	المساحة بالكلمترالمربع	عدد السكان بالمليون	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعارالجارية مليون دولار
الكونغو الديمقراطية	2344860 Km²	99 Millions	58066 Millions current US$
السودان	1 868 000 Km²	46.874 Millions	36729 Millions current US$
ليبيا	759 540 km²	6.812 Millions	42 871 Millions current US$
اثيوبيا	1 128 571 Km²	123.380 Millions	118 972 Millions current US$
مصر	995 450 Km²	110.990 Millions	409 307 Millions current US$
زامبيا	743 390 Km²	20.018 Millions	29 137 Millions current US$
الصومال	627 340 km	17.598 Millions	7 515 Millions current US$
مدغشقر	581 800 Km²	29.612 Millions	14 955 Millions current US$
كينيا	569 140 Km²	54.027 Millions	113 420 Millions current US$
زمبابوي	386 850 Km²	16.321 Millions	26 419 Millions current US$
اوغندا	200 520 Km²	47.250 Millions	48 243 Millions current US$
تونس	155 360 km²	12.356 Millions	46 683 Millions current US$
ملاوي	94 280 Km²	20.405 Millions	12 559 Millions current US$
اريتيريا	121 041 Km²	3.684 Millions	2 383 Millions current US$
بورندي	25 680 Km²	12.890 Millions	4 033 Millions current US$
روندا	24 670 Km²	13.777 Millions	13 313 Millions current US$
جيبوتي	23 180 Km²	1.121 Millions	4 003 Millions current US$
اسواتيني	17 200 Km²	1.202 Millions	4 327 Millions current US$
مورشيوس	2 030 Km²	1.299 Millions	12 898 Millions current US$
جزر القمر	1 861 Km²	0.837 Millions	1 247 Millions current US$
سيشل	460 Km²	0.107 Millions	1 995 Millions current US$

المصدر من إعداد طالبة اعتمادا على https://comesa.opendataforafrica.org/?lang=fr

1COMESA. *Decision Making in COMESA*. Retrieved from https://www.comesa.int/decision-making/?lang=ar

نلاحظ من خلال قراءة بيانات الجدول أعلاه أن المؤشرات الرئيسية للسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا لعام 2022 تكشف عن تفاوتات كبيرة بين الدول الأعضاء من حيث المساحة، عدد السكان، والناتج المحلي الإجمالي. تتصدر مصر قائمة الدول من حيث الناتج المحلي الإجمالي، الذي بلغ 409,307 مليون دولار، مما يعكس قوتها الاقتصادية الكبيرة، مدعومة بعدد سكانها الكبير ومساحتها الواسعة. تليها إثيوبيا بناتج محلي إجمالي قدره 118,972 مليون دولار، وعدد سكان يصل إلى 123.380 مليون نسمة، مما يعزز مكانتها كقوة اقتصادية هامة في المنطقة.

تلعب كينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية أيضًا دورًا بارزًا في الاقتصاد الإقليمي، حيث يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لهما 113,420 مليون دولار و58,066 مليون دولار على التوالي. ومع ذلك، تواجه الدول ذات الناتج المحلي الإجمالي الأقل، مثل إريتريا وجزر القمر، تحديات كبيرة في تعزيز نموها الاقتصادي، وذلك بسبب محدودية ناتجها المحلي الإجمالي وقلة عدد السكان. أما السودان، الذي يمتلك مساحة شاسعة تبلغ 1,868,000 كم^2، فيمتلك إمكانيات نمو كبيرة، إلا أن ناتجه المحلي الإجمالي، البالغ 36,729 مليون دولار، يشير إلى الحاجة إلى تحسين التنمية الاقتصادية.

يشير هذا التحليل إلى أن الدول الكبيرة مثل مصر وإثيوبيا تظل المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي في السوق المشتركة، في حين تحتاج الدول ذات الناتج المحلي الإجمالي المنخفض، مثل إريتريا وجزر القمر، إلى استراتيجيات دعم وتنمية لتعزيز قدراتها الاقتصادية. وعليه، من الضروري تعزيز التعاون الاقتصادي وتطوير البنية التحتية لدعم النمو المستدام وتحقيق تكامل اقتصادي أكثر فاعلية في المنطقة.

الجدول (08–ف01)تدفقات التجارة البينية لدول الكوميسا مع الدول الافريقية

البلدان الشريكة	حجم الاستيراد 2022	حجم الصادرات 2022	حجم الميزان التجاري 2022
مصر	1,073,184	2,160,316	1,087,132
كينيا	1,083,578	2,075,732	992,154
زامبيا	769,148	1,893,822	1,124,674
أوغندا	1,163,493	1,267,934	104,441
جمهورية الكونغو الديمقراطية	1,391,659	1,150,147	-241,512
تونس	549,984	918,130	368,146
إسواتيني	51,655	607,326	555,671
سودان	1,046,622	466,078	-580,544
رواندا	489,773	398,458	-91,315

إثيوبيا	1,076,381	396,311	-680,070
جيبوتي	156,629	366,747	210,118
ليبيا	1,775,021	261,726	-1,513,295
ملاوي	105,501	209,137	103,636
موريشيوس	240,865	194,980	-45,885
زمبابوي	738,290	134,287	-604,003
مدغشقر	277,117	83,899	-193,218
بوروندي	200,811	56,722	-144,089
سيشيل	101,861	5,150	-96,711
الصومال	438,040	2,476	-435,564
إريتريا	3,109	88	-3,021

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات https://www.trademap.org

الوحدة :Millions current US$

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن البيانات المتعلقة بتدفقات التجارة البينية بين دول الكوميسا ودول إفريقيا تكشف عن بعض الاتجاهات المهمة. فمن خلال تحليل الميزان التجاري، نجد أن بعض الدول، مثل مصر وكينيا وزامبيا، حققت ميزانًا تجاريًا إيجابيًا، مما يشير إلى أن صادراتها تفوق وارداتها. على سبيل المثال، سجلت مصر فائضًا تجاريًا قدره 1,087,132 ألف دولار، تليها كينيا بـ 992,154 ألف دولار، وزامبيا بـ 1,124,674 ألف دولار.

في المقابل، تعاني بعض الدول، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وليبيا، من عجز تجاري كبير. فقد سجلت جمهورية الكونغو الديمقراطية عجزًا تجاريًا بلغ 241,512- ألف دولار، بينما كان العجز في ليبيا أكبر، حيث بلغ 1,513,295- ألف دولار.

أما بالنسبة لتونس وإسواتيني، فتظهر الأرقام تباينًا واضحًا؛ حيث حققت تونس فائضًا تجاريًا قدره 368,146 ألف دولار، بينما سجلت إسواتيني فائضًا أقل نسبيًا، بلغ 555,671 ألف دولار.

على الجانب الآخر، نجد أن دولًا مثل رواندا وإثيوبيا وزيمبابوي تعاني من عجز تجاري، إذ سجلت رواندا عجزًا قدره 91,315- ألف دولار، بينما بلغ العجز في إثيوبيا 680,070- ألف دولار، وفي زيمبابوي 604,003- ألف دولار.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن هذه البيانات تعكس تفاوتًا ملحوظًا في توازن التجارة بين الدول الأعضاء في الكوميسا، مما يبرز الفروقات في القدرة التنافسية ومستويات التصدير بين هذه الدول.

IV.3.2 تجمع دول الساحل والصحراء(SAD-CEN)

تأسست الجماعة الاقتصادية لدول الساحل والصحراء (CEN-SAD) في عام 1998 بهدف رئيسي يتمثل في تعزيز التكامل الاقتصادي والثقافي، إضافة إلى الاندماج السياسي والاجتماعي بين دولها الأعضاء[1]. وتنص المعاهدة المنشئة للجماعة، التي اعتمدت عام 2013، على تحقيق الأهداف التالية[2]:

- إنشاء اتحاد اقتصادي شامل، مع التركيز على القطاعات الزراعية والصناعية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى قطاع الطاقة.
- اعتماد تدابير لتعزيز حرية تنقل الأفراد ورؤوس الأموال، وتشجيع التجارة الخارجية، وتحسين قطاعي النقل والاتصالات بين الدول الأعضاء.
- تعزيز الجهود الرامية إلى تنسيق النظم التعليمية، وتعميق التعاون في المجالات الثقافية والعلمية والتقنية.

يتولى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات إدارة المنظمة، ويضم هيكلها التنظيمي المؤسسات التالية:

- المجلس التنفيذي :يجتمع على المستوى الوزاري لتنفيذ مقررات المؤتمر.
- مجلس السلام والأمن الدائم :مكلف بمعالجة القضايا الأمنية.
- المجلس الدائم للتنمية المستدامة :يشرف على خطط التنمية طويلة الأجل.
- لجنة السفراء والممثلين الدائمين :تسهم في التنسيق الدبلوماسي.
- الأمانة العامة :الهيئة التنفيذية للاتحاد.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي :يعمل وفق توجيهات المجلس التنفيذي.
- مصرف الساحل والصحراء للاستثمار والتجارة :يعزز التمويل والتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

[1]ليبيا، بوركينا فاسو، مالي، تشاد، السودان، النيجر، إرتريا، جمهورية أفريقيا الوسطى، السنغال، غامبيا، جيبوتي، مصر، المغرب، تونس، نيجيريا، الصومال. وانضمام كل من توغو وبنين ليصبح عدد الأعضاء التجمع (18) بلدا عضوا

يعقد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات اجتماعه السنوي بالتناوب بين عواصم الدول الأعضاء، كما يمكن عقد اجتماعات استثنائية بناءً على طلب إحدى الدول الأعضاء. وقد انعقد آخر مؤتمر لرؤساء الدول والحكومات في فبراير 2013 في نجامينا، تشاد.

الجدول (09-ف01) المؤشرات الرئيسية لتجمع دول الساحل والصحراءSAD-CEN

الدول	المساحة	عدد السكان	الناتج المحلي الاجمالي
ليبيا	759 540 km²	6.812 Millions	42 871 Millions current US
بوركينا فاسو	273 600 km²	22.674 Million	19 692 Millions current US$
مالي	1 220 190 km²	22.594 Million	18 300 Millions current US$
تشاد	1 259 200 km²	17.723 Million	16 562 Millions current US$
السودان	1 868 000 km²	46.874 Millions	48 698 Millions current US$
نيجر	1 266 700 km²	26.208 Millions	14 403 Millions current US$
اريتيريا	121 041 km²	3.684 Millions	2 457 Millions current US$
جمهورية أفريقيا الوسطى	622 980 km²	5.579 Millions	2 426 Millions current US$
السنغال	192 530 km²	17.316 Millions	27 397 Millions current US$
غامبيا	10 120 km²	2.706 Million	2 203 Millions current US$
جيبوتي	23 180 km²	1.121 Millions	4 024 Millions current US$
مصر	995 450 km²	110.990 Millions	399 075 Millions current US$
المغرب	446 300 km²	37.458 Millions	137 120 Millions current US$
تونس	155 360 km²	12.356 Millions	46 683 Millions current US$
نيجيريا	910 770 km²	218.541 Millions	463 807 Millions current US$
الصومال	627 340 km	17.598 Millions	7 515 Millions current US$
توغو	54 390 km²	8.849 Millions	7 867 Millions current US$
بينين	112 760 km²	13.353 Millions	17 277 Millions current US$

. المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على https://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile

يضم تجمع دول الساحل والصحراء (CEN-SAD) مجموعة متنوعة من الدول التي تختلف من حيث المساحة، عدد السكان، والناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس تفاوتًا كبيرًا في القدرات الاقتصادية والموارد الطبيعية بين أعضائه.

من حيث المساحة، تُعد السودان أكبر دولة في التجمع، إذ تمتد على مساحة 1,868,000 كم^2، ويبلغ عدد سكانها حوالي 46.87 مليون نسمة، مع ناتج محلي إجمالي قدره 48.7 مليار دولار أمريكي. تليها تشاد والنيجر، حيث تمتلكان مساحات واسعة ولكن بناتج محلي إجمالي أقل، إذ يبلغ ناتج تشاد 16.56 مليار دولار، والنيجر 14.4 مليار دولار.

أما من الناحية السكانية، فتتصدر نيجيريا التجمع بعدد سكان يصل إلى 218.54 مليون نسمة، مما يجعلها الدولة الأكثر سكانًا، كما تمتلك ناتجًا محليًا إجماليًا مرتفعًا يبلغ 463.8 مليار دولار. تليها مصر بعدد سكان يبلغ 110.99 مليون نسمة، وبناتج محلي إجمالي يصل إلى 399.07 مليار دولار.

من جهة أخرى، تتميز بعض الدول مثل المغرب وتونس بارتفاع ناتجها المحلي الإجمالي مقارنةً بعدد سكانها. فالمغرب، على سبيل المثال، يحقق ناتجًا محليًا إجماليًا قدره 137.12 مليار دولار رغم أن عدد سكانه يبلغ 37.45 مليون نسمة. بينما تونس، رغم صغر مساحتها (155,360 كم^2) وقلة عدد سكانها (12.35 مليون نسمة)، فإنها تسجل ناتجًا محليًا إجماليًا يبلغ 46.68 مليار دولار.

بناءً على هذه المعطيات، يتضح أن دول التجمع تواجه تفاوتًا كبيرًا في الموارد الاقتصادية والقدرات الإنتاجية، مما يبرز التحديات المختلفة التي تعترض مسار التنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي، لكنه في الوقت ذاته يوفر فرصًا لتعزيز التعاون الاقتصادي والاستفادة من الإمكانيات المتاحة لتحقيق تنمية مستدامة.

الجدول (10-ف03)تدفقات التجارة لتجمع دول الساحل والصحراءSAD-CENمع الدول الافريقية

البلدان الشريكة	حجم الاستيراد 2022	حجم الصادرات 2022	حجم الميزان التجاري 2022
مصر	1,073,184	2,160,316	1,087,132
المغرب	581,192	571,660	-9,532
سودان	1,046,622	466,078	-580,544
تشاد	1,452	698	-754
جمهورية افريقيا الوسطى	255,920	9,710	-246,210
السنغال	774,641	2,041,849	1,267,208
غامبيا	182,627	29,068	-153,559
جيبوتي	156,629	366,747	210,118
مصر	133,447	116,937	16,510
ليبيا	1,775,021	261,726	-1,513,295
نيجيريا	321,541	4,129,269	3,807,728
الصومال	438,040	2,476	-435,564
توغو	348,169	733,983	385,814
بنن	298,293	89,522	-208,771
إريتريا	3,109	88	-3,021
بوركينا فاسو	1,196,849	628,003	-568,846
مالي	3,452,697	223,040	-3,229,657
النيجر	514,244	196,462	-317,782

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات https://www.trademap.org

الوحدة :Millions current US$

تُظهر بيانات تدفقات التجارة البينية بين تجمع دول الساحل والصحراء (CEN-SAD) والدول الإفريقية لعام 2022 تفاوتًا ملحوظًا في الأوضاع التجارية بين الدول الأعضاء، مما يعكس الاختلافات في الميزان التجاري والصادرات والواردات.

أحد أبرز الملاحظات هو الفائض التجاري الكبير الذي تحققه نيجيريا، حيث سجلت فائضًا تجاريًا قدره 3,807,728 ألف دولار، تليها السنغال بفائض بلغ 1,267,208 ألف دولار.

في المقابل، تواجه بعض الدول عجزًا تجاريًا كبيرًا. فقد سجلت ليبيا أكبر عجز تجاري بلغ -1,513,295 ألف دولار نتيجة لانخفاض صادراتها مقارنة بوارداتها. كما شهدت كل من بوركينا فاسو ومالي عجزًا تجاريًا ملحوظًا، حيث بلغ عجز بوركينا فاسو -568,846 ألف دولار، فيما سجلت مالي عجزًا كبيرًا قدره -3,229,657 ألف دولار، مما يعكس تحديات كبيرة تواجه هذه الدول في تحقيق التوازن التجاري.

تشير البيانات أيضًا إلى تحديات تجارية في دول مثل السودان وتشاد، حيث سجل السودان عجزًا قدره -580,544 ألف دولار، في حين كان العجز في تشاد أقل نسبيًا، وبلغ -754 ألف دولار.

على الجانب الإيجابي، تمكنت بعض الدول من تحقيق فائض تجاري، مثل مصر التي سجلت فائضًا تجاريًا بقيمة 16,510 ألف دولار، وجيبوتي التي حققت فائضًا قدره 210,118 ألف دولار، مما يعكس نجاحها في تعزيز صادراتها مقارنة بوارداتها.

بناءً على هذه المعطيات، يتضح أن هناك تباينًا كبيرًا في التوازن التجاري بين دول التجمع، مما يشير إلى وجود فرص وتحديات متفاوتة تؤثر على اقتصادات الدول الأعضاء. وهذا يبرز الحاجة إلى تبني استراتيجيات فعالة لتعزيز التكامل الإقليمي وتحسين الميزان التجاري، بما يساهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في المنطقة.

IV.4.2 مجموعة شرق إفريقيا(EAC)

جماعة شرق أفريقيا(EAC)

هي منظمة حكومية دولية إقليمية تضم سبع دول شريكة في منطقة البحيرات العظمى في شرق إفريقيا[1]، وتعد موطنًا لنحو 283.7 مليون مواطن، منهم أكثر من 30٪ من سكان المناطق الحضرية. تمتد المساحة الإجمالية للدول الأعضاء في الجماعة لتبلغ 4.8 مليون كيلومتر مربع.

[1]جمهورية بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية كينيا وجمهورية رواندا وجمهورية جنوب السودان وجمهورية أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة ومقرها في أروشا، تنزانيا.

يسترشد عمل **جماعة شرق أفريقيا** بمعاهدتها المنشئة التي تم التوقيع عليها في 30 نوفمبر 1999، ودخلت حيز النفاذ في 7 يوليو 2000 بعد تصديق الدول الشريكة الثلاث الأصلية عليها، وهي أوغندا وتنزانيا وكينيا. وفي 18 يونيو 2007، انضمت جمهورية رواندا وجمهورية بوروندي إلى المعاهدة، وأصبحتا عضوين كاملي العضوية في الجماعة اعتبارًا من 1 يوليو 2007. في حين انضمت جمهورية جنوب السودان إلى المعاهدة في 15 أبريل 2016 وأصبحت عضوًا كامل العضوية في 15 أغسطس 2016. أما جمهورية الكونغو الديمقراطية، فهي أحدث دولة انضمت إلى الجماعة في 8 أبريل 2022 وأصبحت عضوًا كامل العضوية في 11 يوليو 2022.

تسعى **جماعة شرق أفريقيا** إلى توسيع وتعميق التعاون بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من أجل تحقيق مصالحها المتبادلة. يُعتبر التكتل واحدًا من أسرع التكتلات الاقتصادية الإقليمية نموًا في العالم.

من أهم إنجازات الجماعة هي تقدمها في عملية التكامل الإقليمي، بما في ذلك النجاح في إنشاء الاتحاد الجمركي لشرق أفريقيا، وإطلاق السوق المشتركةفي عام 2010، بالإضافة إلى تنفيذ بروتوكول الاتحاد النقدي لشرق أفريقيا.

الجدول (11–ف01) المؤشرات الرئيسية مجموعة شرق إفريقيا(EAC)

الدول	المساحة	عدد السكان	الناتج المحلي الاجمالي
بوروندي	25 680 km²	12.890 Millions	4 601 Millions current US$
كينيا	569 140 km²	54.027 Millions	116 007 Millions current US$
رواندا	24 670 km²	13.777 Millions	12 596 Millions current US$
جنوب السودان	631 930 km²	10.913 Millions	5 478 Millions current US$
تنزانيا	885 800 km²	65.498 Millions	77 603 Millions current US$
أوغندا	q) 200 520 km²	47.250 Millions	46 737 Millions current US$
جمهورية الكونغو	2 267 050 km²	99.010 Millions	58 816 Millions current US

المصدر: من اعداد الطالبة إعتمادا على بيانات https://unctadstat.unctad.org/CountryProfile

من خلال الجدول أعلاه، تُبرز المؤشرات الاقتصادية لدول مجموعة شرق إفريقيا (EAC) في عام 2022 تباينًا ملحوظًا في المساحة، عدد السكان، والناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس تفاوتًا كبيرًا في القدرات الاقتصادية والموارد بين هذه الدول.

كينيا تمثل أكبر اقتصاد في المجموعة، حيث تمتلك مساحة قدرها 569,140 كم² وعدد سكان يبلغ 54.027 مليون نسمة، مع ناتج محلي إجمالي يصل إلى 116,007 مليون دولار، مما يدل على قوة اقتصادية ملحوظة ونمو مستدام. تليها تنزانيا، التي تعكس أداءً اقتصاديًا قويًا لكن أقل من كينيا.

أما أوغندا، فتعكس أداءً اقتصاديًا متوسطًا ضمن المجموعة، بينما رواندا، رغم حجمها الصغير، تحقق ناتجًا محليًا إجماليًا يبلغ 12,596 مليون دولار، مما يدل على نجاح اقتصادي نسبي بفضل استراتيجيات النمو والتطور الفعالة.في المقابل، يُعاني جنوب السودان من ناتج محلي إجمالي منخفض قدره 5,478 مليون دولار، مما يعكس التحديات الاقتصادية الكبيرة التي تواجهها الدولة في مرحلة ما بعد النزاع. بينما تُعتبر بوروندي الأصغر من حيث المساحة (25,680 كم²) وعدد سكانها الذي يبلغ 12.890 مليون نسمة، حيث تسجل ناتجًا محليًا إجماليًا قدره 4,601 مليون دولار، مما يشير إلى صعوبات اقتصادية ملحوظة.

من خلال ما سبق، يمكن القول أن هذه المؤشرات تعكس تباينًا كبيرًا في الأداء الاقتصادي بين دول مجموعة شرق إفريقيا، مما يبرز الاختلافات في الموارد الاقتصادية والتحديات التي تواجهها كل دولة. هذه الفروقات تؤكد على أهمية التعاون الإقليمي والتكامل لتحسين النمو الاقتصادي والاستفادة القصوى من الموارد المتاحة.

الجدول (12–ف01) تدفقات التجارة لمجموعة شرق إفريقيا مع الدول الإفريقية

الدول	استيراد	تصدير	الميزان التجاري2022
بوروندي	200,811	56,722	-144,089
كينيا	18,428	19,859	1,431
رواندا	489,773	398,458	-91,315
جنوب السودان	1 255	873	-382
جمهورية تنزانيا	6825	14219	- 9437
جمهورية الكونغو الديمقراطية	1,391,659	1,150,147	-241,512
أوغندا	1,163,493	1,267,934	104,441

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات https://www.trademap.org

الوحدة:Millions current US$

من خلال الجدول أعلاه، تُظهر بيانات تدفقات التجارة البينية بين مجموعة شرق إفريقيا والدول الإفريقية في عام 2022 تباينًا في الأداء التجاري بين الدول الأعضاء، مما يعكس اختلافات كبيرة في توازن التجارة والقدرة التصديرية والاستيرادية.

أوغندا سجلت فائضًا تجاريًا قدره 104,441 ألف دولار، تليها كينيا التي حققت فائضًا تجاريًا قدره 1,431 ألف دولار. يعكس هذا الفائض نجاح أوغندا في تحقيق توازن تجاري إيجابي بفضل قوتها التصديرية.

على النقيض، نجد بوروندي التي تعاني من عجز تجاري قدره 144,089- ألف دولار، وهو عجز كبير يعكس تحديات في تحقيق توازن تجاري إيجابي، مما يشير إلى اعتماد بوروندي الكبير على الاستيراد مقارنة بصادراتها. كما نجد أن رواندا، جنوب السودان، تنزانيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية سجلت عجزًا في الميزان التجاري، مما يعكس اعتماد هذه الدول الكبير على الاستيراد مقارنة بصادراتها، مما يؤثر على توازن تجارتها.

من خلال ما سبق، يمكن القول أن هذه الأرقام تعكس التباين الكبير في توازن التجارة بين دول مجموعة شرق إفريقيا، مما يشير إلى اختلافات في القدرات الاقتصادية والتجارية ويبرز الحاجة إلى استراتيجيات لتعزيز التجارة البينية وتحسين التوازن التجاري.

IV.5.2 المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا(ECCAS)

المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (ECCAS) هي منظمة إقليمية تهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي والسياسي بين الدول الأعضاء في منطقة وسط إفريقيا. تعمل المنظمة على تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وتحقيق الاستقرار والسلام، وتطوير التنمية المستدامة في المنطقة، من خلال تبني سياسات تكاملية تستهدف تعزيز التجارة البينية، وتطوير البنية التحتية، وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

تتألف المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (ECCAS) من 11 دولة هي :أنغولا، بوروندي، الكاميرون، غينيا الاستوائية، جمهورية أفريقيا الوسطى، الكونغو، الغابون، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، ساو تومي وبرينسيبي، وتشاد .هذه الدول تعمل بشكل مشترك لتعزيز التكامل الإقليمي في مجالات اقتصادية واجتماعية وسياسية مختلفة بما يخدم مصلحة شعوبها ويعزز من موقعها في الساحة الإقليمية والدولية.

الجدول (13–ف01) المؤشرات الرئيسية للمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا ECCAS

الدول	المساحة	عدد السكان	الناتج المحلي الاجمالي
أنغولا	1 246 700 km²	35.589 Millions	113 305 Millions current US$
بوروندي	25 680 km²	12.890 Millions	4 601 Millions current US$
الكاميرون	472 710 km²	27.915 Millions	43 729 Millions current US$
غينيا الاستوائية	28 120 km²	2.106 Millions	1 540 Millions current US$
وجمهورية أفريقيا الوسطى	622 980 km²	5.579 Millions	2 426 Millions current US$
الكونغو	341 500 km²	5.970 Millions	13 215 Millions current US$
الغابون	257 670 km²	2.389 Millions	20 038 Millions current US$
جمهورية الكونغو الديمقراطية	2 267 050 km²	99.010 Millions	58 816 Millions current US$
رواندا	24 670 km²	13.777 Million	12 596 Millions current US$
ساو توميبرينسيبي	960 km²	0.227 Millions	578 Millions current US$
تشاد	1 259 200 km²	17.723 Million	16 562 Millions current US$

.المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على https://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile

الوحدة:Millions current US$

من خلال الجدول أعلاه، تُظهر المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (ECCAS)أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تعد الأكبر في المنطقة من حيث المساحة وعدد السكان والناتج المحلي الإجمالي. تليها أنغولا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والكاميرون، التي تعتبر من الاقتصادات الرائدة في وسط إفريقيا ولها تأثير كبير في التجارة الإقليمية.

أما الكونغو والغابون، فهما دول ذات اقتصاد متوسط الحجم، ولكنهما تلعبان دوراً ملحوظاً في التجارة الإقليمية بالرغم من حجم سكانهما المحدود.في حين تُعد بوروندي، غينيا الاستوائية، ورواندا من أصغر الدول في المنطقة من حيث المساحة وعدد السكان، حيث تسجل ناتجاً محلياً إجمالياً منخفضاً نسبياً يصل إلى 4.6 مليار دولار أمريكي. هذه العوامل قد تؤثر على قدرتها التنافسية في الأسواق الإقليمية.

أما بالنسبة لساو تومي وبرينسيبي، فهي صغيرة جداً من حيث المساحة (960 كيلومتر مربع) وعدد السكان (227,000 نسمة)، ولديها ناتج محلي إجمالي منخفض (578 مليون دولار أمريكي). رغم ذلك، تقدم نموذجاً جيداً للنمو الاقتصادي في المنطقة، ولكن قد يكون تأثيرها التجاري الإقليمي محدوداً.

من خلال هذا التحليل، يمكن ملاحظة أن الدول ذات الاقتصادات الكبيرة والموقع الاستراتيجي تلعب دوراً أساسياً في تدفقات التجارة بين دول وسط إفريقيا والدول الإفريقية الأخرى. هذا التنوع في القوى الاقتصادية يعزز تدفقات التجارة ويسهم بشكل كبير في تحقيق التكامل الاقتصادي الفعّال في المنطقة.

الجدول (16–ف01) تدفقات التجارة بين للمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا ECCASمع الدول الافريقية.

البلدان الشريكة	الاستيراد 2022	التصدير 2022	الميزان التجاري 2022
الكاميرون	30,110	371,190	341,080
أنغولا	28,622	328,533	299,911
رواندا	26,840	197,729	170,889
غابون	23,101	126,849	103,748
الكونغو	134,968	76,079	-58,889
بوروندي	14,777	38,452	23,675
غينيا الاستوائية	8,075	11,890	3,815
جمهورية أفريقيا الوسطى	255,920	9,710	-246,210
سان تومي وبرينسيبي	1,938	805	-1,133
تشاد	1,452	698	-754

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات https://www.trademap.org

الوحدة :Millions current US$

من خلال الجدول أعلاه، يظهر تحليل تدفقات التجارة البينية بين مجموعة دول وسط إفريقيا (ECCAS) مع الدول الإفريقية الأخرى في عام 2022 تباينًا في الميزان التجاري مع الشركاء الإقليميين.

تتصدر الكاميرون وأنغولا قائمة الشركاء التجاريين بموازين تجارية إيجابية، حيث بلغ حجم صادرات الكاميرون 341,080 مليون دولار، وصادرات أنغولا 299,911 مليون دولار. من جهة أخرى، سجلت رواندا والغابون أيضًا ميزانًا تجاريًا إيجابيًا. بالمقابل، تعاني بعض الدول من عجز تجاري ملحوظ، مثل الكونغو وجمهورية أفريقيا

الوسطى. أما بوروندي وغينيا الاستوائية، فقد حققتا فائضًا تجاريًا محدودًا قدره 23,675 مليون دولار لبوروندي و3,815 مليون دولار لغينيا الاستوائية. بينما سجلت تشاد وساو تومي وبرينسيبي عجزًا تجاريًا ضئيلاً قدره – 754 مليون دولار و-1,133 مليون دولار على التوالي.

تعكس هذه الفروقات في الميزان التجاري التباين في القدرة التصديرية والقدرة على الاستيراد بين الدول الأعضاء في ECCAS، مما يؤثر بشكل كبير على التوازن التجاري الإقليمي ويعزز التكامل الاقتصادي في المنطقة.

IV.6.2 المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا(ECOWAS)

تأسست المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) في 28 مايو 1975 بموجب معاهدة لاغوس. تعد ECOWAS هيئة إقليمية مكونة من 15 عضوًا، تهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في جميع مجالات الأنشطة الاقتصادية. باعتبارها إحدى ركائز المجموعة الاقتصادية الإفريقية، تأسست ECOWAS بهدف إنشاء منطقة بلا حدود حيث يمكن للسكان الوصول إلى مواردها الوفيرة ضمن بيئة مستدامة، بالإضافة إلى تعزيز مبدأ الحوكمة الرشيدة والديمقراطية[1].

الجدول (15–ف01) المؤشرات الرئيسية المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ECOWAS

الدول	المساحة	عدد السكان	الناتج المحلي الاجمالي
بنين	112 760 km²	13.353 Millions	17 277 Millions current US$
بوركينا فاسو	273 600 km²	22.674 Millions	19 692 Millions current US$
كوت ديفوار	318 000 km²	28.161 Million	67 238 Millions current US$
غامبيا	10 120 km²	2.706 Millions	2 203 Millions current US$
غانا	227 533 km²	33.476 Millions	74 537 Millions current US$
غينيا	245 720 km²	13.859 Millions	20 182 Millions current US$
غينيا بيساو	28 120 km²	2.106 Millions	1 540 Millions current US$
ليبيريا	96 320 km	5.303 Millions	2 723 Millions current US$
مالي	1 220 190 km²	22.594 Millions	18 300 Millions current US$

[1]تقرير الامم المتحدة ،"فهم اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، دليل متخصص للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في منطقة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا" برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البرنامج الإقليمي لإفريقيا، ص60.

بنين، بوركينا فاسو ،كوت ديفوار، غامبيا ، غانا ، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا ، مالي، النيجر، نيجيريا ، السنغال، سيراليون، توغو، الرأس الأخضر

النيجر	1 266 700 km²	26.208 Millions	14 403 Millions current US$
نيجيريا	910 770 km²	218.541 Millions	463 807 Millions current US$
السنغال	192 530 km²	17.316 Millions	27 397 Millions current US$
سيراليون	72 180 km²	8.606 Millions	3 947 Millions current US$
توغو	54 390 km²	8.849 Millions	7 867 Millions current US$
الرأس الأخضر	4 030 km²	0.593 Millions	1 898 Millions current US$

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات https://unctadstat.unctad.org/CountryProfile

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن مجموعة دول غرب إفريقيا (ECOWAS) تتميز بتنوع ملحوظ في المؤشرات الاقتصادية بين أعضائها. تُعتبر نيجيريا القوة الاقتصادية الكبرى في المجموعة، حيث تحتل الصدارة بمساحة كبيرة وعدد سكان هائل وناتج محلي إجمالي ضخم يصل إلى 463.8 مليار دولار أمريكي. تليها غانا في المرتبة الثانية من حيث الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ 74.5 مليار دولار أمريكي، ثم كوت ديفوار التي تمتاز بمساحة كبيرة وسجلت ناتجًا محليًا إجماليًا قدره 67.2 مليار دولار أمريكي.

من ناحية أخرى، تتمتع مالي والنيجر بمساحات شاسعة (1,220,190 كيلومتر مربع و1,266,700 كيلومتر مربع على التوالي)، ولكن ناتجها المحلي الإجمالي منخفض نسبيًا، حيث بلغ 18.3 مليار دولار أمريكي في مالي و14.4 مليار دولار أمريكي في النيجر. تسجل غينيا وبوركينا فاسو ناتجًا محليًا إجماليًا متوسطًا نسبياً بلغ 20.2 مليار دولار أمريكي في غينيا و19.7 مليار دولار أمريكي في بوركينا فاسو.

في المقابل، تسجل دول مثل السنغال وغينيا بيساو ناتجًا محليًا إجماليًا معقولًا، حيث بلغ 27.4 مليار دولار أمريكي في السنغال و1.5 مليار دولار أمريكي في غينيا بيساو. وتُظهر الدول الصغيرة مثل غامبيا والرأس الأخضر ناتجًا محليًا إجماليًا منخفضًا، حيث بلغ 2.2 مليار دولار أمريكي في غامبيا و1.9 مليار دولار أمريكي في الرأس الأخضر.

يُظهر هذا التنوع الكبير في القدرات الاقتصادية الفروقات بين الدول الأعضاء فيECOWAS ، مما يؤثر بشكل ملحوظ على التجارة والتكامل الاقتصادي في المنطقة.

الجدول (16–ف)01) تدفقات تجارة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ECOWAS مع الدول الافريقية

البلدان الشريكة	الاستيراد	تصدير	الميزان التجاري 2022
نيجيريا	321,541	4,129,269	3,807,728
كوت ديفوار	3,054,685	3,983,894	929,209
السنغال	774,641	2,041,849	1,267,208
غانا	1,045,323	945,656	-99,667
توغو	348,169	733,983	385,814
بوركينا فاسو	1,196,849	628,003	-568,846
غينيا	356,969	231,547	-125,422
مالي	3,452,697	223,040	-3,229,657
النيجر	514,244	196,462	-317,782
أنغولا	144,571	97,313	-47,258
بنن	298,293	89,522	-208,771
غامبيا	182,627	29,068	-153,559
سيراليون	23,027	25,061	2,034
غينيا – بيساو	94,833	11,725	-83,108
ليبريا	606,853	5,694	-601,159

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات https://www.trademap.org

الوحدة:Millions current US$

تظهر بيانات الجدول أعلاه لتدفقات التجارة البينية لدول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)مع الدول الأفريقية في عام 2022 تباينًا كبيرًا في التدفقات التجارية مع الشركاء المختلفين. نلاحظ أن نيجيريا تسجل فائضًا في الميزان التجاري بقيمة 3,807,728 ألف دولار، مما يشير إلى قوة نيجيريا في مجال التصدير ووجود طلب قوي على صادراتها. تليها السنغال التي تحقق فائضًا تجاريًا بقيمة 1,267,208 ألف دولار، مما يدل على أداء تجاري إيجابي وتوازن نسبي في التجارة.

من جهة أخرى، تعاني دول مثل كوت ديفوار، غانا، وبوركينا فاسو من عجز تجاري كبير، مما يعكس اعتمادًا كبيرًا على الاستيراد ويشير إلى تحديات في توازن التجارة، فضلاً عن الحاجة لتحسين القدرة التصديرية أو تقليل الاعتماد على الواردات. كما تعاني غينيا ومالي من عجز كبير في الميزان التجاري، حيث بلغ عجز مالي 3,229,657-

ألف دولار، وهو أكبر عجز بين الدول المذكورة، مما يدل على تحديات كبيرة في تحقيق التوازن التجاري مع الشركاء.

بناءً على هذه البيانات، يمكن القول أن مجموعة ECOWAS تواجه تحديات متعددة في تحقيق التوازن التجاري مع شركائها الأفارقة. ففي الوقت الذي تحقق فيه دول مثل نيجيريا والسنغال فائضًا تجاريًا ملحوظًا، تعاني دول أخرى من عجز كبير، مما يشير إلى تفاوتات كبيرة في القدرة التصديرية والاعتماد على الواردات عبر المنطقة.

IV.7.2 الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية(IGAD)

الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD) اختصار لـ (Intergovernmental Authority on Development)،منظمة إقليمية تأسست في عام 1996 لتخلف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية (IGADD)، التي أُسست في عام 1986. جاء هذا التحول في الاستراتيجية استجابة للتحديات الكبيرة التي واجهتها منطقة شرق إفريقيا بين عامي 1974 و1984، حيث تسببت موجات الجفاف والكوارث الطبيعية في مجاعات واسعة النطاق، وتدهور بيئي، وصعوبات اقتصادية[1]. ورغم الجهود الفردية التي بذلتها الدول والدعم الدولي، كان من الواضح أن التحديات تتطلب نهجًا إقليميًا تكامليًا لدعم المساعي الوطنية.

في ضوء هذه التحديات المستجدة، قرر مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في أديس أبابا في أبريل 1995 إعادة تنشيط الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية (IGADD) وتعميق التعاون بين الدول الأعضاء. وفي نوفمبر 1996، تم تدشين الهيئة المعاد تنشيطها في قمة جيبوتي، حيث تم تعديل اسمها ليصبح الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية .(IGAD) وقد أكد القادة على ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي في ثلاث مجالات رئيسية[2]: الأمن الغذائي وحماية البيئة، التعاون الاقتصادي، والتكامل الإقليمي والتنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى تعزيز السلام والأمن في المنطقة.

اليوم، تضم IGAD ثماني دول هي: جيبوتي، السودان، جنوب السودان، الصومال، كينيا، أوغندا، إثيوبيا وإريتريا، بهدف تعزيز التعاون الإقليمي في مجالات الأمن الغذائي، حماية البيئة، السلام، والاستقرار، إلى جانب تحقيق التكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة في منطقة شرق إفريقيا.

[1] Intergovernmental Authority on Development (IGAD). Retrieved from http://www.igad.org

[2] IGAD: Its History and Development. Retrieved from https://igad.int/about

الجدول (17–ف03) المؤشرات الرئيسية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية "إيجاد"(IGAD)

الدول	المساحة	عدد السكان	الناتج المحلي الاجمالي
جيبوتي	23 180 km²	1.121 Millions	4 024 Millions current US$
السودان	1 868 000 km²	46.874 Millions	48 698 Millions current US$
جنوب السودان	631 930 km²	10.913 Millions	5 478 Millions current US$
الصومال	627 340 km	17.598 Millions	7 515 Millions current US$
كينيا	569 140 km²	54.027 Millions	116 007 Millions current US$
اوغندا	200 520 km²	47.250 Millions	47.250 Millions current US$
اثيوبيا	1 128 571 km²	123.380 Millions	116 052 Millions current US$
اريتيريا	121 041 km²	3.684 Millions	2 457 Millions current US$

المصدر من إعداد الطالبة. https://unctadstat.unctad.org/CountryProfile

الجدول أعلاه يظهر تباينًا ملحوظًا في مؤشرات الاقتصاد بين الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وهو ما ينعكس على التبادل التجاري والتكامل الإقليمي في المنطقة. تتصدر إثيوبيا، التي تتمتع بأكبر مساحة وعدد سكان هائل، القائمة من حيث الناتج المحلي الإجمالي الذي يبلغ 116.1 مليار دولار أمريكي، مما يجعلها واحدة من أكبر الاقتصادات في شرق إفريقيا. تليها كينيا والسودان وأوغندا من حيث الأهمية الاقتصادية، مما يعزز من تأثيرها الإقليمي في المنطقة.

في المقابل، يواجه كل من جنوب السودان والصومال تحديات اقتصادية كبيرة، حيث يبلغ ناتجها المحلي الإجمالي 5.5 و7.5 مليار دولار أمريكي على التوالي. أما جيبوتي وإريتريا، فهما تسجلان ناتجًا محليًا إجماليًا منخفضًا نسبيًا، حيث يبلغ 4.0 مليار دولار أمريكي في جيبوتي و2.5 مليار دولار أمريكي في إريتريا.

تُظهر هذه الأرقام الفجوة الاقتصادية بين دول الهيئة، ما ينعكس بشكل مباشر على قدرة هذه الدول على التعاون والتكامل الإقليمي وتعزيز التبادل التجاري في المنطقة.

الجدول (18–ف01) تدفقات التجارة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية "إيجاد"(IGAD)مع الدول الافريقية.

البلدان الشريكة	استيراد 2022	تصدير 2022	الميزان 2022
أنغولا	16,726	188,885	172,159
كينيا	1,431	19,859	18,428
جيبوتي	00	7,905	7,905
أوغندا	654	4,418	3,764
إثيوبيا	112	929	817
سودان	13	192	179
الصومال	438,040	2,476	-435,564
إريتريا	3,109	88	-3,021

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات https://www.trademap.org

الوحدة:Millions current US$

من خلال البيانات لعام 2022، تكشف تدفقات التجارة البينية بين دول الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والدول الإفريقية عن تباين كبير في الميزان التجاري مع الشركاء الإقليميين.

تسجل أنغولا أكبر حجم تجارة مع دول إيجاد، مما يعكس فائضًا تجاريًا كبيرًا بلغ 172.159 مليون دولار أمريكي، تليها كينيا التي حققت فائضًا تجاريًا إيجابيًا قدره 18.428 مليار دولار أمريكي. في حين سجلت جيبوتي حجم تجارة معتدلًا مع صادرات بلغت 7.9 مليار دولار أمريكي، بينما سجلت أوغندا صادرات وصلت إلى 3.8 مليار دولار أمريكي، مقابل واردات بقيمة 654 مليون دولار أمريكي، مما يشير إلى فائض تجاري إيجابي.

على النقيض، تسجل إثيوبيا والسودان ميزانًا تجاريًا سالبًا طفيفًا. أما الصومال وإريتريا، فيعانيان من عجز تجاري كبير، حيث سجلت الصومال عجزًا قدره 435.6 مليون دولار أمريكي مع صادرات بقيمة 2.5 مليار دولار أمريكي وواردات ضخمة وصلت إلى 438.0 مليون دولار أمريكي. أما إريتريا، فقد سجلت عجزًا قدره 3.0 مليار دولار أمريكي مع صادرات بلغت 88 مليون دولار أمريكي وواردات قدرها 3.1 مليار دولار أمريكي.

تُبرز هذه البيانات التباين الكبير في أداء التجارة بين دول إيجاد وشركائها الإقليميين، مما يعكس التحديات والفرص لتحقيق توازن تجاري وتحسين التكامل الاقتصادي في المنطقة.

IV.8.2 الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي(SADC)

الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (SADC) هو اختصار لـ Southern African Development Community

منظمة حكومية دولية تأسست عام 1992 لتحقيق التنمية والسلام والأمن والنمو الاقتصادي في منطقة الجنوب الإفريقي. وتضم عضويتها 16 دولة عضووهي[1]: أنغولا، بوتسوانا، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إسواتيني، ليسوتو، مدغشقر، ملاوي، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، سيشل، جنوب إفريقيا، جمهورية تنزانيا المتحدة، زامبيا، وزيمبابوي.

تتمثل مهمة SADC في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والعادل والتنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال أنظمة فعالة ومنتجة، وتعميق التعاون والتكامل، وتحقيق الحوكمة الرشيدة والسلام والأمن الدائم، وذلك حتى تبرز المنطقة كلاعب تنافسي وفعال في العلاقات الدولية والاقتصاد العالمي.

الجدول (19–ف01) المؤشرات الرئيسية الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقيSADC

الدول	المساحة	عدد السكان	الناتج المحلي الاجمالي
ناميبيا	823 290 km²	2.567 Million	12 127 Millions current US$
مدغشقر	581 800 km²	29.612 Millions	14 998 Millions current US$
تنزانيا	885 800 km²	65.498 Millions	77 603 Millions current US$
زيمبابوي	386 850 km²	16.321 Millions	26 419 Millions current US$
انغولا	1 246 700 km²	35.589 Millions	113 305 Millions current US$
موزمبيق	786 380 km²	32.970 Millions	17 884 Millions current US$
بتسوانا	566 730 km²	2.630 Millions	17 683 Millions current US$
ليستو	30 360 km²	2.306 Millions	2 373 Millions current US$
سوازيلندا	39 676 km²	8.780 Millions	827 924 Millions current US$
ملاوي	94 280 km²	20.405 Millions	12 408 Millions current US$

المصدر من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات https://unctadstat.unctad.org/Count

الوحدة:Millions current US$

[1]Southern African Development Community (SADC). *Member States*. Retrieved from https://www.sadc.int/member-states

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن دول الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (SADC) تتميز بتنوع كبير في المؤشرات الاقتصادية والجغرافية. إذ تُعد تنزانيا الأكبر من حيث عدد السكان في المجموعة؛ إذ بلغ عدد سكانها، حسب بيانات عام 2022، 65.498 مليون نسمة، ولديها ناتج محلي إجمالي قدره 77.603 مليار دولار أمريكي، مما يعكس قوة اقتصادية ملحوظة. في المقابل، تمتلك أنغولا أكبر مساحة بين دولSADC ، إذ تبلغ مساحتها 1,246,700 كم^2، ولديها ناتج محلي إجمالي قدره 113.305 مليار دولار، مما يدل على قدرتها الاقتصادية الكبيرة. كما تُعتبر مدغشقر ثاني أكبر دولة من حيث عدد السكان، إذ تتمتع بناتج محلي إجمالي قدره 14.998 مليار دولار، مما يعكس اقتصاداً ناشئاً نسبياً. أما بالنسبة لدولة زيمبابوي، رغم حجمها الأصغر نسبياً، فإن ناتجها المحلي الإجمالي يبلغ 26.419 مليار دولار، مما يشير إلى أداء اقتصادي معتدل. وتتميز دولتان، ليسوتو وسوازيلاند، بصغر المساحة وعدد السكان، مما يبرز الفروقات الاقتصادية بشكل واضح بين دول SADC.

تشير هذه البيانات إلى أن دول SADC تتمتع بموارد طبيعية واقتصادية متنوعة، لكن هناك تفاوتاً كبيراً في حجم الاقتصاد والكثافة السكانية، مما يعكس التحديات والفرص المختلفة التي تواجه كل دولة في إطار تطوير سياسات اقتصادية إقليمية.

الجدول (20–ف01)تدفقات التجارة بين الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقيSADC مع الدول الافريقية

البلدان الشريكة	استيراد 2022	تصدير 2022	الميزان 2022
جنوب أفريقيا	136,019	217,881	81,862
أنغولا	16,726	188,885	172,159
ناميبيا	145	8,786	8,641
مدغشقر	244	1,428	1,184
زمبابوي	101	307	206
بوتسوانا	10	193	183
ليسوتو	6	5	-1
ملاوي	105,501	209,137	103,636

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات https://www.trademap.org

الوحدة :Millions current US$

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه، تُظهر تدفقات التجارة البينية بين الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (SADC)والدول الإفريقية الأخرى في عام 2022 تنوعًا كبيرًا في الميزان التجاري مع الشركاء الإقليميين.

تُسجّل جنوب أفريقيا، بصفتها أحد أكبر اقتصاداتSADC ، حجم تجارة كبير يتمثّل في صادرات تبلغ 81.9 مليار دولار أمريكي وواردات تصل إلى 136.0 مليار دولار أمريكي، مما يؤدي إلى عجز تجاري كبير. في المقابل، تسجّل دول مثل أنغولا، ناميبيا، مدغشقر، زيمبابوي، سوازيلاندا، وبوتسوانا فائضًا تجاريًا ملحوظًا. بينماتُسجّل ليسوتو عجزًا تجاريًا طفيفًا، حيث بلغت صادراتها 5 مليون دولار أمريكي مقابل واردات قدرها 6 مليون دولار أمريكي. بينما تُسجّل ملاوي صادرات بقيمة 103.6 مليار دولار أمريكي وواردات تصل إلى 105.5 مليار دولار أمريكي، مما يشير إلى عجز تجاري بسيط.

تُبرز هذه البيانات التباين الكبير في الأداء التجاري بين الدول الأعضاء فيSADC ، مما يعكس التحديات والفرص في تحسين التوازن التجاري وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي.

IV.2.9 الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا(UEMOA)

الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا بالإنجليزية اختصارا West African Economic and Monetary Union)(UEMOA)، تأسس في 10 يناير 1994 في داكار، السنغال، وهو مؤسسة إقليمية تضم ثماني دول تقع بين السواحل والصحراء، وهي: بنين، بوركينا فاسو، ساحل العاج، غينيا بيساو، مالي، النيجر، السنغال وتوغو.تتمتع هذه الدول بالعديد من الروابط الاقتصادية، بما في ذلك استخدام عملة موحدة هي الفرنك التابع للمجتمع المالي الأفريقي(FCFA) ، والتي يتم إصدارها من قبل البنك المركزي لدول غرب أفريقيا[1] (BCEAO).

يسعى الاتحاد إلى تحقيق التكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة في غرب أفريقيا، من خلال توفير حرية الحركة للأفراد ورؤوس الأموال والسلع والخدمات وعوامل الإنتاج. كما يهدف إلى تمكين المهن الحرة وتعزيز حقوق الإقامة لمواطني الدول الأعضاء ضمن الإقليم المجتمعي، مما يسهم في تعزيز التعاون والاندماج بين هذه الدول.

الجدول (21–ف01) المؤشرات الرئيسية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (UEMOA).

الدول	المساحة	عدد السكان	الناتج المحلي الاجمالي
بنين	112 760 km²	13.353 Millions	17 277 Millions current US$
بوركينا فاسو	273 600 km²	22.674 Millions	19 692 Millions current US$
كوت ديفوار	318 000 km²	28.161 Million	67 238 Millions current US$
غينيا بيساو	28 120 km²	2.106 Millions	1 540 Millions current US$
مالي	1 220 190 km²	22.594 Millions	18 300 Millions current US$
النيجر	1 266 700 km²	26.208 Millions	14 403 Millions current US$
السنغال	192 530 km²	17.316 Millions	27 397 Millions current US$
توغو	54 390 km²	8.849 Millions	7 867 Millions current US$

المصدر من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات https://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile

الوحدة: Millions current US$

[1] **West African Economic and Monetary Union (UEMOA).** *Official website of the Union*. Retrieved from https://www.uemoa.int/presentation.

من خلال الجدول أعلاه، يُظهر الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (UEMOA) تنوعًا ملحوظًا في المؤشرات الاقتصادية بين أعضائه، مما يعكس الاختلافات في القدرة الاقتصادية والموارد.

تتصدر كوت ديفوار المجموعة من حيث الناتج المحلي الإجمالي، الذي يصل إلى 67.2 مليار دولار أمريكي، وذلك بفضل عدد سكانها الكبير الذي يبلغ 28.2 مليون نسمة ومساحتها الواسعة التي تبلغ 318,000 كيلومتر مربع. تليها السنغال في المرتبة الثانية. كما نجد أن بنين وبوركينا فاسو تسجلان أيضًا ناتجًا محليًا إجماليًا ملحوظًا.

من ناحية أخرى، تسجل مالي ناتجًا محليًا إجماليًا قدره 18.3 مليار دولار أمريكي، وتعتبر من أكبر الدول من حيث المساحة (1,220,190 كيلومتر مربع)، مع عدد سكان يبلغ 22.6 مليون نسمة. أما النيجر فيسجل ناتجًا محليًا إجماليًا قدره 14.4 مليار دولار أمريكي.أما توغو، فتسجل ناتجًا محليًا إجماليًا قدره 7.9 مليار دولار أمريكي، مع مساحة تبلغ 54,390 كيلومتر مربع و8.8 مليون نسمة. في حين تسجل غينيا بيساو أقل ناتج محلي إجمالي في المجموعة، حيث يبلغ 1.5 مليار دولار أمريكي، مع مساحة قدرها 28,120 كيلومتر مربع و2.1 مليون نسمة.

تُبرز هذه المؤشرات الفروقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء فيUEMOA ، مما يؤثر على التعاون الاقتصادي والتكامل في المنطقة.

الجدول (22–ف01) تدفقات تجارة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (UEMOA)مع الدول الافريقية.

الدول الشريكة	الواردات 2022	الصادرات 2022	الميزان التجاري 2022
كوت ديفوار	671,814	2,958,214	2,286,400
السنغال	135,288	1,601,237	1,465,949
توغو	113,530	618,641	505,111
بوركينا فاسو	865,877	559,832	-306,045
مالي	3,063,983	175,242	-2,888,741
النيجر	162,080	115,356	-46,724
بنن	151,227	73,729	-77,498
غينيا – بيساو	91,048	11,322	-79,726

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات https://www.trademap.org

الوحدة:Millions current US$

خلال الجدول أعلاه، تظهر بيانات تدفقات التجارة البينية بين الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (UEMOA)مع الدول الإفريقية في عام 2022 تباينًا ملحوظًا في الميزان التجاري مع الشركاء الإقليميين.

تتصدر كوت ديفوار قائمة الدول من حيث حجم التجارة، حيث سجلت صادرات تصل إلى 2.96 مليار دولار أمريكي، تليها السنغال. كما تسجل توغو فائضًا تجاريًا ملحوظًا.

على الجانب الآخر، تُعاني بوركينا فاسو من عجز تجاري كبير، حيث سجلت صادرات بقيمة 559.8 مليون دولار أمريكي مقابل واردات ضخمة تصل إلى 865.9 مليون دولار أمريكي. أما مالي، فهي تسجل عجزًا تجاريًا أكبر، حيث بلغت صادراتها 175.2 مليون دولار أمريكي بينما بلغت وارداتها 3.06 مليار دولار أمريكي، مما يعكس عجزًا كبيرًا.

وأخيرًا، يُظهر النيجر أيضًا عجزًا تجاريًا، مع صادرات تصل إلى 115.4 مليون دولار أمريكي وواردات تبلغ 162.1 مليون دولار أمريكي. كما سجلت بنين عجزًا تجاريًا طفيفًا، حيث بلغت صادراتها 73.7 مليون دولار أمريكي مقابل واردات قدرها 151.2 مليون دولار أمريكي.

في ضوء البيانات المستخلصة عن التكتلات الاقتصادية الإفريقية وتدفقات التجارة، يتضح أن التكتلات الاقتصادية والاتحاد الإفريقي تلعب أدوارًا محورية في جهود تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي والقاري في إفريقيا. حيث نجد أن تجارب التكامل الإقليمي الحديثة حققت قدراً من النجاح، مما جدد الأمل لدى الدول النامية في أن الوقت لم يفت لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية. كما وفرت هذه التجارب إطارًا تجريبيًا يمكن من خلاله تقييم الفوائد والمكاسب المحتملة للتكامل الاقتصادي، وتعد نموذجًا يمكن أن يُحتذى به عند إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من خلال هذه التجارب، يمكن دراسة النجاحات والتحديات والاستفادة من التجارب السابقة لضمان تحقيق تكامل اقتصادي أكثر فعالية وشمولية. فقد أظهرت تجارب التكامل الإقليمي في أفريقيا قدرة هذه التكتلات على تعزيز التعاون الاقتصادي وزيادة التجارة بين الدول الأعضاء، مما يعطي دفعًا إضافيًا لتعزيز التجارة البينية وتحقيق التكامل الاقتصادي الأفريقي الجهوي. وفي نفس الوقت، يمكن أن تكون حجر الأساس لبناء وتفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.(AfCFTA)

خاتمة الفصل

بعد الاطلاع على الأدبيات النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة، يمكن القول إن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA)تمثل مرحلة مفصلية في تاريخ التكامل الاقتصادي للقارة الإفريقية. فهي تتيح فرصة استثنائية لدول القارة لتوحيد أسواقها وتعزيز التجارة البينية، مما يسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في إفريقيا.

على الرغم من التحديات التي قد تواجه تجسيد الاتفاقية على أرض الواقع، تظل هذه المنطقة محكومة بمجموعة من العقبات أبرزها غياب التكامل بين السياسات المالية والنقدية بين الدول الأعضاء، وهو ما يتطلب حلولًا مبتكرة وفعالة. غير أن هذه التحديات توفر فرصة فريدة لإعادة هيكلة السياسات الاقتصادية عبر القارة وضمان الاستفادة القصوى من منطقة التجارة الحرة.

في المقابل، تقدم منطقة التجارة الحرة القارية فرصًا هامة للغاية، خاصة فيما يتعلق بتعزيز الصناعات المحلية، وتشجيع الاستثمارات، وتوسيع الأسواق الإفريقية. لا شك أن تكامل أسواق التجارة الإفريقية سيسهم في تعزيز قدرة القارة على مواجهة التحديات العالمية، من خلال رفع قدرتها التنافسية على مستوى الأسواق العالمية.

أخيرًا، يبقى النجاح المستقبلي لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية مرهونًا بالإرادة السياسية للدول الإفريقية وتعاونها الوثيق لتنفيذ الاتفاقية بشكل فعّال. كما يتطلب تضافر الجهود على المستوى الإقليمي والدولي، فضلاً عن التزام الدول الإفريقية بتنفيذ استراتيجياتها الاقتصادية والتجارية بشكل منسجم وفعال، إن تحقيق هذه الأهداف سيعزز بشكل كبير من تطور القارة ويقوي الاقتصاد الإفريقي، ويسهم في تحقيق رؤية الاتحاد الإفريقي لبناء اقتصاد قوي، متكامل ومستدام مما يساهم في رفاهية شعوب القارة.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

مقدمة الفصل

تعتبر الدراسات السابقة أحد العناصر الأساسية في أي بحث علمي، حيث تمثل جسرًا مهمًا يربط البحث الحالي بالمعرفة والخبرات السابقة في المجال. فتتراكم المعرفة السابقة مع المعرفة اللاحقة لتقديم جديد أو تحسين قديم.تساعد هذه الدراسات الباحثين في فهم السياق العام لموضوع البحث، والتعرف على الثغرات والنواقص التي يمكن تعبئتها أو تحسينها. إن فهم الأبحاث والأفكار التي تم نشرها مسبقًا في مجال الدراسة الحالية أمر بالغ الأهمية، إذ تمثل هذه الدراسات الأساس الذي يبني عليه الباحثون أفكارهم واستنتاجاتهم، مما يسهم في توجيه بحثهم وتحديد مشكلة البحث، وبالتالي الوصول إلى نتائج ملموسة.

وعليه، يهدف هذا الفصل إلى مراجعة أهم الدراسات السابقة المتعلقة بجوانب موضوع الدراسة. ولإعداد هذه المراجعة، تم تقسيم الدراسات إلى جزئين: الجزء الأول مخصص للدراسات العربية، والجزء الثاني للدراسات الأجنبية، وكل جزء يتضمن:

- الدراسات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي.
- الدراسات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي الأفريقي.
- الدراسات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.
- الدراسات المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية الجهوية.
- الدراسات المتعلقة بمستقبل الجزائر في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

من خلال هذا التقسيم، سيتم عرض ملخص لهذه الدراسات مع إبراز أهم النتائج التي توصل إليها الباحثون. الهدف من ذلك هو اكتشاف النقاط المهمة التي يمكن أن تعمق البحث في الدراسة الحالية، ومعرفة أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية. كما سيتم تحديد ما يميز الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية، مما يساعد في اختيار المتغيرات المناسبة والنموذج الرياضي الأمثل، بهدف الوصول إلى قيمة مضافة لهذه الأطروحة.

I.عرض الدراسات السابقة باللغة العربية

1.I عرض الدراسات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي

دراسة ناجي حريرش، عبد الرحمان أولاد زاوي (2017) بعنوان "تنافسية دول التكامل الاقتصادي المغاربي" (الواقع والآفاق)[1]

تعالج هذه الورقة البحثية موضوع التكامل الاقتصادي المغاربي وإمكانيات تفعيله لاستغلال فرص تعزيز تنافسية الدول المغاربية .يهدف البحث إلى توضيح مفهوم التكامل الاقتصادي وشروط نجاحه، مع عرض تجربة ومسيرة التكامل المغاربي، إلى جانب تحليل واقع تنافسية الدول المغاربية، وأخيرًا الفرص التي يدعمها التكامل الاقتصادي المغاربي لتعزيز التنافسية الدولية لدول المنطقة في حال تفعيله وتحسين بيئة الأعمال.

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة الإشكالية التالية:
كيف يمكن الاستفادة من التكامل الاقتصادي المغاربي في تعزيز تنافسية الدول المغاربية؟

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تعدد الأسباب التي أدت إلى عدم نجاح التكامل الاقتصادي المغاربي، وأبرزها الخلافات السياسية التي حالت دون توفير مناخ مستقر وملائم لمثل هذه الترتيبات.
- تمتلك الدول المغاربية مقومات تاريخية، دينية، لغوية، وجغرافية كفيلة بإنجاح التكامل الاقتصادي المغاربي.
- يعرض التكامل الاقتصادي المغاربي في حالة تفعيله فرصا فرصًا واعدة للارتقاء بتنافسية الدول المغاربية وتحقيق مستويات متقدمة من الرفاهية لشعوب المنطقة.

[1] دراسة ناجي حريرش، منصف بن خديجة، " التكامل الاقتصادي المغاربي بين فرص النجاح ومعوقات التفعيل "مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد04، العدد 01، 2018.

دراسة بوبكر كحلة، نوال بن عمارة (2016) بعنوان " الفوارق الإقليمية وعمليات التكامل الاقتصادي في الدول العربية "[1]

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التكامل الاقتصادي العربي من خلال استعراض مفهومه، دوافعه، وأهدافه، مع التركيز على الفوائد التي يمكن أن يجنيها الاقتصاد العربي، الذي يعاني من مشكلات التخلف والتبعية. كما تسعى إلى إبراز الفوائد المحتملة لهذا التكامل.

لتحقيق هذا الهدف الطموح، من الضروري توفير المقومات الأساسية لبناء أي شكل من أشكال التكامل المنشود. وبناءً على ذلك، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة الإشكالية التالية:
إلى أي مدى يمكن تجاوز الفوارق بين أقاليم الوطن العربي لتحقيق تكامل اقتصادي جهوي؟

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- لتحقيق التنمية العربية، يجب أن تستند الجهود إلى البعد القومي، إذ تظل التنمية الوطنية محدودة في أبعادها وآفاقها بسبب الإمكانات المحدودة لكل دولة عربية على حدة، خاصة في ظل التطورات الاقتصادية المتسارعة.
- تُعدّ التطورات الاقتصادية الحديثة، وفي مقدمتها الثورة العلمية والتكنولوجية والتكتلات الاقتصادية الدولية، عاملًا محفزًا يجعل من التكامل العربي خيارًا استراتيجيًا لتحويل الاقتصاد العربي من حالة التجزئة والتبعية والضعف إلى مرحلة التطور، التقدم، الوحدة، الاستقلال، والقوة في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية وغيرها.

[1] بوبكر كحلة، نوال بن عمارة، " الفوارق الإقليمية وعمليات التكامل الاقتصادي في الدول العربية "، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05،2016.

دراسة مغبر فاطمة الزهراء، لعرج مجاهد نسيمة(2015) بعنوان "واقع وآفاق الاقتصاد الجزائري في ظل التكامل الاقتصادي الإقليمي المغاربي"[1]

تتناول هذه الدراسة موضوع التكامل الاقتصادي الإقليمي، مع التركيز على اتحاد المغرب العربي وتقييم واقع الاقتصاد الجزائري ضمن هذا الإطار. يُعدّ التكامل الاقتصادي في المنطقة المغاربية ضرورة حتمية في ظل المتغيرات العديدة التي يشهدها العالم اليوم. ولتحليل هذا الموضوع، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تمكن المغرب العربي من إنشاء اتحاد إقليمي حقيقي؟ وما هو واقع الاقتصاد الجزائري في ظل هذا الاتحاد؟

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ظل اتحاد المغرب العربي ضعيفًا اقتصاديًا منذ تأسيسه عام 1989، وذلك بسبب غياب مؤسسات اقتصادية فعالة، وهو ما يتجلى في انخفاض نسب التبادل التجاري بين الدول الأعضاء.
- على الرغم من التحديات، يضطلع الاتحاد بدور مهم في إعادة التوازن للعلاقات الاقتصادية والسياسية مع العالم الخارجي، خاصة مع الاتحاد الأوروبي، كما يسهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي وتوسيع حجم السوق عبر جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- لم تؤثر عضوية الجزائر في اتحاد المغرب العربي بشكل ملموس على اقتصادها، نظرًا لعدم تفعيل الاتحاد بشكل كامل، واستمرار ضعف معدلات التبادل التجاري بين الجزائر والدول الأعضاء.

[1] مغبر فاطمة الزهراء، لعرج مجاهد نسيمة،" واقع وآفاق الاقتصاد لجزائري في ظل التكامل الاقتصادي الإقليمي المغاربي " مجلة الاسواق المالية، العدد 03، 2015.

2.Iعرض الدراسات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي الإفريقي

دراسة شليحي الطاهر، مختاري مصطفى (2018) بعنوان "تقييم لتجارب التكامل الاقتصادي في افريقيا "[1]

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض التكتلات الاقتصادية الإقليمية في قارة إفريقيا، مع تقييم واقع هذه التكتلات ومدى فعاليتها في تحقيق أهدافها الاقتصادية. ولتحليل هذا الموضوع، اعتمد الباحث على المنهجين الوصفي والتحليلي لمعالجة الإشكالية التالية:
ما هو دور التكتلات الاقتصادية الإقليمية في القارة الإفريقية؟

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يُعدّ انضمام الدول إلى التكتلات الاقتصادية الدولية إحدى الوسائل الرئيسية لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، إلى جانب الاستفادة من امتيازات ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية.
- يتحدد المضمون الفعلي لعمليات التكامل الاقتصادي وطبيعتها وفقًا لخصائص الدول الأعضاء ومكانتها ضمن النظام الاقتصادي العالمي.
- شهدت التكتلات الاقتصادية في إفريقيا تفاوتًا من حيث الموارد المالية والإمكانات البشرية. فعلى سبيل المثال، تتمتع كل من مجموعة الكوميسا (COMESA) والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)بإمكانات كبيرة مقارنة ببقية التكتلات. ومع ذلك، لم تحقق تجارب التكامل الاقتصادي في إفريقيا النتائج المرجوة، حيث لم ترتقي التجارة البينية إلى المستوى المطلوب، ويرجع ذلك إلى ضعف تنسيق السياسات بين هذه التكتلات.

[1] شليحي الطاهر، مختاري مصطفى، "تقييم لتجارب التكامل الاقتصادي في إفريقيا"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 03، العدد06، 2018.

دراسة بن شيخ عبد الرحمان، مدياني محمد (2018)بعنوان "**واقع لتكامل الاقتصادي في أفريقيا** "[1]

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم واقع التكامل الاقتصادي الإفريقي وفقًا لدليل التكامل الإفريقي الصادر عن الاتحاد الإفريقي عام 2016. وبناءً على ذلك، تم صياغة الإشكالية التالية:
ما هو واقع التكامل الاقتصادي الإفريقي؟

ولمعالجة هذه الإشكالية، تم الاعتماد على المنهج التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وفقًا لدليل التكامل الإقليمي الإفريقي، الصادر عن الاتحاد الإفريقي بالتعاون مع بنك التنمية الإفريقي والأمم المتحدة عام 2016، بلغ معدل التكامل القاري في إفريقيا 0.45 من 1. ويعكس هذا المعدل التقدم المحدود الذي أُحرز في عملية التكامل القاري على مدى ربع قرن، كما يُبرز تباطؤ تنفيذ مراحل التكامل الإفريقي مقارنة بالمستويات المستهدفة في اتفاقية أبوجا لعام 1994.
- تسعى الجماعة الاقتصادية الإفريقية والتجمعات الاقتصادية الإقليمية الفاعلة إلى تبني مجموعة من البرامج والمبادرات والخطط لتجاوز حالة الجمود التي تعيق تحقيق التكامل الاقتصادي الإفريقي

[1] بن شيخ عبد الرحمان، مدياني محمد،"واقع التكامل الاقتصادي في أفريقيا ",مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 02، العدد06، 2018.

دراسة مسعودي محمد (2015) بعنوان " تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا (دراسة حالة السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا COMESA)[1]

قام الباحث بتحليل إحدى تجارب التكامل الاقتصادي في إفريقيا، والمتمثلة في تجمع بلدان شرق وجنوب إفريقيا في إطار "الكوميسا .(COMESA) "وقد اعتمد في إعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي لمعالجة الإشكالية التالية:

ما مدى نجاح تكتل "الكوميسا" في تحقيق الأهداف المنشودة؟

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يُعد القطاع الزراعي الركيزة الأساسية لاقتصادات دول "الكوميسا"، مما يجعله عنصرًا محوريًا في دعم التكامل الاقتصادي داخل التكتل.
- أسهم إلغاء التعريفات الجمركية في إطار المنطقة التجارية الحرة لدول "الكوميسا" في زيادة حجم التجارة البينية بين الدول الأعضاء.
- تُشكل السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA) لبنة أساسية في تعزيز وتفعيل أسس التكامل الاقتصادي على مستوى القارة الإفريقية ككل.
- يُعد غياب عملة موحدة بين الدول الأعضاء أحد أبرز التحديات التي تعيق تحقيق الاندماج الاقتصادي والنقدي الكامل داخل التكتل.

[1]مسعودي محمد، " تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا (دراسة حالة السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا COMESA، مجلة الحقيقة، العدد 35، 2015.

دراسة محمد جعبوب (2017)بعنوان "التكامل الإقليمي في إفريقيا النظرية والواقع"[1]

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مسار التكامل الإقليمي في إفريقيا من خلال استعراض مختلف المشاريع التكاملية في القارة، سواء على المستوى القاري أو دون القاري. كما تسعى إلى إبراز أبرز التحديات التي تعيق جهود تحقيق التكامل في إفريقيا. وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لمعالجة الإشكالية التالية:

ما مدى نجاح التكامل الإقليمي في إفريقيا؟

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تعاني القارة الإفريقية من عدم الاستقرار السياسي والتدخلات الأجنبية الساعية إلى تحقيق مصالحها، مما يشكل عقبة أمام مسار التكامل الإقليمي.
- يعد تباين الظروف الاقتصادية والسياسية بين الدول الإفريقية عاملاً رئيسيًا في تحديد وتكييف الإطار النظري الأمثل لتحقيق التكامل الإقليمي الفعّال.

[1] محمد جعبوب،"التكاملالإقليميفيإفريقياالنظريةوالواقع"، مجلة أكاديمي، العدد06، 2017.

3.Iعرض الدراسات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

دراسة كباهم سامي (2022)بعنوان "**الأهداف العامة والمحددة لمناطق التجارة الحرة القارية الإفريقية**".[1]

تناولت هذه الدراسة مفهوم مناطق التجارة الحرة القارية الإفريقية، والتي تسعى القارة الإفريقية من خلالها إلى بناء اقتصاد متكامل بين دولها الأعضاء. وذلك بالاستفادة من التجارب الاقتصادية الناجحة لتحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها تعزيز التكامل الاقتصادي، وتنظيم السوق الإفريقية الواسعة عبر تحسين تدفق السلع والخدمات، بما يسهم في تحقيق الرفاه الاجتماعي لسكان القارة، فضلًا عن المساهمة في تطوير بنيتها التحتية.

تركز هذه الدراسة على الأهداف العامة التي تسعى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية إلى تحقيقها.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تهدف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية إلى تعزيز التكامل الاقتصادي وتنظيم السوق الإفريقية من خلال تحسين تدفق السلع والخدمات.
- تسهم هذه المنطقة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكان القارة الإفريقية، وتعزيز رفاه المستهلك الإفريقي.
- تمثل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية استراتيجية اقتصادية طويلة المدى، تسعى إلى تحفيز الاستثمارات، وتنمية الصناعات التصديرية، وزيادة عمليات تصنيع المواد الخام المحلية لتعزيز مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.
- تعزز هذه المنطقة القدرة التنافسية للصناعات الإفريقية، مما يتيح لها مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية الأخرى.

[1] كباهم سامي،" "الاهداف العامة والمحددة لمناطق التجارة الحرة القارية الافريقية "، مجلة معارف للعلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، 2022.

دراسة جهان عبد السلام عباس (2021)بعنوان "**منطقة التجارة الحرة القارية ومستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا** "[1]

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض تطور المراحل التفاوضية لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية وتحليل مستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا من خلال دراسة المزايا الاقتصادية المتوقعة. يشمل ذلك الزيادة المرتقبة في حجم التجارة البينية الإفريقية، وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في القارة، بالإضافة إلى الجوانب الاجتماعية المتعلقة بخلق فرص العمل. كما تتناول الدراسة أهم التحديات التي تواجه مرحلة تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية، والتي قد تعرقل تحقيق المزايا المتوقعة من إنشاء هذه المنطقة.

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لتحليل الواقع والوصول إلى النتائج التالية:

- لتتمكن الدول الإفريقية من تعظيم الفوائد الاقتصادية المتوقعة من منطقة التجارة الحرة القارية، من الضروري توفير المناخ الملائم، عبر إنشاء هيكل تنظيمي فعال لهذه المنطقة.
- يجب التنسيق الفعّال بين التكتلات الاقتصادية الإقليمية المعترف بها من قبل الاتحاد الإفريقي.
- من الضروري الاهتمام بتطوير القدرات الصناعية، وتعزيز البنية التحتية، وتقليص المعوقات غير التعريفية التي تعيق حركة التجارة.
- يجب إقامة شبكة معلومات تجارية شاملة حول فرص التجارة والاستثمار والإجراءات الجمركية، بهدف تقليل تكلفة ممارسة الأعمال في إفريقيا.
- تشجيع التجار ورجال الأعمال على تعزيز المعاملات التجارية داخل المنطقة يعد خطوة أساسية في تحقيق التكامل الفعلي.

[1] جهان عبد السلام عباس،"منطقة التجارة الحرة القارية ومستقبل التكامل الاقليمي في افريقيا "، متابعات إفريقية، العدد13، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، جامعة القاهرة،2021.

دراسة دلال عرامة، لطرش ذهبية (2021)بعنوان "دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تعزيز اندماجها في سلاسل القيمة العالمية".[1]

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الآليات والأدوات التي تساهم في تمكين منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية من بدء نشاطها الفعلي، والكشف عن أبرز المكاسب والعقبات التي تواجه عملية إنشائها. وقد تناولت الدراسة التساؤل التالي: ما هو دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تعزيز اندماج القارة في سلاسل القيمة العالمية؟

من أهم نتائج هذه الدراسة حول المكاسب المحتملة لأفريقيا من منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ما يلي:

- زيادة القدرة التنافسية للشركات الإفريقية وتعزيز التجارة البينية داخل القارة، فضلاً عن جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تحسين مناخ الأعمال وتعزيز الروابط بين الشركات الأجنبية والمحلية.
- فتح المجال لقطاع الخدمات لدعم التحول الهيكلي، لا سيما في القطاعين الزراعي والصناعي، مما سيسهم في إنشاء سوق قاري لموردي الخدمات وتعزيز القدرة التنافسية لهذا القطاع.

أما بالنسبة للعوائق الرئيسية التي تواجه إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، فهي تشمل:

- ضعف جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعقيد الإطار القانوني الدولي الذي يحكم تدفقات هذا النوع من الاستثمار في إفريقيا.
- قصور البنية التحتية، حيث لطالما كانت الطرق والموانئ والسكك الحديدية والممرات الحيوية أساسية لعملية التكامل الإفريقي، التي لا تزال تعاني من تأخر وتحديات، إضافة إلى محدودية التنويع الاقتصادي في بعض الدول.

[1] دلال عرامة، لطرش ذهبية، " دورمنطقةالتجارةالحرةالقاريةالإفريقيةفيتعزيزاندماجهافيسلاسلالقيمةالعالمية "مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 21، العدد01، ديسمبر 2021.

دراسة وليد حفاف (2020)بعنوان "مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية": المزايا والتحديات [1]

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم المزايا التي توفرها منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، مع الإشارة إلى أهم العقبات التي قد تواجه الدول الإفريقية. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي لمعالجة الإشكالية التالية:

ما هي أهم المزايا والفرص التي يمكن أن توفرها منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية للدول الإفريقية، وما هي أبرز التحديات والعقبات التي قد تواجهها الدول الإفريقية من إنشاء هذه المنطقة التجارية القارية؟

من أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي:

- منطقة التجارة الحرة الإفريقية هي أحد مشروعات الرؤية الطويلة المدى للاتحاد الإفريقي، تهدف إلى جعل قارة إفريقيا متكاملة، مزدهرة وآمنة.
- نجاح منطقة التبادل الحر الإفريقية يعود بالفائدة على التنمية الاقتصادية في إفريقيا بشكل عام، ما يحقق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى الحد من الفقر والمشاركة الفعّالة في عملية العولمة.
- على الرغم من التحديات والعقبات التي تواجه منطقة التجارة الحرة الإفريقية، إلا أنها تعد فرصة تاريخية لبلدان القارة الإفريقية للخروج من الوضع الاقتصادي المتردي.
- المنطقة تسهم في تعزيز التنمية الصناعية وتطوير البنية التحتية عبر الدول الأعضاء، كما تساهم في تسهيل حركة الأشخاص ونقل الخبرات التقنية المتعلقة بالتجارة داخل القارة وخارجها.
- تفتقر الدول الإفريقية إلى ثقافة التكامل الاقتصادي اللازمة لإنجاح جهود التكامل الاقتصادي في القارة الإفريقية.

[1] وليد حفاف،"مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية"المزايا والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03، 2020.

دراسة هشام عبد الكريم (2020) بعنوان "منطقةالتجارةالحرةالقاريةالإفريقيةومقوماتبناءمواطنةإفريقيةجديدة" [1]

تهدفهذه الدراسة إلى إبراز الأهمية الاقتصادية والتنموية لمنطقة التبادل الحر في بناء مواطنة إفريقية. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي لمعالجة الإشكالية التالية:

كيف يمكن أن تساعد هذه الاتفاقية على تحسين المقومات الاقتصادية والتبادلية لدول القارة؟ وكيف يؤثر هذا التكتل الاقتصادي على بناء مواطنة إفريقية جديدة ضمن سياسة التكتل والاندماج المنبثقة من إنشاء منطقة التبادل التجاري الإفريقي الحر؟

ومن أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي:

- تساعد منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على تعريف المتعاملين الاقتصاديين بالفرص الاقتصادية المتاحة للوجود التجاري في السوق الإفريقية، كما تسهم في تحفيز وتوعية مؤسسات دعم التجارة الخارجية، بالإضافة إلى تحسين القدرات التنافسية للاقتصاديات في الدول الإفريقية وفي السوق العالمية.
- تسريع عمليات التكامل الإقليمي والقاري يسهم في تجديد مفهوم المواطنة في إفريقيا.
- خلق مواطنة إفريقية جديدة تتناغم مع التطورات الحاصلة في المستويات الاقتصادية بين الدول الإفريقية.

[1] دراسة هشام عبد الكريم،"منطقةالتجارةالحرةالقاريةالإفريقيةومقوماتبناءمواطنةإفريقيةجديدة"، مجلة قضايا معرفية، المجلد 02، العدد05، سبتمبر 2020.

دراسة سهيلة مصطفى (2022)بعنوان" التقليل من الحواجز غير التعريفية المتعلقة بقواعد المنشأ كآلية لتفعيل منطقة التجارة الحرة الافريقية"[1].

تهدفهذه الدراسة إلى اقتراح بعض الأساليب الممكن إتباعها للتخفيف من العوائق غير التعريفية المتعلقة بقواعد المنشأ كآلية لتفعيل منطقة التجارة الحرة الإفريقية، من خلال معالجة الإشكالية التالية:
كيف تؤثر العوائق غير الجمركية المتعلقة بقواعد المنشأ على منطقة التجارة الحرة الإفريقية؟ وما هي الأساليب الممكن اعتمادها للتقليل منها؟

تم الاعتماد على المنهج الوصفي للوصول إلى النتائج التالية:

- تمثل قواعد المنشأ جواز السفر للسلعة، حيث يمكن من خلالها تجاوز الحدود من دولة إلى أخرى.
- يمكن التقليل من العوائق عن طريق اعتماد إجراءات التبسيط في لغة الإصدار وتقليل الوثائق اللازمة للحصول على شهادة المنشأ. كما لابد من إدراج الرقمنة في هذا المجال وتفعيل دور الآلية الإلكترونية لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية للإبلاغ عن الحواجز غير الجمركية ورصدها أو إزالتها.
- استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لتحقيق الفوائد وزيادة الشفافية وتقليل التكاليف.
- إنشاء منصة عبر الإنترنت متصلة خصيصًا لتسهيل التجارة بين دول إفريقيا، مما يسهم في سهولة الوصول إلى قاعدة بيانات المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة الإفريقية.

[1] سهيلة مصطفى، " التقليلمنالحواجزغيرالتعريفيةالمتعلقةبقواعدالمنشأكآليةلتفعيلمنطقةالتجارةالحرةالافريقية"، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، المجلد 05، العدد01، 2022.

I.4عرض الدراسات المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية الإفريقية الجهوية

دراسة يوسف سائحي وعبد الهادي خمقاني(2020) بعنوان "سبل تنشيط التعاون التجاري والاقتصادي بين الجزائر والدول الإفريقية"[1]

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع التعاون التجاري والاقتصادي بين الجزائر والدول الإفريقية، بهدف إقامة علاقات اقتصادية مشتركة ومتداخلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، تتمثل إشكالية الدراسة في التساؤل التالي: ما هو واقع التعاون التجاري والاقتصادي بين الجزائر والدول الإفريقية، وكيف يمكن تنشيط هذا التعاون؟
اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي للوصول إلى النتائج التالية:

- ساهمت الجزائر في تطوير وتأسيس عملية التنمية في إفريقيا من خلال دعم البنية التحتية للدول الإفريقية عبر مبادرة النيباد، بالإضافة إلى دورها القاري في إطار عدة مشاريع استثمارية تنموية في مختلف المجالات الاقتصادية. ففي منطقة الساحل الإفريقي، استثمرت الجزائر 200 مليون دولار أمريكي لتنمية مالي والنيجر. من خلال هذه المبادرات، تسعى الجزائر إلى الاستفادة من المزايا التي توفرها القارة الإفريقية. كونها أكبر بلد في إفريقيا، تعتبر الجزائر جزءًا لا يتجزأ من القارة الإفريقية.
  يمكن تنشيط التعاون الاقتصادي بين الجزائر والدول الإفريقية من خلال:
- تعزيز الانفتاح التجاري من خلال المزيد من الإصلاحات الاقتصادية وتفعيل التكامل الاقتصادي الإقليمي.
- تفعيل التكامل يخلق سوقًا إقليميًا هامًا يشكل في جانب منه عاملًا حاسمًا في عمليات التفاوض.
- توجيه الاهتمام نحو مجالات جديدة مثل الاستثمار، وسوق العمل، وسياسات المنافسة، والتكامل المالي والنقدي، والتعاون العلمي والتكنولوجي والبيني

[1]يوسف سائحي، عبد الهادي خمقاني، " سبل تنشيط التعاون التجاري والاقتصادي بين الجزائر والدول الافريقية ",مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 04، 2020.

دراسة بن خالدي نوال ، بن يوب لطيفة (2021) بعنوان

"تقييمأثرتعميقالتكاملالإقليميوالاستثمارالأجنبيالمباشرالوافدعلىمعدلاتالبطالةفيدولالاتحادالاقتصاديوالنقديلغربإفريقيا (UEMOA)"[1]

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أثر تعميق التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص معدلات البطالة في دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (UEMOA) خلال الفترة 1995-2021. كما تسعى الدراسة إلى التعرف على المعوقات التي تعرقل التكامل الاقتصادي لهذه الدول في إطار الحد من البطالة.
الأسئلة الرئيسية التي طرحتها الدراسة تدور حول مدى تأثير التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص البطالة في هذه المنطقة.
اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لفهم الإطار النظري للتكامل الاقتصادي، والمنهج الاستقرائي لتفسير واقع التجارة البينية والاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى تقييم معدلات البطالة في دول (UEMOA).

أهم النتائج المتوصل إليها:

- كل من التكامل الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر لهما دور نسبي في تقليص البطالة بين دول الاتحاد في الآجال القصيرة فقط.
- تبين وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين التجارة البينية والاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في الآجال القصيرة.
- التكامل الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤثران بشكل ملحوظ على البطالة على المدى الطويل.

[1] بن خالدي نوال، بن يوب لطيفة،
"تقييمأثرتعميقالتكاملالإقليميوالاستثمارالأجنبيالمباشرالوافدعلىمعدلاتالبطالةفيدولالاتحادالاقتصاديوالنقديلغربإفريقيا(UEMOA)"،دفاترMECAS ، المجلد 17,العدد 03، جوان 2021.

- معادلة التكامل المشترك أظهرت علاقة عكسية غير معنوية بين التجارة البينية والاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة، مما يعني أن تعميق التكامل لم يساهم في تقليص البطالة على المدى الطويل.

هذه النتائج تشير إلى أهمية التركيز على استراتيجيات تنموية طويلة الأجل تركز على استثمار الموارد وتطوير البنية التحتية والأنظمة الاقتصادية لتسريع تأثير التكامل الاقتصادي والاستثمار الأجنبي في تقليص البطالة بشكل دائم.

دراسة سعيد علي أحمد طه (2016)بعنوان "**خبرات التكامل في التجمعات الاقليمية الافريقية: حالة تجمع دول الساحل والصحراء(سين–صاد)**[1]

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مسيرة وتجربة التكامل الإقليمي في تجمع دول ساحل الصحراء (السين – صاد)، الذي استمر لأكثر من 17 عامًا، وإبراز التحديات الاقتصادية والمؤسسية التي واجهت هذا التنظيم. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي للإلمام بجوانب هذه الدراسة والإجابة على الإشكالية التالية:
إلى أي حد نجح التجمع في تحقيق أهدافه في ظل المعوقات والتحديات التي واجهها ولا يزال يواجهها في الوقت الحالي؟

أهم نتائج هذه الدراسة:

- وجود فجوة كبيرة بين الواقع الفعلي لهذا التجمع من جهة، والآمال المعقودة عليه من جهة أخرى. وتُعد هذه الفجوة أبرز التحديات التي تشكل عائقًا أمام التكامل الاقتصادي في تجمع (السين – صاد).
- يمكن القول إن مسيرة التكامل في تجمع (السين – صاد) التي دامت لأكثر من 17 عامًا قد حالت دون إنجازات اقتصادية ملحوظة، بدليل أن دول التجمع تفقد معظم مقومات التكامل والاندماج، خاصة فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار.

[1] سعيد علي أحمد طه، "خبرات التكامل في التجمعات الاقليمية الافريقية: حالة تجمع دول الساحل و الصحراء(سين–صاد)"، آفاق افريقية ،الهيئة العامة للاستعلامات ،المجلد 14،العدد44، 2016.

- يعتبر الميثاق المعدل الذي تم اعتماده في قمة أنجمينا قد أعطى الأولوية للقضايا الأمنية على حساب القضايا الاقتصادية، مما يقلل من فرص تحقيق التكامل الاقتصادي.

5.Iعرض الدراسات المتعلقة بمستقبل الجزائر في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

دراسة زخروف عامر، دحو سليمان (2022)بعنوان "مستقبل منطقة التجارة الحرة الإفريقية ودورها المتوقع في تنمية التجارة البينية الأفرو–جزائرية (عرض نماذج لتكتلات إقليمية اقتصادية إفريقية)[1].

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه منطقة التجارة الحرة الإفريقية في تعزيز التجارة البينية الإفريقية، بالإضافة إلى التجارة بين إفريقيا والجزائر، ومعرفة الفرص والتحديات التي تواجه منطقة التبادل الحر ودورها المرتقب في تنمية التجارة البينية في إفريقيا. اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة الإشكالية التالية:
ما هو الدور المتوقع لمنطقة التجارة الحرة القارية في تطوير المبادلات التجارية البينية الجزائرية – الإفريقية في ظل المزايا والتحديات المحيطة بها؟

أهم نتائج هذه الدراسة:

- يعود ضعف حجم التجارة البينية الإفريقية إلى ضعف البنية التحتية وعدم تناغم السياسات بين اقتصادات الدول الإفريقية.
- إن إزالة التعريفات الجمركية بين دول القارة الإفريقية تؤدي إلى زيادة المكاسب الاقتصادية.

[1]زخروف عامر دحو سليمان، "مستقبل منطقة التجارة الحرة الإفريقية ودورها المتوقع في تنمية التجارة البينية الأفرو–جزائرية (عرض نماذج لتكتلات إقليمية اقتصادية إفريقية)"، مخبر التطبيقات الكمية والنوعية للارتقاء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالمؤسسات الجزائرية، المجلد 08، العدد01، أفريل 2022.

- تحقق منطقة التجارة الحرة الإفريقية فرصًا كبيرة للجزائر لتعزيز تجارتها البينية مع إفريقيا، خصوصًا من خلال المساعي الجزائرية اللوجستية لدعم البنية التحتية للتجارة، مثل الشراكة مع الصين في إنشاء أكبر ميناء في إفريقيا بالحمدانية في الجزائر، الطريق العابر للصحراء، وفتح المعابر الحدودية... إلخ.

دراسة هندةخذيري، بلقاسم تويزة(2022)بعنوان "منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AFCfTA) كآلية لاندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية وآفاقها في ظل جائحة كوفيد -19.[1]

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف باتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وآثارها المتوقعة على التجارة الخارجية والبينية لإفريقيا، ودورها في تعزيز اندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية. كما توضح آثار جائحة كوفيد-19 على سيرورة الاتفاقية وسلاسل القيمة العالمية، وتتناول أهمية انضمام الجزائر لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ودورها في تشكيل سلاسل قيمة إقليمية في القارة. تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة هذه الدراسة والإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى إسهام عملية انضمام الجزائر إلى اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية في تفعيل التجارة الخارجية للجزائر؟ وما هي الآثار المتوقعة لهذه الاتفاقية في تعزيز اندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية؟

أهم النتائج المتوصل إليها:

- تساهم اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تعزيز التجارة البينية الإفريقية.
- تأثرت سلاسل القيمة العالمية بشكل سلبي بجائحة كوفيد-19، نتيجة لشلل حركة الاستيراد والتصدير.
- تشارك الجزائر في سلاسل القيمة العالمية كمورد للموارد الطبيعية مثل النفط والغاز، ولكن هذه المشاركة تُعد ضعيفة.

[1] هنده خذيري، بلقاسم تويزة، "منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AFCfTA) كآلية لإندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية و آفاقها في ظل جائحة كوفيد -19، مجلة المنتدى للدراسات و الابحاث الاقتصادية، المجلد 06،العدد01، 2022.

- تتميز المبادلات التجارية بين الجزائر والقارة الإفريقية بالمحدودية، ولذلك يجب الاستفادة من انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية للوصول إلى سلاسل القيمة العالمية.

دراسة دريدي سارة، بن محمد هدى (2022)بعنوان "**آفاق التجارة الجزائرية باتجاه القارة الإفريقية – إفريقيا–جنوب الصحراء في ظل الانضمام لمنطقة التجارة القارية الإفريقية**".[1]

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد صادرات الجزائر المحتملة نحو إفريقيا جنوب الصحراء، وذلك لتقييم مزايا انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة الإفريقية. ولتجنب تكرار تجربة الجزائر في إطار منطقة التجارة الحرة العربية والشراكة الأوروجزائرية، تم الاعتماد على مزيج من المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الإحصائيات، والمنهج الكمي لحساب مؤشر التجارة المحتملة للجزائر. تنطلق الدراسة من الإشكالية التالية:
ما هي آفاق التجارة الجزائرية نحو القارة الإفريقية، وتحديدًا إفريقيا جنوب الصحراء، في ظل الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة الإفريقية؟

أهم النتائج المتوصل إليها:

- تعد التجارة البينية الإفريقية ضعيفة وموزعة خارج القارة الإفريقية بسبب مجموعة من المعوقات مثل طول مدة تصريف الجمارك للصادرات، وارتفاع التكلفة، وكثرة الوثائق المطلوبة في عمليات التصدير والاستيراد في إفريقيا جنوب الصحراء. ويتطلب هذا الوضع تحويل التجارة نحو الداخل عبر منطقة التجارة الحرة الإفريقية.
- باعتبار الجزائر جزءًا من المنطقة، فإن إفريقيا جنوب الصحراء ستشكل سوقًا واعدة لمنتجاتها المتنوعة بقيم مالية معتبرة، مثل المواد الاستهلاكية، والمواد الوسيطة، والمواد الغذائية، والمواد الكيميائية، والوقود، وغيرها.

[1] دريدي سارة، بن محمد هدى، "آفاق التجارة الجزائرية باتجاه القارة الافريقية –افريقيا–جنوب الصحراء في ظل الانضمام لمنطقة التجارة القارية الإفريقية"، مجلة المعيار، المجلد 26، العدد،04،2022.

دراسة قنيفي مريم، لطرش ذهبية (2022)بعنوان "آليات تعزيز التبادل التجاري الإقليمي في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (مثلثات النمو وقواعد المنشأ نموذجا).[1]

تسلط الدراسة الضوء على نشأة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية كمشروع لإنشاء مساحة مشتركة للتبادل التجاري الحر. تهدف هذه الدراسة إلى إبراز المكاسب المحتملة من قيام المنطقة، وكذلك المساعي الرامية إلى إزالة مختلف العوائق وتحفيز بناء القدرات الإنتاجية ومضاعفتها، بالإضافة إلى الوقوف على أبرز الإمكانيات المتاحة للتجارة البينية الإفريقية.
تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول السؤال التالي :ما هي آليات تعزيز التبادل التجاري الإقليمي في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية؟

لإلمام بجوانب هذه الدراسة، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى النتائج التالية:

- تتوزع عملية النمو الاقتصادي بشكل غير متساوٍ عبر الأقاليم الإفريقية، وبالتالي فإن قيام منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية يتيح فرصًا أعمق لدعم التحول الهيكلي في اقتصاديات الدول النامية والأقل نموًا في إفريقيا.
- من أهم المعوقات التي تقف حاجزًا أمام التجارة البينية الإفريقية: الإجراءات الإدارية، اللوائح الجمركية المعقدة، بالإضافة إلى أنظمة العبور غير الفعالة.
- معالجة قواعد المنشأ في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية أسهل وأقل تكلفة مقارنة بالتداول مع الشركات خارج القارة.

[1] دراسة قنيفي مريم، لطرش ذهبية،" "آليات تعزيز التبادل التجاري الإقليمي في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية " مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 07،العدد 01، 2022.

دراسة حيدوسي أحمد (2021).بعنوان "دراسة استشرافية لمستقبل الجزائر في منطقة التبادل الحرا لأفريقية.[1]

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التوجه الجزائري نحو العمق الإفريقي، خاصة وأن الجزائر تعتبر دولة جارة للدولة التي ستحتضن مقر منطقة التبادل الحر، ومحاولة استكشاف الفرص المستقبلية وتثمينها. ومن أجل معالجة الإشكالية التالية :كيف نستشرف مستقبل الجزائر في منطقة التبادل الحر الإفريقية؟

اعتمد الباحث على المنهج الكمي والكيفي كما يلي:

- المنهج الكمي :باستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية من خلال برامج مثل.(Eviews)
- المنهج الكيفي :من خلال التفكير الطوباوي لرسم صورة مستقبلية استنادًا إلى الخيارات المتاحة.

ومن أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي:

- تتمتع إفريقيا بمركز فريد يتيح لها استحداث مسار جديد تمامًا للتنمية واستغلال الفرص الثمينة لبناء أكبر تكتل في العالم يعتمد على تسخير إمكانياتها الطبيعية والبشرية.
- تحقيق التكامل الشكلي لمنطقة التبادل الحر الإفريقية فقط دون اتخاذ الإجراءات الواقعية لن يحقق المطلوب. وقد أجمع الخبراء والباحثون على أن تفعيل هذه المنطقة على أرض الواقع قد يحتاج سنوات ليصبح فعليًا أكبر منطقة تبادل تجاري في العالم.
- يتوقع نجاح انضمام الجزائر لمنطقة التبادل الحر الإفريقية بشرط تدعيم السفارات الجزائرية في إفريقيا بملحقين اقتصاديين وتجاريين ذوي كفاءات عالية في التجارة والاقتصاد. كما يؤكد على ضرورة أن تقوم البنوك بمراجعة هيكلتها على مستوى تحويل الأموال، إضافة إلى فتح خطوط جوية من الجزائر إلى عموم إفريقيا.
- للجزائر دور فاعل ومهم في المنطقة إذا تم تحديد القطاعات ذات الأولوية مثل قطاع السيارات، الفلاحة، البتروكيمياء، الطيران، والفضاء، بالإضافة إلى العمل على تحسين البنية التحتية الإفريقية.

[1]حيدوسي أحمد، " دراسة استشرافية لمستقبل الجزائر في منطقة التبادل الحرا لأفريقية "، مجلة الادارة و التنمية للبحوث و الدراسات المجلد 10،العدد 01،جوان 2021.

دراسة أوضايفية حدّة، ضياف علية (2019)بعنوان "**فرص التكامل الاقتصادي المتاحة أمام الجزائر** " [1]

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع التكامل الاقتصادي في الجزائر، مع تحديد المسار الصحيح للجزائر نحو تحقيق تكامل اقتصادي قوي ومتجانس، وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:
ما هو موقع الاقتصاد الجزائري في ظل الاتجاه المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية؟ وما هو المسار الصحيح والإيجابي بالنسبة للجزائر: التوجه نحو تكتل الاتحاد الأوروبي أم باتجاه اتحاد المغرب العربي؟

المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي. ومن أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي:

- المسار الصحيح بالنسبة للجزائر كدولة منفردة هو الاتجاه نحو تفعيل تكتل اتحاد المغرب العربي، الذي تربطها به مقومات مشتركة ومصير مشترك كفضاء اقتصادي، بدلاً من التوجه نحو التكتل الأوروبي كتكتل اقتصادي موحد يتجاوزها بكثير.
- توجه الجزائر نحو التكتلات الاقتصادية الإفريقية يزيد من المكاسب المحتملة، بدلاً من التوجه نحو تكتل إقليمي غير متجانس مثل الشراكة الأورومتوسطية.
- تجربة الجزائر في اتحاد المغرب العربي مكنتها من إقامة علاقات اقتصادية وتجارية متكافئة، وإرساء أسس العمل المشترك للنهوض بأوضاعها وتعزيز قدرتها التفاوضية مع الدول المتقدمة.

[1]أوضايفية حدة، ضياف علية،"فرص التكامل الاقتصادي المتاحة امام الجزائر "، مجلة الابحاث الاقتصادية، المجلد14، العدد02 ،2019.

دراسة شكيمة ياسين (2018)بعنوان **"دور لجزائر في إنشاء منطقة التبادل التجاري الحرفي أفريقيا (AFTZ): رؤية مستقبلية" بحثية مقدمة ضمن يوم دراسي حول دور الجزائر في التكامل الإقليمي".**[1]

تهدف تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مساعي الجزائر في الانضمام إلى منطقة التبادل الحر الإفريقية كخطوة نحو تحقيق الوحدة الإفريقية، باعتبار هذا الأخير الشغل الشاغل لصانع القرار في الجزائر وتحديًا أساسيًا يفرض نفسه على طاولة السياسات الإفريقية، لما له من أثر كبير على الأوضاع التنموية لدول القارة. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي للإجابة على الإشكالية التالية:
هل تعبر هذه التعهدات القارية عن رؤية واضحة لمخطط التكامل والاندماج في إفريقيا؟ وهل تعتبر الجزائر لاعبًا رئيسيًا فيه؟

تحمل هذه الإشكالية في طياتها الفرضيات التالية:

- وجود علاقة ارتباطية بين درجة التكامل الاقتصادي وتحقيق التنمية؛ فكلما زاد التعاون الإقليمي، اتجهت الدول نحو تحقيق متطلبات شعوبها وتحقيق التنمية المنشودة.
- وجود علاقة ترابطية بين حجم الدولة ومقوماتها ومستوى تأثيرها الإقليمي والدولي.

من أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي:

- مستقبل الجزائر مرتبط بعمقها وتواجدها الإفريقي، ويجب أن تستغل الجزائر الإمكانيات التي تزخر بها لتلعب دورًا رئيسيًا في مختلف الاستراتيجيات الإفريقية.
- التجارب والجهود الجزائرية في مختلف المجالات، وبالأخص على المستوى الاقتصادي، تعمق فرص نجاح منطقة التبادل الحر الإفريقية.

[1] شكيمة ياسين، "دور لجزائر في إنشاء منطقة التبادل التجاري الحرفي أفريقيا (AFTZ): رؤية مستقبلية"، ورقة بحثية مقدمة ضمن يوم دراسي حول دور الجزائر في التكامل الإقليمي،1، ديسمبر 2018، الجزائر.

II .عرض الدراسات باللغة الأجنبية

II.1عرض الدراسات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي

دراسة (2015) Fatima Taleb

بعنوان Le Projet d'Intégration Régionale Maghrébine Impact sur l'Algérie[1]

تركز هذه الدراسة على التكامل الاقتصادي الإقليمي في المغرب العربي، وتحديدًا بين الجزائر، تونس، والمغرب، بهدف تقييم الأثر الاقتصادي لأي مشروع محتمل للتكامل الاقتصادي في المنطقة، خاصة فيما يتعلق بالتجارة. تسعى الدراسة إلى قياس إمكانات التبادل التجاري البيني التي يمكن أن يحققها التكامل الاقتصادي، انطلاقًا من الإشكالية التالية:

ما هو تأثير التكامل المغاربي المحتمل على الجزائر من حيث التجارة؟

اعتمدت الباحثة على نموذج الجاذبية المطور، مطبقًا على بيانات بانل لـ 27بلدًا خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2010

من أهم نتائج الدراسة مايلي:

- ضعف تكامل التجارة بين البلدان المغاربية، إضافةً إلى المنافسة القوية في أسواق التصدير، مما يبرز محدودية التكامل الاقتصادي الإقليمي.
- تلعب الجزائر دور القاطرة المغاربية، إلا أن دورها يبقى محدودًا بسبب ضعف التنوع الاقتصادي.
- العقبة الرئيسية أمام تحقيق تكامل مغاربي فعال تتمثل في ضعف تنويع الصادرات.

[1] Taleb, F. (2015). *Le projet d'intégration régionale maghrébine: Impact sur l'Algérie* (Thèse de doctorat, Université de Tlemcen)

II.2 عرض الدراسات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي الإفريقي

دراسة Djekindi Milka(2024)

بعنوان[1]Economic Integration and Economic Growth in Africa

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير التكامل الاقتصادي على النمو الاقتصادي في إفريقيا، وذلك من خلال تحليل بيانات 40دولة إفريقية خلال الفترة الممتدة من 1990إلى 2020، باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل (FMOLS) لتحليل بيانات السلاسل الزمنية المجمعة.

أبرز النتائج المستخلصة من الدراسة نجد أن:

- يسهم التكامل الاقتصادي بشكل كبير في تعزيز النمو الاقتصادي في إفريقيا، بما يتماشى مع نظرية التكامل الاقتصادي التي تؤكد دور التجارة داخل الأقاليم في دفع عجلة النمو.
- يلعب التطور المالي دورًا فعالًا في تحقيق النمو الاقتصادي.
- أظهرت النتائج تأثيرًا سلبيًا لرأس المال البشري على النمو الاقتصادي، مما يستدعي دراسة أعمق للأسباب الكامنة وراء هذه العلاقة.

[1]Djekindi, M. (2020). *Economic integration and economic growth in Africa*. Revue Française d'Économie et de Gestion, V. 5.ISSN: 2728-0128

دراسة (2022) Kahina M ;Kamel O بعنوان

Rente et Intégration Commerciale en Afrique Estimation d'un Modèle de Gravité pour l'Algérie[1]

يهدف هذا المقال إلى دراسة تأثير الريع البترولي على التكامل الاقتصادي والتجاري للجزائر في إفريقيا، وذلك من خلال تحليل عينة تضم 18 دولة إفريقية .اعتمدت الدراسة على نهجين أساسيين:

- تحليل وصفي للعلاقات الإقليمية من حيث التكامل الاقتصادي، ووفرة الموارد الطبيعية، والتنويع الاقتصادي.
- تقدير نموذج الجاذبية للفترة الممتدة بين 2005و2020 لقياس تأثير مختلف العوامل على التجارة الثنائية.

نجد أبرز النتائج المستخلصة كمايلي:

- تؤثر العوامل التقليدية المفسرة للتجارة الدولية، مثل الحجم الاقتصادي للبلدان الشريكة، وتكاليف النقل، والاتفاقيات التجارية، والقرب الجغرافي، بشكل كبير على الصادرات الثنائية.
- يشكل الريع البترولي عقبة أمام التكامل التجاري، حيث يؤدي إلى ضعف التنويع الاقتصادي.
- تعد تكاليف النقل والدخل من التحديات الرئيسية التي تعيق التبادل التجاري والتكامل الإقليمي.
- أظهرت نتائج نموذج الجاذبية أن الجزائر تتمتع بقدرة نمو قوية في التجارة، خاصة مع بلدان الساحل الإفريقي.
- لا تزال فرص التبادل التجاري بين الجزائر والدول الإفريقية، لا سيما دول الجنوب، غير مستغلة بالكامل، خاصة في ظل مشاريع البنية التحتية للنقل عبر الصحراء، والتي لا يزال الجزء الجزائري منها قيد الإنجاز.
- يمثل انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF) فرصة واعدة لتعزيز التجارة وتنويع الشراكات الاقتصادية داخل القارة.

[1] Mehidi, K., & Oukaci, K. (2022). *Rente et intégration commerciale en Afrique: Estimation d'un modèle de gravité pour l'Algérie*. Les Cahiers du CREAD, 38(3)

دراسة (2021) Gammadigbe Vegnenou

بعنوان[1] Is Regional Trade Integration a Growth and Convergence

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الآثار المحتملة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على كلٍّ من النمو الاقتصادي، وتقارب أو تباعد مستويات الدخل بين الدول الإفريقية، إضافةً إلى استكشاف السياسات المطلوبة لتعظيم فوائد التكامل الإقليمي والحد من آثاره السلبية على بعض الدول.

اعتمد الباحث على نموذجين اقتصاديين لدراسة هذه العلاقة:

- طريقة المتغير الآلي لتحليل النمو الاقتصادي.
- نموذج التأثيرات الثابتة للوحة لدراسة تقارب الدخل، وذلك عبر عينة تشمل دولًا إفريقية ومجموعات اقتصادية إقليمية خلال الفترة الممتدة من 1989إلى 2018.

أبرز نتائج الدراسة:

- يساهم التكامل الإقليمي في تعزيز النمو الاقتصادي وتقارب مستويات الدخل بين الدول الأعضاء، من خلال قنوات مباشرة وغير مباشرة مثل زيادة التجارة البينية، وتحقيق وفورات الحجم، ونقل المعرفة والتكنولوجيا.
- ضعف البنية التحتية للنقل وافتقار الأسواق العابرة للحدود إلى هيكلة مناسبة يعد من المعوقات الأساسية أمام التجارة الإقليمية الفعالة.
- ضرورة تبنّي سياسات اجتماعية وتعليمية موجهة لدعم الاقتصادات الأضعف وتعزيز قدراتها التنافسية.

[1]Gammadigbe, V. (2021). *Is regional trade integration a growth and convergence driver?* International Monetary Fund.

- يجب أن يتجاوز التكامل الاقتصادي الإقليمي دوره التقليدي كأداة لتعزيز التجارة، ليشمل تطوير البنية التحتية الأساسية، وتحسين جودة المؤسسات، وتنمية رأس المال البشري، وتعزيز المخزون من رأس المال المادي.

دراسة (2018) Park, Cyn Yong بعنوان Does Regional Integration Matter for Inclusive Growth[1]

تعتمد هذه الورقة على مقاربة متعددة الأبعاد لقياس درجة التكامل الإقليمي وتحليل أثره على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال سلسلة مؤشر التكامل الإقليمي المتعدد الأبعاد(MDRII) ، التي تعكس ستة محاور رئيسية للتكامل:

1. التجارة والاستثمار.
2. المال والتمويل.
3. سلاسل القيمة الإقليمية.
4. البنية التحتية والاتصال.
5. حركة الأفراد.
6. التكامل المؤسسي والاجتماعي.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد أظهرت النتائج التجريبية للفترة 2006-2016ما يلي:

- يعد الاتحاد الأوروبي النموذج الأكثر تقدمًا في التكامل الاقتصادي، إذ يحقق درجات عالية في جميع الأبعاد الستة.

[1]Park, C. Y., & Claveria, R. (2018). *Does regional integration matter for inclusive growth? Evidence from the multidimensional regional integration index.* ABD Economics Working Papers Series, No. 559.

- تأتي آسيا في المرتبة الثانية، حيث تلعب البنية التحتية والاتصال الدور الأبرز في دعم تكاملها الاقتصادي، مع اتجاه تصاعدي مستمر.
- خلال السنوات الأخيرة، وصل الاتحاد الأوروبي والاقتصادات الآسيوية إلى مستويات متقدمة في التكامل الإقليمي، تليها أمريكا اللاتينية، في حين تحتل إفريقيا المرتبة الأخيرة.
- يمكن أن يشكل التكامل الاقتصادي الإقليمي استراتيجية فعالة لتحقيق التنمية، نظرًا لدوره في دعم تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030.

دراسة (2014) Belete Hailu Martha

بعنوان[1] Regional Economic Integration in Africa1: Challenges and Prospects

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العوامل المختلفة التي تعيق التكامل الاقتصادي في إفريقيا، مع تقديم مقترحات للإجراءات اللازمة لتعزيزه. كما تستعرض النظريات السياسية المتعلقة بالتكامل الإقليمي، وتناقش أبرز التحديات التي تواجه جهود التكامل في البلدان الإفريقية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وأسفرت عن النتائج التالية:

- لم تحقق جهود التكامل الاقتصادي في إفريقيا مستوى النجاح المطلوب، حيث لا تزال الفجوة كبيرة بين التعهدات والقرارات المتخذة من جهة، والتنفيذ الفعلي على أرض الواقع من جهة أخرى.
- يتطلب تحقيق التكامل الإقليمي تبني نهج عملي وواقعي يتجاوز التصريحات والالتزامات النظرية.
- أبرز التحديات التي تعيق التكامل الاقتصادي في إفريقيا تشمل :
  - قيود جانب العرض التي تحد من القدرة الإنتاجية والتنافسية.

[1]Belete, H. M. (2014). *Regional economic integration in Africa: Challenges and prospects.* Mizan Law Review, 8(2)

- ضعف تكامل السلع المتداولة بين الدول الإفريقية.
- مشكلات في البنية التحتية للنقل والخدمات والاتصال، مما يعيق تدفق التجارة والاستثمارات.

دراسة (Edris H. Seid2013)بعنوان:

Regional Integration and Trade in Africa: Augmented Gravity Model Approach[1].

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العوامل الرئيسية التي تفسر انخفاض مستوى التجارة داخل القارة الإفريقية، بالإضافة إلى تقييم دور الجماعات الاقتصادية الإقليمية في تعزيز التجارة البينية. ولتحقيق ذلك، تم اختيار أربع جماعات اقتصادية إقليمية، وهي:

- السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا(COMESA)
- الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا(ECOWAS)
- الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية(IGAD)
- الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي(SADC)

تم تطبيق نموذج الجاذبية الذي يعتمد على متغيرات تقليدية، تشمل الناتج المحلي الإجمالي، عدد السكان، المسافة، الحدود المشتركة، اللغة الرسمية، الروابط الاستعمارية، وسعر الصرف الحقيقي الثنائي، لتحليل تدفقات التجارة بين الدول الإفريقية.

[1]Seid, E. H. (2013). *Regional integration and trade in Africa: Augmented gravity model approach.* The Horn Economic and Social Policy Institute (HESPI), Working Paper, No. 3.

وقد أسفرت الدراسة عن النتائج التالية:

- رغم تعدد الجماعات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا، إلا أن حجم التجارة البينية يظل منخفضًا مقارنةً بالتكتلات الاقتصادية الأخرى في أوروبا وآسيا، مما يجعل القارة هامشية في السوق العالمية. فباستثناء التجارة غير الرسمية عبر الحدود، لا تتجاوز التجارة الرسمية داخل القارة 10إلى 12% من إجمالي صادراتها العالمية.
- أثبتت الدراسة أهمية متغيرات نموذج الجاذبية التقليدية في تفسير التدفقات التجارية الثنائية داخل إفريقيا، حيث تؤثر متغيرات مثل الناتج المحلي الإجمالي، المسافة الجغرافية، الحدود المشتركة، اللغة الرسمية، الروابط الاستعمارية، والموقع الساحلي على حجم التجارة بين الدول.
- يلعب سعر الصرف الحقيقي الثنائي والتباين في التفضيلات والأنماط الاستهلاكية بين البلدان دورًا في تحديد حجم التجارة البينية .كما أن القدرة الإنتاجية للدول المصدرة وإمكانات الطلب في الدول المستوردة ترتبط إيجابيًا بنمو التجارة الثنائية .في المقابل، تُعد المسافة الجغرافية ووعورة التضاريس من العوامل التي تحد من حجم التبادل التجاري، حيث تتحمل الدول غير الساحلية تكاليف أعلى لنقل البضائع، مما يقلل من قدرتها على التجارة مقارنة بالدول التي تمتلك منافذ بحرية.
- كان تأثير الجماعات الاقتصادية الإقليمية على التجارة الثنائية متباينًا :

  - ساهمت الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (SADC) والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) في تعزيز التجارة بين أعضائها.
  - في المقابل، أظهرت السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA) معاملًا سلبيًا غير متوقع، مما يشير إلى عدم قدرتها على تعزيز التجارة بين أعضائها.
  - أما الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية(IGAD) ، فقد كان تأثيرها إيجابيًا ولكن محدودًا، ما يدل على ضعف دورها في توسيع نطاق التجارة داخل المنطقة.

دراسة (2011)Trudi H Hartzenberg **بعنوان**[1] Regional Integration in Africa

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مسار التكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا، مع التركيز على أبرز دوافعه والمبادرات التي اتبعتها الحكومات الإفريقية لتعزيزه. كما تسعى إلى الإجابة عن الإشكالية المحورية التالية: هل يمكن لمنطقة التجارة الحرة الثلاثية (T-FTA) أن تشكل نقطة تحول في مسار التكامل الإفريقي؟

ولتحقيق ذلك، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، مما أفضى إلى النتائج التالية:

- يتسم التكامل الاقتصادي في إفريقيا بوجود مخططات كبرى، إلا أنه يعاني من ضعف في الأسس القانونية والمؤسسية، مما يحد من فعاليته.
- تواجه الشركات الإفريقية تحديات رئيسية تؤثر على قدرتها التنافسية، وتشمل ضعف تكامل الأسواق، وتدني مستوى البنية التحتية، وضعف التصنيع، مما يعيق اندماج الاقتصادات الإفريقية في النظام التجاري العالمي.
- تمثل البنية التحتية غير المتطورة أحد أبرز العوائق أمام التنمية الصناعية وزيادة التجارة البينية في القارة.
- تشكل اتفاقية منطقة التجارة الحرة الثلاثية (T-FTA) نقطة تحول في مسار التكامل الإفريقي، بشرط التطبيق الفعّال لأحكامها وتعزيز آليات تنفيذها.

[1]Hartzenberg, T. (2011). *Regional integration in Africa.* World Trade Organization, Economic Research and Statistics Division.

دراسة **Antoine B, Lionel C, David L (2017)**

بعنوان[1] Measuring Trade Integration in Africa

تستعرضهذه الدراسة الأدبيات المتعلقة بالمناهج المستخدمة في قياس التكامل التجاري، مع التركيز على نموذج الجاذبية باعتباره أداة إحصائية لتقدير التدفقات التجارية المحتملة في إفريقيا. وتعتمد هذه المنهجية على مجموعة من المتغيرات، تشمل الناتج المحلي الإجمالي، وحصة التجارة الإقليمية من إجمالي التجارة، والحجم الاقتصادي، والمسافة الجغرافية، وأذواق المستهلكين، إضافة إلى مستوى تطوير البنية التحتية.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يعود انخفاض مشاركة إفريقيا في التجارة العالمية إلى ارتفاع التكاليف الإدارية على الحدود، مما يعوق حركة السلع والخدمات.
- تعاني الاقتصادات الإفريقية من ضعف القدرة التنافسية، مما يقلل من قدرتها على الاندماج في الأسواق العالمية.
- رغم صغر حجم الاقتصاد الإفريقي مقارنة بالمناطق الأخرى، فإن مستوى التجارة الإقليمية داخله يُعد مرتفعًا نسبيًا. إلا أن هذا "الانطواء التجاري" يعكس فقدان القارة لمكانتها التنافسية عالميًا.
- تتسم التجارة البينية الإفريقية بضعف مستوى التكامل التجاري، خاصة في علاقتها ببقية العالم، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع تكاليف المعاملات التجارية، بما في ذلك الرسوم الجمركية، والتدابير غير الجمركية، والتكاليف المرتبطة بالحدود والامتثال المستندي. كما أن قلة عدد الشركاء التجاريين داخل القارة وانخفاض تنويع المنتجات يسهمان في إضعاف التجارة الإقليمية.

[1]Bouët, A., Cosnard, L., & Laborde, D. (2017). Measuring trade integration in Africa. *Journal of Economic Integration, 32*(4)

II.3عرض الدراسات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

دراسة2021 Report بعنوان

Reapingthe potential Benefits of the African continental Free Trade Area for inclusive growth Economic Development in Africa[1].

تهدفهذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية باعتبارها فرصة استراتيجية تتيح للبلدان الإفريقية تعزيز النمو الشامل وتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 وأجندة 2063. ويتم ذلك من خلال تعزيز التجارة البينية الإفريقية وزيادة تكامل الاقتصادات الإقليمية. كما يسعى التقرير إلى تقديم إرشادات لصانعي السياسات حول تأثير المكاسب المحتملة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في مجالات التجارة، والإنتاج، والاستثمار، وفرص النمو، ودورها في تعزيز الشمولية الاقتصادية.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تتيح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية للشركات الإفريقية فرصة لترشيد الإنتاج من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية، واستكشاف خطوط إنتاج جديدة، وتعزيز مشاركتها في سلاسل القيمة، مما يسهم في توسيع نطاقها عبر القارة.
- تعد المشاركة في سلاسل القيمة الإفريقية خطوة استراتيجية للاندماج في سلاسل القيمة العالمية، مما يعزز من القدرة التنافسية للمنتجات الإفريقية.
- يؤدي توسع الشركات، سواء الكبيرة أو الصغيرة، ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية إلى تحسين فرص التوظيف، مما يساهم في توفير وظائف للعمالة الماهرة وغير الماهرة في مختلف القطاعات.
- توفر منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية فرصة لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1]United Nations Economic Commission for Africa. (2021). *Reaping the potential benefits of the African Continental Free Trade Area for inclusive growth and economic development in Africa*.

دراسة (2018) Bellalij Lamiae; Mezene Mohamed بعنون

La Zone de Libre-Échange Continentale Africaine[1]

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أبعاد التكامل الإقليمي في إفريقيا واستعراض التحديات والفرص التي تطرحها منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، من خلال الإجابة على الإشكالية التالية: ما الفوائد التي ستجلبها منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية للقارة، وما التكاليف المحتملة؟ وإلى أي مدى سيساهم تنفيذها في تعزيز التجارة البينية الإفريقية وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية؟

واعتمادًا على المنهج الوصفي، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تمثل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) إحدى أكثر المبادرات طموحًا، حيث لا تقتصر على تحرير التجارة في السلع والخدمات فحسب، بل تمتد لتشمل الاستثمار وحماية الملكية الفكرية.
- تساهم AfCFTA في تحقيق أجندة 2063 وخطة التنمية المستدامة 2030، ما يستدعي من الدول الإفريقية دعم القطاعات الإنتاجية الضعيفة والحد من الاعتماد على تصدير المواد الخام.
- يساهم إطلاق منطقة التجارة الحرة القارية في تعزيز موقع إفريقيا على الساحة الاقتصادية العالمية، من خلال زيادة اقتصادات الحجم وتعزيز سلاسل القيمة بين الدول الإفريقية، إضافة إلى تحسين البنية التحتية لوسائل النقل وشبكات الاتصال.
- ستحقق غالبية شركات التصنيع والعاملين في إفريقيا مكاسب كبيرة من تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية، مما يعزز النمو الصناعي والتشغيل داخل القارة.

[1] Bellalij, L., & Mezene, M. (2018). La zone de libre-échange continentale africaine : Une intégration au bout du chemin. *Revue du Contrôle de la Comptabilité et de l'Audit*, (6), septembre.

دراسة (2021)Dzene Richman ; Omar A; Mohson Husseinبعنوان

[1]Estimating the Effect of AfCFTA on Intra-African Trade

تهدفهذه الدراسة إلى تقييم آفاق التجارة الإفريقية في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) من خلال استخدام نموذج التوازن العام الديناميكي (GE-PPML) لمحاكاة سيناريو يشمل جميع البلدان الإفريقية. وتعتمد الدراسة على مصفوفة تجارية تضم بيانات 119 دولة للفترة الممتدة من 1988 إلى 2012، مع استكمال القائمة بعشر دول إضافية. كما يتم استخدام متغيرات الجاذبية القطرية، مثل اللغة، والروابط الجغرافية، والمسافة.

وقد أظهرت النتائج التجريبية ما يلي:

- يمكن أن تسهم منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في زيادة التجارة بين الدول الإفريقية بنسبة 24% على المدى القصير، لتصل إلى 25.26% على المدى البعيد.
- من المتوقع تحقيق مكاسب تجارية ورفاهية اقتصادية متفاوتة بين الدول، وذلك وفقًا لمستويات التكامل التجاري والإصلاحات التي تنفذها كل دولة.
- تلعب الاتفاقيات التجارية الإقليمية الكبرى في إفريقيا دورًا إيجابيًا في تعزيز التدفقات التجارية الثنائية بين الدول الأعضاء.
- من المرجح أن تستفيد الدول التي تعاني من تعثر في اتفاقياتها التجارية الإقليمية بشكل أكبر من منطقة التجارة الحرة القارية، سواء من حيث المكاسب التجارية، أو تحسن الرفاهية الاقتصادية، أو جذب الاستثمارات ورأس المال.

[1]Dzene, R., Omar, A., & Mohson, H. (2021). Estimating the effect of AfCFTA on intra-African trade: Using augmented GE-PPML

دراسة (Hellen J. Chemnyongoi2020) بعنوان:

Estimating the Economic Effect of the African Continental Free Trade Area on the COMESA Region[1]

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأثر الاقتصادي المتوقع لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (**AfCFTA**)من خلال إزالة التعريفات الجمركية، مع التركيز على السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا. واعتمدت الدراسة على منهجية المحاكاة باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحوسبة (**CGE**) لتحليل التأثيرات المحتملة قبل التنفيذ الفعلي للاتفاقية. وقد شملت الدراسة تحليل بيانات 27 دولة منفردة، وخمس مناطق فرعية داخل إفريقيا، بالإضافة إلى 22 فئة فرعية من الأنشطة الاقتصادية موزعة على ثلاثة قطاعات رئيسية: الزراعة، والتصنيع، والخدمات.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- من المتوقع أن يؤدي تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية إلى زيادة إجمالي الصادرات في السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا بنسبة 2.74%. كما سترتفع صادرات هذه المنطقة إلى بقية الدول الإفريقية بنسبة 32.21% في قطاع الزراعة، و42.73% في قطاع التصنيع، و0.71% في قطاع الخدمات.
- من المتوقع أن ترتفع الواردات الإجمالية في السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا بنسبة 2.25%، بينما ستنمو الواردات القادمة من بقية الدول الإفريقية بمعدل 41.43%. وستشهد واردات قطاع التصنيع

[1]Chemnyongoi, H. J. (2020). Estimating the economic effect of the African Continental Free Trade Area on the COMESA region. Paper presented at the Seventh COMESA Research ForumAugust .

أكبر نسبة نمو، حيث سترتفع بنسبة 96.47%، في حين ستزداد الواردات الزراعية بنسبة 27.99%، مما يشير إلى أن قطاع التصنيع في المنطقة سيكون من بين المستفيدين الرئيسيين من تنفيذ الاتفاقية.

- أثبتت الدراسة أن إزالة التعريفات الجمركية على الواردات ستساهم في تعزيز كل من الصادرات والواردات داخل السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا، كما ستؤدي إلى انخفاض أسعار الواردات داخل المنطقة، مما يعزز التكامل الاقتصادي ضمن إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

دراسة (2019)Lisandro A, Maria A, Tunc G, Garth P. Nicholls Hector بعنوان

The African Continental Free Trade Agreement»; Welfare Gain Estimates from a General Equilibrium Model[1]

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل المكاسب المحتملة من تحرير التجارة في إفريقيا، مع التركيز على الآثار الاقتصادية المتوقعة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) في 45 دولة إفريقية. ويتضمن التحليل إلغاءً كاملاً لتعريفات الاستيراد، إلى جانب تخفيض جزئي ولكنه كبير في الحواجز غير الجمركية.

اعتمدت الدراسة على نموذج التوازن العام متعدد الأقطار والقطاعات لتقدير هذه المكاسب، مستندةً إلى ثلاث مجموعات رئيسية من البيانات:

- بيانات المدخلات والتدفقات التجارية للسلع على المستوى القطاعي لكل زوج من الدول.
- بيانات عن التعريفات الجمركية المطبقة والحواجز غير الجمركية المفروضة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي، على مستوى كل قطاع.
- بيانات حول المرونة التجارية.

[1]Abrego, L., Amado, M. A., Gursoy, T., Nicholls, G. P., & Perez-Saiz, H. (2019). The African Continental Free Trade Agreement: Welfare gain estimates from a general equilibrium model. IMF Working Paper. International Monetary Fund.

أهم نتائج الدراسة نجد أن:

- إلغاء التعريفات الجمركية وحده له تأثير محدود، حيث يؤدي إلى زيادة طفيفة في الناتج القاري بنسبة 0.05%، نظرًا لانخفاض مستويات التعريفات المطبقة فعليًا على التجارة داخل إفريقيا، ولأن التجارة البينية الإفريقية لا تزال تمثل نسبة صغيرة نسبيًا من إجمالي التجارة في القارة. ومع ذلك، تستفيد جميع الدول من زيادة في الرفاهية، حيث تحقق 11 دولة مكاسب تفوق 0.1%.
- الحد من الحواجز غير الجمركية له تأثير أقوى بكثير، حيث يؤدي إلى زيادة الناتج القاري بنسبة 1.7%. تستفيد جميع الدول من انخفاض هذه الحواجز، مع تحقيق 8 دول مكاسب تزيد عن 5%.
- من المتوقع أن تشهد التجارة داخل القارة توسعًا كبيرًا بنسبة 82%، في حين أن إجمالي التجارة الإفريقية مع بقية العالم سيزداد بنحو 8.4%.
- تأثير منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على الدول غير الأعضاء: تُظهر جميع السيناريوهات المدروسة أن الاقتصاد العالمي ككل يكون في وضع أفضل عند تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، مما يعكس تعزيز الكفاءة الاقتصادية على المستوى الدولي. ومع ذلك، تختلف التأثيرات بين مناطق العالم المختلفة، حيث تتفاوت الفوائد حسب موقع كل دولة في النظام التجاري العالمي.

II.4عرض الدراسات المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية الإفريقية الجهوية

دراسة 2019 (Sobande ,Olatunji Abdul)بعنوان

Effect of Economic Integration on Agricultural Export Performance in Selected West African Countries[1].

تبحثتناولت هذه الدراسة أثر التكامل الاقتصادي على أداء الصادرات الزراعية في اقتصاديات غرب إفريقيا، حيث شملت عينة مكونة من 16 دولة، وذلك باستخدام نموذج الجاذبية للتجارة الثنائية وتحليل السلاسل الزمنية السنوية المتداخلة خلال الفترة (1970-2016). وتهدف الدراسة إلى معالجة مشكلة ضعف أداء الصادرات الزراعية في المنطقة.

اعتمد الباحث في قياس التكامل الاقتصادي على معدل الانفتاح التجاري كمتغير تابع، بينما شملت المتغيرات المستقلة كلًّا من الناتج المحلي الإجمالي، والمسافة، والنمو السكاني، والعوامل الجغرافية.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- للزيادة في الانفتاح التجاري أثر إيجابي وإحصائي مهم على التجارة بين الدول النامية في منطقة غرب إفريقيا.
- تتمثل المحددات الرئيسية لأداء الصادرات الزراعية في المنطقة في نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى النمو السكاني والجغرافيا.
- تشير نتائج الدراسة إلى أن التكامل الاقتصادي يمكن أن يكون حلاً فعالًا لمشكلة ضعف أداء الصادرات الزراعية في المنطقة.
- تمتلك دول غرب إفريقيا المقومات اللازمة لمواجهة التحديات الحالية وتعزيز قدرتها التنافسية على المستويين المحلي والدولي.

[1]Sobande, O. A. (2019). Effect of economic integration on agricultural export performance in selected West African countries. *Vol. 07, No. 03, June 2019*.

دراسة (2017)**Khaled Lakas** بعنوان

Opportunité d'Investissement et de Commerce Extérieur pour l'Algérie Dans l'Union Économique et Monétaire Ouest-Africaine (UEMOA)[1]

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل فرص التصدير من الجزائر إلى دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (UEMOA)، والتي تشمل: بنين، بوركينا فاسو، ساحل العاج، غينيا بيساو، مالي، النيجر، السنغال، وتوغو، وذلك في قطاعي الصناعة والزراعة. كما تسلط الضوء على إمكانية التوصل إلى اتفاق للتجارة والاستثمار بين الجزائر ودول الاتحاد لتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي.

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي في إعداد الدراسة، وقد توصل إلى النتائج التالية:

- فيما يتعلق بالعلاقات التجارية، لم تكشف الدراسة عن وجود فرص تصديرية واضحة للجزائر نحو دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، كما لم ترصد أي تهديدات تجارية قادمة من المنطقة على المدى القصير.
- من ناحية الاستثمار، يمكن التوصل إلى اتفاق مع دول الاتحاد بحيث تستفيد الجزائر من الفرص الاستثمارية المتاحة بين الدول الأعضاء.
- يُظهر الفاعلون الاقتصاديون الجزائريون، لا سيما في القطاع الخاص، اهتمامًا كبيرًا بالاستثمار في مجالي الصناعة والزراعة داخل المنطقة.

[1]Lakas, K. (2017). Opportunité d'investissement et de commerce extérieur pour l'Algérie dans l'Union Économique et Monétaire Ouest-Africaine (UEMOA). *Horizon*.

دراسة **Mengesha Y, Sisay A(2016)** بعنوان

International Trade Effects of Regional Economic Integration in Africa :The Case of the Southern African Development Community (SADC).[1]

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير اتفاقيات التجارة الإقليمية على العلاقات التجارية للجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (SADC) مع شركائها التجاريين الرئيسيين، وذلك باستخدام نموذج الجاذبية المعزز. وقد تم إدراج عدة متغيرات في النموذج، منها الناتج المحلي الإجمالي، عدد السكان، والمسافة، بالإضافة إلى متغيرات وهمية تشمل العوامل الجغرافية والروابط التاريخية. يفترض النموذج أن حجم التجارة الثنائية بين بلدين يتناسب مع ناتج كل منهما المحلي الإجمالي.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يعزز المخطط الإقليمي للجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي التجارة داخل المنطقة، لا سيما في قطاعي الوقود والمعادن والصناعات التحويلية الثقيلة مثل إنتاج الأسمدة، بينما يؤدي في المقابل إلى انخفاض التجارة البينية في قطاعي السلع الزراعية والصناعات التحويلية الخفيفة.
- ساهمت اتفاقية التجارة الإقليمية في تعزيز صادرات الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، خاصة في قطاعي المعادن والصناعات التحويلية.
- تظهر التجارة داخل الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي آثارًا إيجابية، في حين أن تأثيرها خارج المنطقة يعد سلبيًا، لا سيما في قطاع الصناعات التحويلية، حيث تواجه المنتجات المصنعة في دول SADC حواجز استيرادية أقل في الدول المتقدمة، إلا أنها تعاني من ضعف القدرة التنافسية.

[1]Yayo, M., & Asefa, S. (2016). International trade effects of regional economic integration in Africa: The case of the Southern African Development Community (SADC). *International Journal of African Development*, 3(2)

II.5عرض الدراسات المتعلقة بمستقبل الجزائر في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

دراسة (2020) Boumghar Mohamed Yazid بعنوان:

Potentiel du commerce extérieur de l'Afrique : Une essai de mesure (Algeria Trade Potential Towards Africa: A Measure)[1]

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير إمكانيات تصدير الجزائر إلى الدول الإفريقية من خلال معالجة الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن أن تستفيد الجزائر من الدخول إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية(ZLECAF) ؟

اعتمد الباحث في إعداد الدراسة على نموذج الجاذبية، حيث تم اختبار العوامل التقليدية مثل الحجم الاقتصادي، المسافة، واللغة. تم إجراء هذا التقدير باستخدام المقاطع العرضية لسنوات 2015، 2016، و2017.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- متغير المسافة له تأثير كبير على التجارة، حيث أظهرت النتائج أنه من الأسهل التجارة مع البلدان المجاورة مقارنة بالدول البعيدة.
- أظهر فحص تجارة الجزائر الخارجية مع الدول الإفريقية وجود تركيز قوي في التبادلات التجارية مع 5 دول فقط.
- في تفسير التدفقات التجارية للجزائر مع جيرانها في الدول الإفريقية، لم يُعتبر متغير اللغة عائقًا أمام تدفق التجارة البينية بين الدول الإفريقية.
- تجارة الجزائر مع شركائها الإفريقيين تتركز حول ثلاث دول، وهي مصر، المغرب، وتونس، حيث تمثل هذه الدول 90% من الصادرات الجزائرية إلى إفريقيا.

[1]Boumghar, M. Y. (2020). Potentiel du commerce extérieur de l'Afrique : Une essai de mesure (Algeria Trade Potential Towards Africa: A Measure). *Les Cahiers du MECAS*, 16(1), Juin.

دراسة (2022)Amina Harbi بعنوان

Libéralisation Commerciale Dans le Cadre de l'Adhésion à la ZLECAF : Cas de l'Algérie[1]

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التأثيرات المتوقعة على الاقتصاد الجزائري من خلال الانضمام إلى منطقة التبادل الحر الإفريقية .ولتحقيق ذلك، تم استخدام نموذج توازن عام قابل للحساب، حيث تم تكييفه مع البيانات المستخلصة من مصفوفة المحاسبة الاجتماعية التي تشمل 26 قطاعًا، 8 عوامل إنتاج، و10 أسر معيشية. وقد تم تنفيذ محاكاة لقياسين للسياسة التجارية، الأول يتعلق بانخفاض الرسوم الجمركية على بعض المنتجات (التي تُشارك في العرض لكل منتج من منطقة "أفريقيا")، والثاني يتعلق بإلغاء جميع الرسوم الجمركية.

على الرغم من وجود بعض التباين في النتائج، فإن التأثيرات التي تم الحصول عليها كانت سلبية بشكل عام، خصوصًا فيما يتعلق بالمالية العامة، حيث تم تسجيل انخفاض في إيرادات الدولة .وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن هذه الآثار كانت ذات حجم صغير نسبيًا، حيث أن حجم تجارة البضائع بين الجزائر ومنطقة أفريقيا ضعيف نسبيًا.

[1]Harbi, A. (2022). Libéralisation commerciale dans le cadre de l'adhésion à la ZLECAF : Cas de l'Algérie. *Draft Not for Publication*, Avril

دراسة Nessraoui Dounia Zed, Hebbaz Nahed بعنوان

An Analytical Study of Algerian Intra-African Trade Under the African Continental Free Trade Area[1].

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل البيانات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية في إطار انضمام الجزائر إلى التكامل الإقليمي الإفريقي والتصديق على اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية .(AFCFTA) تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في إعداد هذه الدراسة، حيث تم التوصل إلى النتائج التالية:

- نسبة التجارة بين الجزائر وإفريقيا منخفضة، حيث بلغت 5% فقط بالنسبة للصادرات و3% بالنسبة للواردات.
- تعود جهود التكامل الإقليمي الإفريقي إلى الوراء وتم تفعيلها عدة مرات، ولكنها واجهت مجموعة واسعة من التحديات، وفي مقدمتها التحديات الاقتصادية والسياسية وتبعية البلدان المستعمرة.
- نسبة التجارة داخل المنطقة في التجمعات الاقتصادية الإقليمية الإفريقية صغيرة مقارنة ببقية التجمعات الإقليمية في العالم .نتيجة لذلك، تمثل نسبة التجارة بين البلدان الإفريقية تحديًا كبيرًا، حيث تشكل حوالي 10 إلى 12% فقط، مما يشكل عقبة هائلة أمام نجاح اتفاقية.AFCFTA
- من المتوقع أن تشهد التجارة بين البلدان الإفريقية زيادة بنسبة 52% مع إنشاء السوق المتكاملة للمنتجات والخدمات الإفريقية.

[1]Nessraoui, D., & Zed, H. (2022). An analytical study of Algerian intra-African trade under the African Continental Free Trade Area. *Beam Journal of Economic Studies*, 6(2)

IIIالتعقيب على الدراسات السابقة

III.1التعقيب على الدراساتالسابقة باللغة العربية

تُظهر الدراسات السابقة باللغة العربية المتعلقة بالتكامل الاقتصادي في إفريقيا تباينًا من حيث المنهجية والنتائج، لكنها تتفق جميعها في تسليط الضوء على التحديات التي تواجه التكامل الإقليمي في إفريقيا نجد في دراسة شليحي الطاهر ومختاري مصطفى (2018)، تم تقييم لتجارب التكامل الاقتصادي في إفريقيا، وخلصت إلى أن التكتلات الاقتصادية في إفريقيا تختلف بشكل كبير من حيث الموارد والإمكانات، لكن لم تحقق الأهداف المرجوة بسبب ضعف تنسيق السياسات بين هذه التكتلات. أما دراسة بن شيخ عبد الرحمان ومدياني محمد (2018) فقد ركزت على تقييم واقع التكامل الاقتصادي في إفريقيا وفقًا لدليل التكامل الإقليمي الصادر عن الاتحاد الإفريقي، ووجدت أن عملية التكامل القاري تسير ببطء شديد، مما يعكس ضعف التقدم مقارنة بالخطط المحددة. في حين تناولت دراسة مسعودي محمد (2015) تجربة التكامل الإقليمي من خلال دراسة حالة السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا(COMESA) ، وأظهرت أن الإلغاء التدريجي للتعريفات الجمركية ساهم في زيادة التجارة البينية، لكن التحديات السياسية والأمنية كانت عائقًا أمام تحقيق التكامل الاقتصادي الكامل.

أما بالنسبة للدراسات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، فقد تناولت جوانب متعددة للتكامل الإقليمي والتحديات المرتبطة به. فعلى سبيل المثال، تناولت دراسة سعيد علي أحمد طه (2016) تجربة تجمع دول الساحل والصحراء (سين–صاد)، مشيرة إلى وجود فجوة كبيرة بين الأهداف والواقع، مما يعوق تحقيق التكامل الفعّال. وفي المقابل، ركزت دراسة كباه سامي (2022) على الأهداف العامة لمناطق التجارة الحرة القارية الإفريقية، مؤكدة على تعزيز التكامل الاقتصادي وتطوير البنية التحتية كأهداف رئيسية. كما سلطت دراسة جهان عبد السلام عباس (2021) الضوء على مراحل تطور منطقة التجارة الحرة القارية، مبينة أهمية إنشاء هيكل تنظيمي فعّال والتنسيق بين التكتلات الإقليمية لتفعيل هذه المنطقة.

من جانب آخر، أظهرت دراسة دلال عرامة ولطرش ذهبية (2021) دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تعزيز القدرة التنافسية لإفريقيا في سلاسل القيمة العالمية، مع الإشارة إلى عوائق مثل ضعف البنية التحتية وجاذبية الاستثمار الأجنبي. وفي دراسة وليد حفاف (2020)، تم استعراض المزايا والتحديات الرئيسية لمنطقة التجارة الحرة، مؤكدًا على الفرص الكبيرة التي توفرها مع الاعتراف بالتحديات المستمرة. كما تناولت دراسة هشام عبد الكريم (2020) كيفية مساهمة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في بناء مواطنة إفريقية جديدة، من خلال

تحسين القدرات التنافسية وتعزيز التكامل الإقليمي. أخيرًا، اقترحت دراسة سهيلة مصطفى (2022) أساليب لتقليل العوائق غير التعريفية المتعلقة بقواعد المنشأ، موضحة أهمية تبسيط الإجراءات واستخدام التكنولوجيا لتحقيق الشفافية وتقليل التكاليف.

تتفق هذه الدراسات في تأكيد أهمية تعزيز التكامل الاقتصادي وتحسين البنية التحتية لمواجهة التحديات، لكنها تختلف في تركيزها على جوانب محددة مثل تقييم التجارب السابقة، وتحليل الأهداف والمزايا، وفحص العوائق المتعلقة بالاستثمار والتجارة.

كما تناولت الدراسات المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية الإفريقية الجهوية جوانب متعددة من التكامل الاقتصادي في القارة، مع التركيز على التحديات والفرص. في هذا السياق، تركز دراسة يوسف سائحي وعبد الهادي خمقاني(2020) على واقع التعاون التجاري والاقتصادي بين الجزائر والدول الإفريقية، موضحة أن الجزائر ساهمت بشكل كبير في تطوير البنية التحتية في القارة من خلال مبادرات مثل النيباد. تشير الدراسة إلى أهمية تعزيز الانفتاح التجاري والإصلاحات الاقتصادية كوسائل لتنشيط التعاون بين الجزائر والدول الإفريقية، مما يعزز التكامل الاقتصادي الإقليمي. تتسم هذه الدراسات بتشابهها في تناول موضوع التكامل الاقتصادي وتقديم حلول لمواجهة التحديات، لكنها تختلف في نطاق تحليلها.

أما بالنسبة للدراسات المتعلقة بمستقبل الجزائر في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، فتتراوح رؤاها حول دور الجزائر في تعزيز التجارة البينية الإقليمية والاندماج الاقتصادي القاري، وهي ذات صلة مباشرة بموضوع دراستنا الحالية. كما تسلط الضوء على الدور المحتمل لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية في تعزيز التجارة بين الجزائر وإفريقيا، مشيرة إلى أن تحسين البنية التحتية والإزالة التدريجية للتعريفات الجمركية يمكن أن يساهم في زيادة التجارة البينية، بالإضافة إلى مشاريع البنية التحتية مثل ميناء الحمدانية والطريق العابر للصحراء.

في دراسة شكيمة ياسين (2018)، تم تسليط الضوء على جهود الجزائر في تعزيز الوحدة والتكامل الإفريقي، حيث تسعى الجزائر إلى الاستفادة من إمكانياتها لتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي. يشير البحث إلى أهمية دور الجزائر كفاعل رئيسي في الاستراتيجيات الأفريقية وقدرتها على التأثير في الأوضاع التنموية للقارة. أما دراسة هنده خذيري وبلقاسم تويزة (2022)، فتركز على دور اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تعزيز اندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية، كما تؤكد أن الانضمام إلى الاتفاقية يمكن أن يوفر للجزائر فرصًا لتحسين تجارتها

الخارجية. بينما تسلط دراسة حيدوسي أحمد (2021) الضوء على مستقبل الجزائر في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، مؤكدة على ضرورة تعزيز البنية التحتية الاقتصادية وتحسين العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول الإفريقية.

تظهر الدراسات أن الجزائر تمتلك إمكانيات كبيرة لتعزيز دورها في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، لكنها تواجه تحديات تتطلب تحسين البنية التحتية وإزالة المعوقات التجارية لتحقيق استفادة كاملة من الاتفاقية.

III.2التعقيب على الدراسات السابقة باللّغات الأجنبية

الجدول (01–ف02) التعقيب على الدراسات السابقة باللّغات الأجنبية

الكاتب	عنوان الدراسة	العينة	الفترة	المنهجية	النتائج المحصل عليها
Djekindi Milka 2024	Economic integration and economic growth in Africa	40 دولة	(1990-2020)	طريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل (FMOLS)	إمكانية التكامل الاقتصادي على المدى الطويل
Fatima Taleb (2015)	Le Projet D intégration RegionalMaghribineimpact sur L'Algérie	27 بلد	(1995-2010).	نموذج الجاذبية	محدودية التكامل الاقتصادي الاقليمي.
Kahina Mehidi ;Kamel Oukaci2022	Rente et intégration Commercial En Afrique (	18 دولة	(2005-2020)	نموذج الجاذبية	وجود قدرة نمو قوية للتجارة خاصة مع انضمام الجزائر

	Estimation d'un modèle de gravite pour l'Algérie)				إلىZLECAF
Vegnenou Gammadigbe2021	Is Regional Trade Integration a growth and convernance .	ومجموعات اقتصادية افريقية	(1989-2018)	نموذجين (طريقة المتغير الآلي –نموذج التأثيرات الثابتة للوحة)	إمكانية حقيق تكامل اقتصادي بعد توفير البنية التحتية
Cyn yong park, Raquel Claveria 2018	Does Reginal Integration matter for inclusivegrowth? "(Evidence from the multidimentional Regional Integration index	1-التجارة والاستثمار. 2-المال والتمويل. 3- سلاسل القيمة الاقليمية. 4- البنية التحتية والاتصال. 5- حركة الناس. 6-التكامل المؤسسي الاجتماعي	(2006-2016)	باستخدام سلسة مؤشرالتكامل (MDRII)	إيجابية التكامل الاقتصادي الإتحاد الأوروبي والاقتصاديات الآسيوية اقتحمت المستوى الأعلى في التكامل الإقليمي تليها أمريكا اللاتينية بينما تأتي أفريقيا في المرتبة الأخيرة
	Regional Integration and	04 جماعات اقتصادية إقليمية		نموذج الجاذبية	على الرغم من وجود العديد من

Edris H. Seid 2013	Trade in Africa	في أفريقيا • COMESA • ECOWAS • IGAD • SADC			الجماعات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا، إلا أن مستوى التجارة داخل إفريقيا منخفض مقارنة بالتكتلات التجارية الأخرى في أوروبا وآسيا، وظلت مهمشة في السوق العالمية.
Antoine Bouët, Lionel Cosnard, David Laborde 2017	MeasuringTrade Integration in Africa			نموذج الجاذبية	التجارة الإقليمية في أفريقيا مرتفعة نسبيا مقارنة بحجمها الاقتصادي ضعف التكامل التجاري في افريقيا على الصعيد العالمي.
Richman Dzene;Omar A.Mohson Hussein	Estimating the Effect of AFCFTA on Intra-African TradeUsing Augmented	119دولة	(1988-2012)	نموذج GE-PPML	إمكانية تحقيق تكامل اقتصادي افريقي

HellenJ. Chemnyongoi 2020	Estimating the economic effect of the African continental free trade area on "COMESA" region	27 بلدا منفردا 05 مناطق فرعية في افريقيا 03 قطاعات 22 فئة فرعية من الأنشطة.		المحاكاة القائمة على CGE	إمكانية تحقيق تكامل اقتصادي افريقي
Lisandro A, Maria A, Tunc G, Garth P. Nicholls 2019Hector	The African Continental Free Trade Agreement	45 دولةفي أفريقيا		نموذج التوازن العام القابل للحساب	إمكانية تحقيق تكامل اقتصادي افريقي في ظل وجود منطقة التبادل الحر الافريقية
Sobande, Olatunji 2019Abdul	Effect of Economic Integration on Agricultiral Export Performance in Selected West African contries.	16 دولة	(1970-2016)	نموذج الجاذبية	إمكانية تحقيق تكامل اقتصادي
Mengesha Yayo, Sisay Asefa	international Trade Effects of Regional Economic	الجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي SADC		نموذج الجاذبية	وجود تكامل اقتصادي إقليمي داخل المنطقة SADC ولا

2016	Integration in Africa				تحقق تكامل خارجها بسبب ضعف المنافسة
Boumghar Mohamed yazid 2020	Potentiel du Commerce Exterieur de l'Afrique	10 دول	(2015-2016-2017)	نموذج الجاذبية	إمكانية تحقيق تكامل اقتصادي افريقي
Amina Harbi 2022	Libéralisation commerciale dans le cadre de l'adhésion à la Zlecaf Cas de l'Algérie	مصفوفة المحاسبة الاجتماعية المكونة من 26قطاعا و8عوامل إنتاج و10 أسر معيشية		نموذج توازن عام قابل للحساب	ضعف التكامل الاقتصادي لأن حجم تجارة البضائع بين الجزائر ومنطقةافريقيا ضعيفة نسبيا.

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على الدراسات السابقة

أظهرت الدراسات باللغات الأجنبية نهجًا مختلفًا في تقييم المكاسب المحتملة من التكامل الاقتصادي، حيث اعتمدت على نماذج قياسية متقدمة. يمكن تصنيف هذه الدراسات وفقًا للمناهج المستخدمة، إذ نجد دراسات وصفية وأخرى تحليلية.

أولًا، فيما يخص الدراسات الوصفية، يمكن استخلاص مجموعة من النقاط المشتركة والمتباينة بينها. من بين هذه الدراسات، نجد دراسة Fatima Taleb (2015) التي تناولت مشروع التكامل المغاربي وأثره على الجزائر، مشيرةً إلى ضعف التكامل التجاري بين البلدان المغاربية، مع التأكيد على ضرورة تنويع الاقتصادات لتحقيق تكامل فعلي، وذلك باستخدام نموذج الجاذبية.

كما تضمنت دراسات أخرى تحليلًا لتدفقات التجارة وتأثيرات التكامل الاقتصادي باستخدام نموذج الجاذبية، مثل دراسة Kahina M & Kamel O (2022) التي قدرت نموذج الجاذبية للجزائر، ودراسة Edris H. Seid (2013)التي سعت إلى الكشف عن العوامل الرئيسية الكامنة وراء انخفاض مستوى التجارة في

إفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، قدّر Antoine B, Lionel C, & David L (2017) المستويات المحتملة للتدفقات التجارية في القارة، بينما استخدم Sobande Olatunji Abdul نموذج الجاذبية لتحليل التجارة الثنائية من خلال السلاسل الزمنية. وفي السياق ذاته، تناولت دراسة Mengesha Y & Sisay A (2016)آثار اتفاقيات التجارة الإقليمية على تجارة الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي مع شركائها التجاريين الرئيسيين باستخدام نموذج الجاذبية المعزز. كما حاولت دراسة Boumghar Mohamed Yazid (2020)قياس إمكانيات الجزائر التجارية تجاه إفريقيا.

من جهة أخرى، هناك دراسات اعتمدت على نموذج التوازن العام القابل للحساب (CGE) لتقييم التأثيرات الاقتصادية للتكامل التجاري. على سبيل المثال، استخدمت Amina Harbi (2022) هذا النموذج لدراسة التأثيرات الاقتصادية المحتملة، كما قدمت دراسة Lisandro (2019) تقديرات قائمة على نموذج التوازن العام لمكاسب التجارة. أما دراسةRichman Dzene & Omar A. Mohson Hussein ، فقد اعتمدت على نماذج كمية لتقييم التأثيرات الاقتصادية لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، حيث أشارت إلى الإمكانات الكبيرة التي توفرها المنطقة في تعزيز التجارة البينية الأفريقية وتحقيق مكاسب اقتصادية مهمة.

وللمفاضلة بين النموذجين القياسيين—نموذج التوازن العام القابل للحساب ونموذج الجاذبية—وبالنظر إلى أن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية لم تدخل بعد حيز التنفيذ الفعلي، فإن تطبيق نموذج التوازن العام القابل للحساب يواجه تحديات بسبب غياب الإحصائيات الكافية. لذلك، يُعد نموذج الجاذبية بديلاً مناسبًا، إذ أثبتت الدراسات فعاليته في تحليل درجة التقارب بين الدول والمناطق الاقتصادية وقياس المكاسب المحتملة في ظل منطقة التجارة الحرة الإفريقية، معتمدًا على متغيرات مثل حجم التجارة، الناتج المحلي الإجمالي، والمسافة بين الدول. وقد أظهرت النتائج أن الدول ذات التقارب الاقتصادي الكبير تحقق فوائد أكبر من التكامل في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

III.3الفائدة المحصل عليها من الدراسات السابقة

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقيةوالتكامل الاقتصادي الأفريقي، يمكن استخلاص مجموعة من الفوائد المهمة، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- التعمق أكثر في مشكلة الدراسة، مما ساعد في تحديد الأهداف التي يجب تحقيقها.
- اختيار النموذج القياسي المناسب بالاعتماد على الدراسات السابقة ذات الصلة المباشرة بالبحث الحالي.

- تحليل اتجاهات الدراسات السابقة، حيث أظهرت مراجعة الدراسات العربية والأجنبية أن هناك تشابهًا في أدبيات البحث، إذ غالبًا ما يتم التطرق إلى التعريفات، النظريات، الخصائص، الأهداف، ودوافع التكامل الاقتصادي. ومع ذلك، اختلفت هذه الدراسات في المتغيرات المدروسة والفترات الزمنية التي تناولتها.
- تمييز منهجية الدراسات، حيث تبين أن معظم الدراسات باللغة العربية اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، بينما اعتمدت الدراسات الأجنبية في قياس التكامل الاقتصادي على نماذج رياضية، أبرزها نموذج الجاذبية، الذي ظهر كأنسب نموذج للدراسة الحالية.
- إضافة قيمة معرفية، إذ أظهرت الدراسات أن استخدام نموذج الجاذبية يتيح تحليلًا أكثر دقة وشمولية لإمكانية تحقيق التكامل الاقتصادي في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، كما يساعد في قياس المكاسب المحتملة التي يمكن أن تحققها الجزائر من انضمامها إلى هذه المنطقة. ويُعد هذا النموذج الأداة المثلى لتحليل مدى توافق الجزائر مع باقي الدول الأفريقية ضمن إطار AfCFTA، إلى جانب تقديم رؤية مستقبلية حول دور الجزائر في هذه المنطقة، مما يعزز من فهمنا لأهمية التكامل الاقتصادي الأفريقي وأبعاده الاستراتيجية.

خاتمة الفصل

من خلال البحث في موضوع التكامل الاقتصادي، تم انتقاء مجموعة متنوعة من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع من جوانب متعددة. أولاً، نجد أن الدراسات باللغة العربية تتميز بالطابع الوصفي، تتشابه في الإطار النظري للتكامل الاقتصادي. وتعالج كل دراسة شكلاً من أشكال التكامل في منطقة معينة من مناطق التبادل الحر الإقليمي في أفريقيا. هذه الدراسات تسلط الضوء على الأهمية النظرية للتكامل الاقتصادي، ولكنها لم تعتمد على تطبيق نماذج قياسية، إذ تركزت على المنهج الوصفي التحليلي.

على النقيض، تتجه الدراسات الأجنبية إلى تطبيق نماذج قياسية لتقدير المكاسب المحتملة التي يمكن أن تحققها الدول من انضمامها إلى مناطق التجارة الحرة. ومن بين النماذج القياسية الأكثر استخدامًا نجد "نموذج التوازن العام القابل للحساب" و"نموذج الجاذبية". يتم استخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب لتقدير الفوائد الاقتصادية الشاملة للتكامل، إلا أن هذا النموذج يتطلب بيانات وإحصائيات مفصلة حول مجموعة من البلدان والقطاعات الاقتصادية، وهو ما يصعب تطبيقه في ظل غياب التجسيد الفعلي لاتفاقية منطقة التبادل الحر الأفريقية على أرض الواقع. لذلك، تم اختيار نموذج الجاذبية، الذي أثبتت الدراسات المتعددة فعاليته في قياس درجة التقارب بين الدول والمناطق الاقتصادية.

يسمح هذا النموذج بتقدير العلاقات التجارية المتوقعة بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، كما يساهم في تقديم رؤية واضحة حول أهم المكاسب المحتملة التي يمكن أن تحققها الجزائر عند انضمامها إلى هذه المنطقة.

في الختام، يمكن القول أن هذا البحث قد أضاف بُعدًا جديدًا لفهم التكامل الاقتصادي في القارة الأفريقية، من خلال الجمع بين الدراسات النظرية والعملية وتطبيق نموذج قياسي مناسب يعكس واقع البيانات المتاحة. نأمل أن تُساهم هذه الدراسة في تعزيز الجهود الرامية لتحقيق تكامل اقتصادي أعمق وأكثر فعالية بين الدول الأفريقية، مما يؤدي إلى تحقيق الفوائد الاقتصادية المرجوة لجميع الأطراف المشاركة.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لإمكانية التكامل الاقتصادي في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

مقدمة

في ظل التطورات المتسارعة في العلاقات الاقتصادية الدولية، تتجه الدول نحو تعزيز التكامل الاقتصادي كوسيلة لتحقيق النمو والتنمية المستدامة. ويعد فهم ديناميكيات التجارة والتبادل الاقتصادي بين الدول أمرًا بالغ الأهمية، لما له من دور في توجيه السياسات الاقتصادية وصياغة الاستراتيجيات المستقبلية.

يسعى هذا الفصل إلى دراسة العلاقات التجارية بين الجزائر والدول الأعضاء في التكتلات الاقتصادية الإفريقية الجهوية، من خلال تطبيق نموذج الجاذبية، بهدف تحليل المكاسب المحتملة التي يمكن أن تحققها الجزائر جراء انضمامها إلى منطقة التبادل الحر الإفريقية. ومن خلال هذا التحليل، سيتم استكشاف مدى تأثير انضمام الجزائر، باعتبارها واحدة من أكبر الاقتصادات في شمال إفريقيا، على حجم تجارتها مع الدول الإفريقية. كما سنسلط الضوء على موقعها الاستراتيجي كبوابة رئيسية نحو السوق الإفريقية، ودورها كشريك اقتصادي محوري في المنطقة، مما يجعل من الضروري فهم انعكاسات التكامل الاقتصادي على القارة.

علاوة على ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل معمّق للعوامل المؤثرة في القدرة التنافسية للجزائر داخل السوق الإفريقية، مع تقدير إمكانياتها في زيادة صادراتها إلى الدول الإفريقية. كما ستبحث الدراسة في مدى استفادة الجزائر من الفرص التي تتيحها منطقة التبادل الحر الإفريقية، في ظل التحديات والفرص التي يفرضها هذا التوجه الجديد نحو تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الإفريقية.

الفصل الثالث: دراسة قياسية للإمكانية قيام التكامل الاقتصادي في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

I . مستقبل الجزائر في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

تمثل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) أحد أكبر المشاريع الاقتصادية الطموحة في تاريخ القارة الإفريقية، إذ تهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الإفريقية من خلال إزالة الحواجز التجارية وتشجيع حركة البضائع والخدمات بين أعضائها. تاريخيًا، سعت الجزائر إلى تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي، سواء عبر عضويتها في الاتحاد الإفريقي أو من خلال انخراطها في التكتلات الاقتصادية الإقليمية، مثل اتحاد المغرب العربي. وقد أظهرت التزامها العميق بهذا المشروع من خلال توقيعها على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في 21 مارس 2018، خلال القمة الاستثنائية العاشرة للاتحاد الإفريقي التي عُقدت في العاصمة الرواندية كيغالي.ومع دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في عام 2021، بدأت الجزائر باتخاذ خطوات عملية لتعزيز مكانتها ضمن هذا الإطار، حيث أصبحت من بين الدول المؤسسة التي تدعم الرؤية الإفريقية للوحدة الاقتصادية.

I1. مؤهلات الجزائر نحو الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

يعد انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل الحر الإفريقية خيارًا استراتيجيًا وعاملًا مهمًا في تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية على مستوى القارة، حيث يسهم في خلق سوق موحدة وحرة للسلع والخدمات، وجذب المستثمرين، وتمكين الدول الإفريقية من تقليل اعتمادها على تصدير المواد الأولية. وتمتلك الجزائر مجموعة من المؤهلات التي تتيح لها الانضمام إلى هذه المنطقة، وذلك بهدف ترقية الاقتصاد الوطني وتعزيز المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية.

I .1.1الاستثمار ودوره في تعزيز التكامل الاقتصادي

تعزيز الروابط الاستثمارية بين الدول الإفريقية يعد عاملًا رئيسيًا لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في القارة، خاصة في ظل النمو المتسارع للاستثمارات. وتبرز فرص واعدة عقب تفعيل منطقة التجارة الحرة الإفريقية، التي توفر مزايا جمركية محفزة وتدعم التكامل الإقليمي. في هذا السياق، تسعى الجزائر إلى تحسين مناخها الاستثماري من خلال قانون الاستثمار الجديد (22-18) لعام 2022، الذي يتيح حوافز مالية وإجراءات إدارية مبسطة. ويهدف هذا القانون إلى تطوير البنية التحتية، وتعزيز الإنتاجية المحلية، ودعم الصادرات، مما يعزز قدرة الجزائر على الاستفادة من الفرص التجارية المتاحة داخل السوق الإفريقية بفاعلية.

في هذا السياق، أكد وزير التجارة وترقية الصادرات، الطيب زيتوني، خلال منتدى الاستثمار في الجزائر، الذي انعقد تحت عنوان "فرص التجارة والاستثمار في الجزائر"، على أهمية تعزيز التبادل التجاري والاستثماري. من جانبه، شدد المدير العام للغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، حسين زاوي، على أن تحقيق التقدم الاقتصادي المنشود في إفريقيا يتطلب تطبيقًا أكثر فاعلية لاتفاقية التجارة الحرة القارية، إلى جانب مواصلة الإصلاحات الاقتصادية لتحسين مناخ الأعمال والتجارة.[1]

I .2.1.1 قانون الاستثمار الجديد في الجزائر(القانون رقم 22–18)

يعد قانون الاستثمار الجديد في الجزائر رقم (22–18) الصادر في 24 يوليو 2022 خطوة مهمة نحو تحسين المنظومة الاستثمارية وتعزيز التعاون والشراكات مع المستثمرين الأجانب، لا سيما الأفارقة. يتيح هذا القانون آفاقًا جديدة للمستثمرين من خلال تقديم تسهيلات متعددة، تشمل تسهيل الانتقال من الإنتاج إلى التصدير، دعم رجال الأعمال والشركات الأجنبية في تحويل الأرباح، وتكريس مبادئ حرية الاستثمار والمساواة بين المستثمرين. تنص المادة 20 من القانون على المبادئ الأساسية التي تحكم الاستثمار في الجزائر، والتي تشمل حرية الاستثمار، المساواة بين المستثمرين، وضمان تحويل الأرباح، مما يوفر بيئة استثمارية جاذبة وموثوقة للمستثمرين الأفارقة. كما تؤكد المادة 30 على أهمية الاستثمارات ذات القدرة العالية على خلق الثروة واستحداث فرص العمل، والتي تساهم في رفع جاذبية الأقاليم وتعزيز النشاط الاقتصادي ضمن إطار التنمية المستدامة، ما يسمح لها بالاستفادة من نظام "الاستثمارات المهيكلة."

يُسهم هذا القانون في تفعيل التجارة الإفريقية من خلال تقديم حوافز ضريبية وجمركية للمستثمرين المنخرطين في مشاريع استراتيجية، خاصة تلك التي تعزز التكامل التجاري مع الدول الإفريقية. وبهذا، يدعم القانون التعاون الاقتصادي بين الجزائر ودول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية(AfCFTA) ، مما يسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنطقة.

[1] منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية : إدماج التجارة البينية كمحرك لاقتصادات القارة،25 جوان 2024 ، متاح على الانترنيت ، تاريخ الاطلاع 03 سبتمبر 2024، على الساعة 22:22، https://www.aps.dz/ar/economie/164183

I .2 البنى التحتية كدعامة أساسية لتطوير الاقتصاد

تظهر مؤهلات الجزائر في تعزيز التجارة الإفريقية ضمن منطقة التجارة الحرة الإفريقية من خلال جهودها الاستراتيجية للانفتاح على الأسواق الإفريقية، حيث أطلقت الحكومة الجزائرية عدة مبادرات تهدف إلى توسيع نطاق التبادل التجاري داخل القارة. في هذا الإطار، عملت الجزائر على فتح خطوط نقل جوي وبحري جديدة تربطها بعدد من الدول الإفريقية.

أوضح رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في كلمته خلال الطبعة الثانية من "حوارات إفريقيا حول الازدهار" بمدينة أبوري (غانا)، التي نقلتها وكالة الأنباء الجزائرية (وأج) بتاريخ 28 يناير 2024، أن الجزائر تعتمد نهجًا ثابتًا وشاملًا في تعاملها مع عمقها الإفريقي. وأشار إلى أن الجزائر خصصت في عام 2023 مبلغ مليار دولار أمريكي لتمويل مشاريع تنموية في إفريقيا عبر الوكالة الوطنية للتعاون الدولي، التي أُنشئت عام 2020. كما تطرق إلى مشاريع استراتيجية، مثل أنبوب الغاز الطبيعي العابر للصحراء، الذي ينقل الغاز من نيجيريا إلى أوروبا مرورًا بالجزائر والنيجر، ومشروع الألياف البصرية الذي يربط الجزائر بنيجيريا. بالإضافة إلى ذلك، أكد على أهمية مشروعات أخرى في مجالات الطاقة والنقل، مثل تزويد إفريقيا بالكهرباء، فتح خط بحري نحو السنغال، إنجاز الطريق السيار الرابط بين الجزائر وموريتانيا، والطريق العابر للصحراء الذي سيمتد من تونس إلى نيجيريا مرورًا بمالي والنيجر وتشاد، فضلًا عن تدشين خطوط جوية مباشرة نحو عدة عواصم إفريقية.

علاوة على ذلك، تدعم الجزائر التجارة البينية الإفريقية عبر تشريعات تسهم في تسهيل التبادل التجاري، من بينها القانون رقم (22-15) الصادر في 20 يوليو 2022، الذي ينظم المناطق الحرة بهدف تعزيز الاستثمارات والتجارة. وتنص المادة 20 من هذا القانون على أن المتعاملين في المناطق الحرة يستفيدون من الضمانات المنصوص عليها في اتفاقيات الحماية المتبادلة وضمان الاستثمارات وتسوية النزاعات التي صادقت عليها الجزائر، وفقًا للتشريع المعمول به. ويُعد هذا الإطار القانوني مكملًا للمبادرات التنموية التي طرحها رئيس الجمهورية، حيث يسهم في تسهيل حركة التجارة عبر المعابر الحدودية، ويعزز التعاون التجاري بين الجزائر والدول الإفريقية. كما أن البنود المتعلقة بتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتحفيز المشاريع التنموية، لاسيما في قطاعات الطاقة والنقل، تُحسن مناخ الاستثمار، بينما توفر المناطق الحرة بيئة مواتية للأعمال، وتساهم الحوافز المالية في دعم المستثمرين، مما يعزز التنمية المستدامة والتكامل الاقتصادي مع إفريقيا.

I .1.2مشروع الطريق العابر للصحراء.

يمثل الطريق العابر للصحراء، أو ما يُعرف بطريق الوحدة الإفريقية، مشروعًا بالغ الأهمية حيث يمتد بطول 9400 كيلومتر، رابطًا الجزائر بنيجيريا مرورًا بمالي والنيجر. يُعد هذا الطريق جزءًا من شبكة طرق تربط ست دول إفريقية هي: الجزائر، تونس، مالي، النيجر، التشاد، ونيجيريا، بهدف تعزيز التكامل الإقليمي وزيادة التجارة بين شمال وجنوب الصحراء، وقد تم تمويل المشروع من قبل صندوق التنمية الإفريقي. كما يهدف المشروع إلى تحسين حياة السكان من خلال بناء آبار، مدارس، وإضاءة الشوارع، وهو ما يعزز أيضًا الاندماج في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.(AfCFTA)

وحسب تقرير البنك الإفريقي، تم تصميم مشروع الطريق العابر للصحراء بطريقة متكاملة لتعزيز مرونة المجتمعات المحلية وتحسين جودة الحياة في المناطق التي يشملها المشروع. حيث يمثل تحسين البنية التحتية حوالي 20٪ من إجمالي المشروع، وشمل ذلك بناء 18 بئراً، 16 فصلاً دراسيًا، مكاتب، وآبار مجهزة بالطاقة الشمسية، إضافة إلى مساحات للراحة، محطات تحميل وتفريغ للحيوانات، و190 عمود إنارة. تسهم هذه التحسينات في تحسين سبل المعيشة للسكان المحليين في منطقة المشروع، مما يدعم التكامل الإقليمي والتطور الاقتصادي ضمن إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية[1].

I .2.2مشروع الألياف البصرية العابر للصحراء.

على امتداد 2500 كيلومتر من الجزائر العاصمة باتجاه التشاد، النيجر، مالي، وموريتانيا، تم فتح طريق بري يربط الجزائر بموريتانيا بالإضافة إلى خط نقل بحري مع السنغال. هذا الأمر يسهم في تسهيل نقل البضائع بين هذه الدول وفتح منافذ عبور للمناطق المعزولة.

[1]تقرير البنك الإفريقي، "الطريق العابر للصحراء"، 13 فبراير 2023، متاح على الإنترنت، تاريخ الاطلاع 08 سبتمبر 2024، الساعة 00:12. رابط المصدر https://www.afdb.org/ar/akhbar-wa-ahdath/hiwarat/58935

I .3.2مشروع خط الغاز العابر للصحراء

تم طرح مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء في عام 2001 بهدف نقل الغاز من دلتا نيجيريا إلى أوروبا عبر الجزائر. بدأ المشروع بشكل رسمي في عام 2003 بتوقيع مذكرة بين شركتي سوناطراك الجزائرية والشركة النيجيرية للطاقة لدراسة الجدوى. مر المشروع بعدة تأجيلات بسبب تقلب أسعار الطاقة، والخلافات حول احتياطات الغاز، وكذلك الوضع الأمني في نيجيريا والجزائر. عاد المشروع إلى الأضواء مجددًا في عام 2012، ولكن التحديات السياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى المنافسة من مشاريع أخرى مثل "خط الغاز الروسي–الألماني (نورد ستريم)[1]" الذي ينقل الغاز من روسيا مباشرة إلى ألمانيا عبر بحر البلطيق متجنبًا دول العبور مثل أوكرانيا، وكذلك مشاريع الغاز من أذربيجان وتركيا، قد قللت من أهمية مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء. في عام 2022، شهد المشروع تطورات إيجابية بسبب التغيرات السياسية والاقتصادية، مع استقرار سياسي في الجزائر بعد الحراك الشعبي وحاجة أوروبا لمصادر بديلة للغاز بعد الحرب الروسية الأوكرانية. ساهمت هذه العوامل في إعادة إحياء المشروع بدعم من الجزائر ونيجيريا، حيث يتم الآن اتخاذ خطوات جدية لإعادة تنفيذه. يعتبر المشروع فرصة اقتصادية مهمة وواعدة بالنسبة للجزائر، خصوصًا في إطار تفعيل منطقة التبادل الحر الإفريقية.

تتيح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية فرصة كبيرة للدول الإفريقية للدخول في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. مبادرات مثل مبادرة شركات التجزئة في جنوب إفريقيا لنقل إنتاج صناعات المنسوجات إلى دول الجوار تبرز أهمية هذه الفرص. من خلال التوسع في هذه الجهود واستغلال الفرص التي توفرها منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، ستكون الدول الإفريقية قادرة على الاستفادة من ميزتها النسبية، مما يساهم في دفع عجلة الابتكار وتعزيز صلابة الاقتصاد وتنويعه[2]

[1] خير الدين السعيدي ،"مشروع خط الغاز (نيجيريا – الجزائر)العابر للصحراء ،هل يغير خارطة الغاز العالمية ؟،الشرق للأبحاث الاستراتيجية ،18أكتوبر 2022، ص 05-07.

[2] جهاد أزعور، أبيبيه آمرو سيلاسي، "الطريق إلى التكامل التجاري"، تقرير صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2023، متاح على الإنترنت، تاريخ الاطلاع 13 أغسطس 2024، الساعة 15:30. رابط المصدر :
https://www.imf.org/ar/Publications/fandd/issues/2023/09/Straight-Talk-the-drive-for-trade-integration-azour-aemro-selassie

I . 3 الموارد الطبيعية والزراعية والمنجمية.

تغطي الجزائر مساحة تقدر بـ 2,381,741 كيلومتر مربع، مما يجعلها عاشر أكبر دولة في العالم من حيث المساحة وأكبر دولة في إفريقيا. يبلغ عدد سكانها حوالي 44 مليون نسمة، مما يضعها في المرتبة التاسعة من حيث عدد السكان في القارة الإفريقية. كما تتمتع الجزائر بإمكانية الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط عبر عاصمتها وموانئها الرئيسية. من خلال انضمامها إلى اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية(AfCFTA) ، تهدف الجزائر إلى تعزيز مرافق التصنيع والتصدير الإفريقية نحو الأسواق العالمية[1].

تمتلك الجزائر من حيث حجم السوق عاشر أكبر احتياطيات مؤكدة من الغاز الطبيعي على مستوى العالم، وهي سادس أكبر مصدر للغاز في العالم، بالإضافة إلى أنها تمتلك ثالث أكبر موارد للغاز الصخري غير المستغل في العالم. الجزائر عضو في منظمة الدول المصدرة للنفط(OPEC) ، بالإضافة إلى كونها عضوًا في منطقة التجارة العربية. كما أن الجزائر تعد عضوًا في اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية(AfCFTA) ، التي تخفض التعريفات إلى الصفر على 98٪ من جميع التجارة بين البلدان الإفريقية.[2]

أما فيما يتعلق بتطور الاقتصاد الجزائري، فقد صرح رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون أن الاقتصاد الجزائري شهد نموًا وتقدمًا، حيث أكدت كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على هذا التقدم. كما أشار إلى أن صادرات الجزائر، باستثناء المحروقات، تجاوزت لأول مرة في أربعة عقود حاجز الـ7 مليارات دولار. وأضاف أن احتياطي الجزائر من النقد الأجنبي بلغ حاليًا 64 مليار دولار[3].

---

[1]**Silk Road Briefing.** (2022, August 2). Algeria expresses interest in joining BRICS. *Silk Road Briefing*. Retrieved from https://www.silkroadbriefing.com/news/2022/08/02/algeria-expresses-interest-in-joining-brics/

[2]**Devonshire-Ellis, C.** (2022, November 9). The new candidate countries for BRICS expansion. *Silk Road Briefing*. Dezan Shira & Associates. Retrieved from https://www.silkroadbriefing.com/news/2022/11/09

[3]تصريح رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون: الجزائر تقترب من الانضمام إلى "بريكس"،مال و أعمال ، متاح على الانترنيت ، 06 أفريل 2023 ، متاح على الانترنيت ،رابط المصدر https://arabic.rt.com/business/1449875

وحسب تصريح وزير المالية، لعزيز فايد، لوكالة الأنباء الجزائرية في 29 أبريل 2024، [1]فإن قيمة الناتج الداخلي الخام للجزائر تبلغ حاليًا 32,000 مليار دج، مشيرًا إلى أن الحركية الاستثمارية والمؤشرات الاقتصادية الإيجابية ستسهم في تحقيق ناتج داخلي خام يتجاوز 400 مليار دولار خلال السنوات القليلة المقبلة.

وخلال ندوة صحفية بعنوان "مخرجات اجتماعات الربيع 2024 لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والقضايا الاقتصادية ذات الصلة"، أوضح الوزير فايد أن الجزائر تحتل حاليًا المرتبة الثالثة في إفريقيا من حيث الناتج الداخلي الخام. ومع الاستثمارات الوطنية والأجنبية والبيئة الاستثمارية الملائمة، من المتوقع أن يرتفع الناتج الداخلي الخام ليصل إلى أكثر من 400 مليار دولار.

حسب تصريحات المدير المركزي للموارد الجديدة بمجمع سوناطراك، يوسف خنفر، لوكالة الأنباء الجزائرية (وأج) في 13 فبراير 2024، فإن الجزائر تُعتبر أكبر ممون للغاز الطبيعي في حوض البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا. فقد تم تحقيق زيادة في إنتاج الغاز بأكثر من 4 مليار متر مكعب في سنة 2022، مع توقعات لزيادة إضافية تصل إلى 10 مليار متر مكعب خلال الفترة من 2024 إلى 2028.

بالإضافة إلى ذلك، تسعى الجزائر إلى تطوير مشاريع طاقة شمسية بقدرة 15,000 ميغاواط من خلال برنامج سونلغاز، مما سيسمح بتوفير كميات كبيرة من الغاز الطبيعي للاستهلاك المحلي والتصدير. من جهة أخرى، تواصل سوناطراك استكشاف حقول جديدة وتطوير الحقول الحالية، حيث تم إنجاز 163 بئرًا في السنوات الخمس الأخيرة، محققة 80 اكتشافًا جديدًا. ومن المتوقع أن يصل إجمالي إنتاج الغاز إلى 150 مليار متر مكعب بحلول عام 2025.

تُظهر هذه المؤشرات أن الجزائر ليست فقط قادرة على تلبية الطلب الوطني المتزايد، بل أيضًا على تعزيز صادراتها إلى الأسواق العالمية، مما يجعلها مؤهلة للمشاركة الفعالة في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

[1]تصريح وزير المالية عبد الغزيز فايد،الجزائر مصممة على أن تظل أكبر ممون للغاز الطبيعي في حوض البحر الأبيض المتوسطوإفريقيا،(وأج،2024/02/13)،متاح على الانترنيت ، تاريخ الاطلاع 2024/09/05، على الساعة22:30رابط المصدر:https://www.algerie.uz

I.4 انضمام الجزائر إلى اتفاقية التجارة الموجهة

لا تزال جهود الحكومة الجزائرية مستمرة لتحقيق التنمية الاقتصادية في القارة الإفريقية، وبفضل السياسة الاقتصادية المنتهجة في السنوات الأخيرة، تمكنت الجزائر من الانضمام إلى مبادرة التجارة الموجهة في إطار تجسيد اتفاقية منطقة التبادل الحر الإفريقية. يهدف هذا الانضمام إلى تصدير المنتجات الوطنية إلى الأسواق الإفريقية التي يوجد لديها فائض منها، والسعي لتوفير المنتجات التي تعاني من عجز فيها والتي تتمتع بأسعار منخفضة مقارنة بالدول الصناعية. يسهم انضمام الجزائر إلى هذه المبادرة في زيادة حجم التبادل التجاري بينها وبين شركائها من الدول الأعضاء في التكتلات الإفريقية.

وفقًا للتقرير الصادر عن الاتحاد الإفريقي خلال الدورة العادية (44) في 15 فبراير 2024 في أديس أبابا، إثيوبيا، أطلع مجلس الوزراء على التقدم المحرز في مبادرة التجارة الموجهة[1]، مؤكدًا على أهمية استمرار هذه المبادرة ضمن جدول أعمال لجنة التجارة في السلع. وفي هذا السياق وجه المجلس الأمانة العامة بوضع خطة شاملة للرصد والتقييم لتحديد حجم وقيمة السلع المتداولة في إطار المبادرة. كما شجع الدول الأعضاء التي قامت بالتداول بموجب أفضليات منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على إخطار الأمانة العامة بحجم التجارة وتقديم نسخ من شهادات المنشأ. وأوصى المجلس بمواصلة التعاون مع القطاع الخاص لتعظيم الفوائد للشركات الصغيرة والمتوسطة.

[1]تقرير الاتحاد الإفريقي، "تقرير مجلس وزراء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية"، الدورة العادية الرابعة والأربعون، 5 فبراير 2024، أديس أبابا، إثيوبيا، ص15.

IIمنهجية الدراسة

II.1نموذج الجاذبية

يُعتبر نموذج الجاذبيةل**Tinbergen** (Gravity Model of Trade) أحد النماذج الاقتصادية الأساسية المستخدمة في دراسة وتحليل تدفقات التجارة والاستثمار بين الدول. يعود الأصل الفكري لهذا النموذج إلى العالم الإنجليزي إسحاق نيوتن (1687)، الذي اقترح قانون الجاذبية العامة في الفيزياء. كان **Tinbergen** مهتمًا بالاقتصاد وبالتشابه بين الفيزياء والعلوم الاقتصادية، ونتيجة لهذا الاهتمام، قدم دراسته في عام 1928 بعنوان *"Minume Problems in Physics and Economics"*. ومنذ ذلك الحين، انتشر استخدام نموذج الجاذبية بشكل واسع لتقدير حجم التدفقات التجارية بشكل تجريبي، كما تم استخدامه لقياس آثار إنشاء التجارة أو تحويلها من خلال إجراء دراسات لتحليل أنماط وأداء التجارة الدولية. ستند فكرة هذا النموذج إلى مفهوم الجاذبية في الفيزياء، الذي ينص على أن الجاذبية بين جسمين تتناسب مع كتلهما وعكسيًا مع مربع المسافة بينهما. وهذا يعني أن قوة الجذب تزداد مع زيادة كتلة الأجسام وتتناقص مع زيادة المسافة الفاصلة بينهما."[1]

قدم **Tinbergen** في عام 1962 أساليب مبتكرة ساعدت في تطوير الطرق العملية للتحليل الاقتصادي، ولا يزال الاقتصاديون يستخدمونها في الوقت الحالي تحت اسم "الاقتصاد القياسي". ومنذ ذلك الحين، أصبح نموذج الجاذبية أداة قيمة في تحليل التجارة الدولية وتنبؤاتها. تم تطوير النموذج بشكل كبير على مر السنين ليشمل عوامل

---

[1]**Doumbe, E., & Belinga, T.** (2015). A gravity model analysis for trade between Cameroon and twenty-eight European Union countries. *Journal of Social Sciences, 3*.

Jan Tinbergen)**1903–1994**اقتصادي هولندي وأحد رواد الاقتصاد القياسي ، أوائل من طبق نموذج الجاذبية على التجارة الدولية في عام 1962،حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1969 (أول جائزة نوبل في الاقتصاد) ، مناصفةً مع الاقتصادي النرويجي راغنار فريش، وذلك لمساهمتهما في تطوير النماذج الاقتصادية الكمية.

(**Staffan Burenstam Linder**)2000–1931اقتصادي سويدي متخصص في التجارة الدولية رغم أن لندر لم يطور نموذج الجاذبية مباشرة، إلا أنه ساهم بفكرة مكملة تُعرف بـ "فرضية لندر"، ركّز لندر على دور التشابه في تفضيلات المستهلكين بين الدول في تعزيز التجارة.

متعددة تؤثر في التجارة، مثل الحجم الاقتصادي، والمسافة، والقوانين التجارية، والعوامل الثقافية، والتكنولوجيا، وغيرها. بعد أن تم تطبيق النموذج لأول مرة في مجال الاقتصاد في الدراسة التي أجراها John Tyndall و Staffan Linderفي دراساتهما حول تحليل التجارة الدولية باستخدام نموذج الجاذبية، وقدما تحليلات مهمة حول العلاقات التجارية بين الدول، بدأ الاقتصاديون في تطوير معادلة الجاذبية الأصلية عبر إضافة مجموعة من التعديلات والتطويرات على مر الزمن، والتي تضمنت عوامل جديدة أو تعديلًا للعوامل الموجودة لتحسين قدرتها التفسيرية.

من بين العديد من الاقتصاديين الذين ساهموا في دراسة وتطوير نموذج الجاذبية لتنبرجن وتطبيقه في مختلف المجالات الاقتصادية، اقترح Linneman (1966) إضافة المتغير "السكان" كأحد المتغيرات التفسيرية للتبادلات لحساب تأثيرات الحجم. في الآونة الأخيرة، قدم James Anderson (1979) و Bergstrand (1985)المبررات النظرية الأولى للنموذج من خلال دمج عوامل المقاومة التجارية مثل الأسعار وتكاليف النقل المتعددة الأطراف والتكاليف المتنوعة التي يتحملها المستهلكون[1]. كما يبين نموذج بول كروغمان (1980)[2]، الذي يُعتبر رائدًا في مجال النظريات الجديدة للتجارة الدولية، كيف أن حجم التجارة مع باقي العالم يتناسب مع حجم الاقتصاد ويتأثر سلبًا بالحواجز التجارية. بسبب ارتفاع العوائد وتكاليف النقل، يتم تشجيع الشركات على تحديد مواقع إنتاجها بالقرب من أسواقها. ونظرًا لتفضيل المستهلكين للتنوع، يكون من مصلحة كل دولة التخصص في مجموعة محددة من المنتجات (للاستفادة من اقتصاديات الحجم) واستيراد بقية السلع (لزيادة رفاهية السكان)، مما يجعل البلدان المتشابهة نسبيًا مهتمة بالتبادل التجاري.

---

[1]**Millogo, A.** (2011). *Estimation du potentiel de commerce dans l'Union du Maghreb Arabe (UMA) par un modèle gravitationnel* (Master's thesis). Université du Sud Toulon Var.

[2]Blog-Illusio. (2013, September 21). *L'équation de gravité du commerce international*. Retrieved from http://www.blog-illusio.com/article-l-equation-de-gravite-du-commerce-international-120177849

.

(James E. Anderson)أستاذ الاقتصاد في جامعة بوسطن، متخصص في التجارة الدولية والاقتصاد التطبيقي.في عام 1979، قدم أول مبررات نظرية لنموذج الجاذبية، موضحًا كيف تؤثر تكاليف التجارة والأسعار النسبية على تدفقات التجارة بين الدول.

(Jeffrey H. Bergstrand) أستاذ الاقتصاد والمالية في جامعة نوتردام في 1985، طور نموذج الجاذبية بشكل أعمق، حيث أضاف التكاليف غير المباشرة مثل تكاليف البحث عن الشركاء التجاريين والمعلومات. ساعد في ربط نموذج الجاذبية بالاقتصاد الجزئي، مما عزز دقته في تحليل تأثير السياسات التجارية، الاتفاقيات الاقتصادية، والعوائق غير الجمركية على التجارة

James Anderson (1979) et Bergstrand (1985) قدم المبررات الأولنظرية للنموذج من خلال دمج عوامل المقاومة التجارية مثل الأسعاروتكاليف النقل المتعددة الأطراف والتكاليف المتنوعة التي يتحملها المستهلكون[1]، كما يبين نموذج بول كروغمان (1980)[2] ، الذي يعد رائدًا في مجال النظريات الجديدة للتجارة الدولية، كيف أن حجم التجارة مع باقي العالم يتناسب مع حجم الاقتصاد ويتأثر سلبًا بالحواجز التجارية. بسبب ارتفاع العائدات وتكاليف النقل، يتم تشجيع الشركات على تحديد مواقع إنتاجها بالقرب من أسواقها. ونظرًا لتفضيل المستهلكين للتنوع، يكون من مصلحة كل دولة التخصص في مجموعة محددة من المنتجات (للاستفادة من اقتصاديات الحجم) واستيراد بقية السلع (لزيادة رفاهية السكان)، مما يجعل البلدان المتشابهة نسبيًا مهتمة بالتبادل التجاري.أدخل Anderson و van Wincoop (2003)[3]فكرة التبادل التجاري في الخدمات إلى نموذج الجاذبية، بالإضافة إلى توسيع نطاق العوامل المؤثرة على التبادل التجاري ليشمل العوائق غير التكلفة مثل اللغة والثقافة. اقترحا نموذج جاذبية مبررًا نظريًا يسمح بحساب «الإمكانات التجارية»، أي تدفقات التصدير النظرية عند توازن المعادلات المقدرة.

---

[1] **Millogo, A.** (2011).*Op. cit.*

[2] Blog-Illusio. (2013, September 21). *L'équation de gravité du commerce international*. Retrieved from http://www.blog-illusio.com/article-l-equation-de-gravite-du-commerce-international-120177849

.

(James E. Anderson)أستاذ الاقتصاد في جامعة بوسطن، متخصص في التجارة الدولية والاقتصاد التطبيقي. في عام 1979، قدم أول مبررات نظرية لنموذج الجاذبية، موضحًا كيف تؤثر تكاليف التجارة والأسعار النسبية على تدفقات التجارة بين الدول.

(Jeffrey H. Bergstrand) أستاذ الاقتصاد والمالية في جامعة نوتردام في 1985، طور نموذج الجاذبية بشكل أعمق، حيث أضاف التكاليف غير المباشرة مثل تكاليف البحث عن الشركاء التجاريين والمعلومات. ساعد في ربط نموذج الجاذبية بالاقتصاد الجزئي، مما عزز دقته في تحليل تأثير السياسات التجارية، الاتفاقيات الاقتصادية، والعوائق غير الجمركية على التجارة.

[3] **Arthur, J., Dray, A., & Puppetto, L.** (2020, January). *Estimation de potentiels de commerce par un modèle de gravité* (No. 2020/0181).

(**João Santos Silva**)و(**Silvana Tenreyro**) قدّما في عام 2006دراسة مؤثرة حول نموذج الجاذبية في التجارة الدولية.ساهمتهما كانت في تصحيح المشاكل الإحصائية التي تواجه التقديرات التقليدية لنموذج الجاذبية، وخاصة تحيز الانحدار الناتج عن تحويل اللوغاريتم :حيث إن الطريقة التقليدية التي تعتمد على اللوغاريتمات قد تؤدي إلى نتائج غير دقيقة عندما تكون هناك تدفقات تجارية تساوي صفرًا بين بعض الدول.

أهم التعديلات التي طرأت على نموذج الجاذبية تتضمن عوامل إضافية تؤثر على التبادل التجاري بين الدول، كما أشار Silva و .Tenreyro (2006) حيث تضمن العمل متغيرات أخرى مثل اللغة المشتركة، العوامل الثقافية، ووجود أو عدم وجود اتفاقيات تجارية ومناطق التجارة الحرة. ساهمت هذه المتغيرات الجديدة في تطوير وتحسين فعالية نموذج الجاذبية**Tinbergen** في فهم وتفسير العلاقات التجارية وتحليل عوامل الجذب والتنافس بين الدول[1].

II.1.1نموذج الجاذبية البسيط

يفسر نموذج الجاذبية المبسط للتجارة الخارجية تدفقات التجارة، بما في ذلك الصادرات والواردات، بين دولتين أو إقليمين، وذلك اعتمادًا على المتغيرات الأساسية المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي لكل من الدولتين والمسافة التي تفصل بينهما. تساهم هذه العوامل في تفسير جزء من التغيرات في التدفقات التجارية، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك عوامل أخرى قد تؤثر على حجم التجارة بين الدول.

يمكن التعبير عن نموذج الجاذبية البسيط على النحو التالي:

$$Fij = \mathrm{G} * \frac{Mi * M\mathrm{j}}{D^2\mathrm{ij}}$$

حيث أن:

i :الدولة الأولى

j: الدولة الثانية

Dij : البعد المكاني (المسافة بين الدولتين)

Mi : الكمية الاقتصادية للدولة الأولى

[1] Boumghar, M. Y. (2020). *Op. cit.P17.*

Mj : الكمية الاقتصادية للدولة الثانية

Fij : تدفق التجارة بين الدولتين

G : الثابت

II.2.1 نموذج الجاذبية الموسع

من خلال دراسة نموذج الجاذبية البسيط لتحديد محددات التدفقات التجارية، تمت إضافة العديد من المتغيرات الإضافية، مثل متوسط دخل الفرد، الحدود المشتركة، اللغة المشتركة، الروابط التاريخية، والاتفاقيات التجارية. وبناءً على هذه المتغيرات التي أُضيفت إلى الصيغة البسيطة لنموذج الجاذبية للتجارة الخارجية، تم استخدام التحليل القياسي لتحويل الدالة إلى دالة خطية.

استُخدم هذا النموذج في تحليل العلاقات التجارية الدولية لتقدير أثر المعاهدات والاتفاقيات والتحالفات على التجارة بين البلدان، بالإضافة إلى استخدامه في اختبار فعالية الاتفاقيات التجارية الدولية في تعزيز التدفقات التجارية. وفي صورته الموسعة والمطورة، يتم تمثيل النموذج رياضيًا على النحو التالي:

$$T_{ijt} = B0 + B1 \ln PIBK_{ijt} + B2 \ln Dist_{ijt} + B3 \ln POP_{ijt} + B4 \ln Border_{ijt} + B5 \ln Langage_{ijt} + B6 \ln Convention_{ijt} Histoire\ Colonial_{ijt} + B7 \ln Les\ coutumes\ et\ les\ traditions_{ijt}$$

i :مؤشر الدولة الأولى

J: مؤشر الدولة الثانية

Tij:حجم التبادل التجاري (الصادرات و الواردات بين الدولتين الأولى و الثانية)

PIBK i:الوزن أو الحجم الاقتصادي للدولة الأولى معبر عنه أو مقاس بالناتج المحلي الإجمالي لها أي PIB

PIBKi:الوزن أو الحجم الاقتصادي للدولة الثانية معبر عنه أو مقاس بالناتج المحلي الإجمالي

Popi : عدد سكان الدولة i

Popj : عدد سكان الدولة j

Dij:البعد المكاني (المسافة الجغرافية بين الدولتين الأولى و الثانية وهو عبارة مؤشر تكلفة التبادل التجاري).

Fij: متغيرات وهمية بين الدولتين iوj

Border : حدود مشتركة بين الدولتين iوj

Langage: توجد لغة مشتركة بين الدولتين iوj

Histoire Colonial التاريخ بين الدولتين iوj

Convention: اتفاقية تجارة بين الدولتين iوj

Les coutumes et les traditions العادات و التقاليد بين الدولتين iوj

II.2الإطار النظري لنماذج بيانات بانل

II.2.1 تعريف بيانات بانل(Data Panel)

تعد نماذج بيانات البانل (Panel Data Models) من الأساليب الإحصائية المتميزة التي تجمع بين البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، مما يتيح تحليل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بدقة أكبر. تُستخدم هذه النماذج لتقدير تأثير العوامل المختلفة عبر فترات زمنية متعددة، مع مراعاة التباينات الفردية أو الهيكلية بين الوحدات. وتتمثل أهمية بيانات البانل في قدرتها على الجمع بين **بُعدين** أساسيين: الأفراد أو الوحدات المختلفة (مثل الدول أو الشركات) والزمن، مما يوفر نتائج أكثر موثوقية.

تشمل هذه النماذج عدة أساليب تحليلية، مثل نموذج التأثيرات الثابتة(Fixed Effects) ونموذج التأثيرات العشوائية(Random Effects) ، حيث يُختار النموذج الأنسب وفقًا لخصائص البيانات وفرضيات البحث.

تكتسب نماذج بيانات البانل أهمية متزايدة في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بفضل قدرتها على تحليل الديناميكيات المتغيرة عبر الزمن، مع مراعاة الفروقات الفردية بين الوحدات. تُسهم هذه النماذج في تقديم رؤى معمقة حول تأثير العوامل المستقلة على المتغيرات التابعة، من خلال دمج البيانات الزمنية والمقطعية في نموذج واحد.

يُمكن لهذه النماذج أن تعالج التحديات التي تواجه البيانات التقليدية، مثل التحيز الناتج عن إغفال المتغيرات الثابتة أو الديناميكيات الزمنية.كما تتميز نماذج البانل بقدرتها على استكشاف العلاقات السببية بدقة أكبر، من خلال التحكم في التأثيرات الثابتة والمتغيرة عبر الزمن.

تعرفبيانات البانل بأنها مجموعة من البيانات التي تجمع بين خصائص البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية. ففي البيانات المقطعية، يتم دراسة سلوك عدد من الوحدات أو المفردات في نقطة زمنية واحدة، بينما في بيانات السلاسل الزمنية، يتم متابعة سلوك وحدة واحدة على مدار فترة زمنية معينة. يُطلق على هذا النوع من البيانات تسميات متنوعة، حيث يطلق عليها البعض "البيانات المدمجة"، بينما يطلق عليها آخرون "البيانات الطولية " (Longitudinal Data).

عندما تكون الفترة الزمنية متساوية لجميع المشاهدات المقطعية، يُطلق على بيانات البانل اسم "بيانات بانل متزنة " (Balanced Panel Data).أما إذا اختلفت الفترات الزمنية بين المشاهدات المقطعية، فيُطلق عليها "**بيانات** بانل غير متزنة.(Unbalanced Panel Data) "

إذا كان عدد المقاطع (**N**) أقل من عدد الفترات الزمنية(**T**) ، فإنها تُسمى "البيانات المقطعية الطويلة Long (Panel Data). أما إذا كان عدد المقاطع (**N**) أكبر من عدد الفترات الزمنية(**T**) ، فتسمى "البيانات المقطعية قصيرة المدى.(Short Panel Data) ".[1]

[1]Dong, L. (2009). *Panel data econometrics*. Kansas State University.

- Nهو عدد الوحدات عبر الزمن (مثل: الأفراد، الأسر، الشركات، الدول).
- Tهو عدد الفترات الزمنية (مثل: السنوات أو الأشهر أو الفترات الزمنية المحددة).

تختلف قيم Nو Tفي العديد من الحالات. على سبيل المثال:

- قد يكون لديناN كبير و Tصغير (عدد كبير من الوحدات عبر الزمن مع عدد محدود من الفترات الزمنية).
- أو قد يكون لدينا Nصغير و Tكبير (عدد صغير من الوحدات عبر الزمن مع عدد كبير من الفترات الزمنية).

هذه الفروق في أحجام العينات Nو Tتعتبر أمرًا بالغ الأهمية في اختيار النموذج الأنسب للتحليل. فالاختيارات النموذجية ستعتمد على حجم البيانات ونوعها، كما يمكن أن تؤثر هذه الفروق على صحة التقديرات واستنتاجات التحليل.

II.3 نماذج بيانات بانل

هي نماذج تجمع بين البيانات المقطعية وبيانات السلاسل الزمنية كما هو موضح أعلاه، وذلك على النحو التالي:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_{1i} + \beta_2 X_{2i} + \cdots + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_{1t} + \beta_2 X_{2t} + \cdots + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

$$Y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

حيث

- **المعادلة رقم:(1)** تمثل **نموذج البيانات المقطعية**.(Cross-Section Data Model)
- **المعادلة رقم:(2)** تمثل **نموذج بيانات السلاسل الزمنية**.(Time Series Data Model)
- **المعادلة رقم:(3)** تمثل **نموذج بيانات البانل**.(Panel Data Model)

حيث:

- Yit تمثل قيمة متغير الاستجابة في المشاهدة **i** عند الفترة الزمنية **t**.
- $\beta 0(i)$ تمثل قيمة نقطة التقاطع في المشاهدة **i**.
- βj تمثل قيمة ميل خط الانحدار.
- $Xj(it)$ تمثل قيمة المتغير التفسيري **j** في المشاهدة **i** عند الفترة الزمنية **t**.
- $\varepsilon(it)$ تمثل قيمة الخطأ في المشاهدة **i** عند الفترة الزمنية **t**.

تفسير معامل: β

بالنسبة لكيان معين، عندما يتغير متغير مستقل بوحدة واحدة عبر الزمن، فإن النتيجة ستزيد أو تنقص بمقدار β وحدة (بافتراض عدم تطبيق أي تحويل).

هنا، يمثل β تأثيرًا مشتركًا عبر الكيانات مع التحكم في التباين الخاص بكل كيان والزمن.

II.3.1 أنواع نماذج بيانات بانل

II.3.1.1 نموذج الانحدار التجميعي: (PRM) (Pooled Regression Model)

يُعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج بيانات بانل، حيث يتم تثبيت جميع المعاملات عبر كافة الفترات الزمنية، دون أخذ تأثير الزمن في الحسبان. عند إعادة كتابة المعادلة رقم (3) الموضحة أعلاه، نحصل على نموذج الانحدار التجميعي بالصبغة التالية:

$$Y_{it} = \beta_0 + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \ldots\ldots\ldots (4)$$

خواص النموذج

$$Var(\varepsilon_{it}) = \sigma_{\varepsilon}^{2} \; ; E(\varepsilon_{it}) = 0$$

II.3.1.2نموذج التأثيرات الثابتة :(FEM) (Fixed Effects Model)

هذا النموذج يأخذ بعين الاعتبار تغير الميل والمقطع من وحدة إلى أخرى لمشاهدات المقطع العرضي ضمن العينة المدروسة، بحيث سيتم افتراض أن المعلمات تتغير بأسلوب ثابت. وعلى هذا الأساس، تم تسميته بنموذج التأثيرات الثابتة، إذن فهي تمثل البُعد الفردي والزمني معًا لنموذج بيانات بانل. لذلك يمكن تقدير النموذج بمقارنة الأفراد مع الزمن. يكون هذا النموذج وفق الصيغة التالية:

$$Y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \ldots\ldots(5)$$

خواص النموذج

$$Var(\varepsilon_{it}) = \sigma_{\varepsilon}^{2} \; ; E(\varepsilon_{it}) = 0$$

لغرض تقدير معلمات النموذج في المعادلة رقم (5) الموضحة أعلاه، يسمح للمعلمة بالتغير بين المجاميع المقطعية. عادةً ما تُستخدم متغيرات وهمية بقدر لتجنب التعددية الخطية التامة، ثم تُستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية. ليأخذ نموذج التأثيرات الثابتة الصيغة التالية:

$$Y_{it} = \sum_{d=2}^{N} \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \ldots\ldots(6)$$

$\sum_{d=2}^{N} \alpha_d D_d$ التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع.β_0

II.3.1.3نموذج التأثيرات العشوائية :(REM) (Random Effects Model)

يتمثل النموذج ذو الأثر الفردي والزمني في أن طريقة التقدير الملائمة في هذا النوع من النماذج هي طريقة المربعات الصغرى العشوائية، حيث يتغير الثابت عشوائيًا. وإذا تم العثور على الأثر العشوائي في كل من العامل المعمم (GLS)، يتم ربط التقدير بين الأفراد (Between) والتقدير داخل الأفراد .(Within) ويأخذ النموذج الصيغة التالية

$$Y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + v_i + \varepsilon_{it} \ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

حيث:

vj: يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i

لهذا السبب، يُطلق على نموذج التأثيرات العشوائية أحيانًا نموذج مكونات الخطأ المركب (Error Components Model)

حيث يعامل معامل القطع $\beta 0(i)$ كمتغير عشوائي له معدل مقداره μ

خواص النموذج:

$$Var(\varepsilon_{it}) = \sigma_{\varepsilon}^{2} \; ; E(\varepsilon_{it}) = 0$$
$$Var(v_{it}) = \sigma_{\varepsilon}^{2} \; ; E(v_{it}) = 0$$

II.3.2 المفاضلة بين أنواع نماذج بيانات بانل

للمفاضلة بين أنواع نماذج بيانات بانل باستخدام الاختبارات التالية[1]

II.3.2.1اختبار:F–Fisher

يُستخدم هذا الاختبار للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات الثابتة .(FEM) إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية **F**أكبر من القيمة المجدولة، يتم رفض فرضية العدم التي تفيد بأن نموذج الانحدار التجميعي هو الأنسب، ويتم قبول الفرضية البديلة التي تشير إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأكثر ملاءمة. والعكس صحيح إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة المجدولة.

II.3.2.2اختبارHausman

يُستخدم هذا الاختبار للمقارنة بين نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية .(REM) إذا كانت قيمة P–Valueالمرتبطة بإحصائية Chi–squareأقل من مستوى الدلالة المحدد، يتم رفض فرضية العدم التي تفيد بأن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأنسب، ويتم قبول الفرضية البديلة التي تشير إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل. والعكس صحيح إذا كانت القيمة أكبر من مستوى الدلالة.

في حال أظهرت نتائج اختبار F–Fisherأن نموذج الانحدار التجميعي هو الأنسب، يتم الاكتفاء بهذه المرحلة. أما إذا أشارت النتائج إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب، فيتم الانتقال إلى إجراء اختبار Hausman للتحقق من مدى ملاءمة نموذج التأثيرات الثابتة مقارنة بنموذج التأثيرات العشوائية.

---

[1]بن عمرة عبد الرزاق، خطوات تطبيق تقنية Panel Data model باستخدام EVIEWS10، جامعة فرحات عباس،05 جانفي 2021، ص02.

اختبار(Fisher's Test) F في الإحصاء والاقتصاد لاختبار **مدى دلالة الفروقات بين المجموعات**، خاصة عند مقارنة نماذج الانحدار وتحديد ما إذا كانت المتغيرات المستقلة تفسر التغيرات في المتغير التابع بشكل معنوي.

اختبارHausman هو اختبار إحصائي يُستخدم في **نماذج الانحدار القياسي(Regression Models)** لمقارنة **التقديرات العشوائية (Random Effects)والتقديرات الثابتة(Fixed Effects)** في البيانات الطولية.(Panel Data) .

II.4 تعريف متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

II.4.1تعريف متغيرات الدراسة

يمكننا تحديد المتغير التابع والمتغير المستقل على النحو التالي:

المتغير التابع (Dependent Variable) :حجم التبادل التجاري بين الجزائر وبقية دول منطقة التبادل الحر الأفريقية. يُعبر عن حجم التبادل التجاري(EC) عادةً بالقيمة النقدية للصادرات والواردات بين الدول، أو بالرقم الإجمالي للتجارة الخارجية

المتغير المستقل (Independent Variables)يمكن أن يشمل المتغير المستقل عدة عوامل تؤثر على تدفقات التجارة بين الدول. بعض هذه العوامل قد تشمل:

- الحجم الاقتصادي لكل دولة (PIB K): ويمكن قياس ذلك عادة بالناتج المحلي الإجمالي (الناتج الداخلي الخام) لكل دولة.
- المسافة الجغرافية بين الدول(Dist):هي المسافة الجغرافية التي تربط بين المحاور الاقتصادية للتجارة أو المسافة بين العواصم مقاسة بالأميال البحرية أو البرية.
- السكان(POP): يمثل مجموع الأفراد الذين يعيشون في منطقة جغرافية معينة، سواء كانت دولة، مدينة، أو قرية. يُعتبر السكان العامل الأساسي في تحديد احتياجات المجتمع وتخطيط التنمية.

II.4.2مصادر البيانات

تم استخدام بيانات سنوية تغطي الفترة الزمنية (2003-2017)

الجدول (01–ف03) مصادر البيانات الخاصة بالدراسة القياسية

حجم التجارة البينية الافريقية	https://www.trademap.org/Index.aspx
المساحة وعدد السكان	https://comesa.opendataforafrica.org/?lang=fr https://comesa.opendataforafrica.org/?lang=fr
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	https://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile
المسافة بين الدولتين	https://ar.distance.to
الناتج المحلي الاجمالي	https://data.worldbank.org

III دراسة قياسية لإمكانية التكامل اقتصادي الأفرو–جزائري في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية باستخدام نموذج الجاذبية و التقدير لنماذج بانل

إعتمدت هذه الدراسة على مراجعة وتحليل مجموعة من الدراسات السابقة التي استخدمت نموذج الجاذبية في تقييم إمكانيات التكامل الاقتصادي الإفريقي والتأثيرات المحتملة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية .(AfCFTA) ومن بين أبرز هذه الدراسات نذكر:

- Edris H. Seid (2013)
- Fatima Taleb (2015)
- Mengesha Yayo & Sisay Asefa (2016)
- Antoine Bouët, Lionel Cosnard & David Laborde (2017)
- Sobande, Olatunji Abdul (2019)
- Boumghar Mohamed Yazid (2020)
- Kahina Mehidi & Kamel Oukaci (2022)
- Djekindi Milka (2024).

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة إمكانية تحقيق تكامل اقتصادي في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بين الجزائر ومجموعة الدول الإفريقية. يسعى التحليل إلى تحديد مدى قدرة الجزائر على الاستفادة من الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، إضافةً إلى استكشاف أهم المكاسب المحتملة التي يمكن أن تحققها.

- تم اختيار الدول الأعضاء في التكتلات الاقتصادية الإفريقية الجهوية التي تربطها علاقات تجارية مع الجزائر، وذلك على النحو التالي:
- اتحاد المغرب العربي :(UMA) تونس، ليبيا
- السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا :(COMESA) مصر، جيبوتي
- تجمع الساحل والصحراء :(CEN-SAD) النيجر، توغو
- المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا :(ECOWAS) السنغال، تنزانيا
- تجمع شرق إفريقيا :(EAC) الغابون، جمهورية الكونغو الديمقراطية
- المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا :(ECCAS) أنغولا
- الهيئة الحكومية للتنمية :(IGAD) مالي، كينيا
- مجموعة تنمية الجنوب الإفريقي :(SADC) جنوب إفريقيا، زيمبابوي
- الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا :(UEMOA) بنين، بوركينا فاسو

سوف نقوم بتقدير نماذج بانل، نماذج التأثيرات الثابتة والعشوائية وذلك بالاعتماد على النموذج كمايلي:

$$EC = \text{B0+B1 Ln PIBK ijt+ B2 Ln Dist ijt+ B3 Ln POPijt}$$

III.1نتائج التقدير لنماذج بانل

III.1.1تقدير نموذج التأثيرات الثابتة

إن النمذجة الرياضية لحالة عدم التجانس تتمثل في تقدير نماذج التأثيرات الفردية الثابتة، وتقوم هذه النماذج على صيغة التجانس على مستوى تأثير أو مساهمة العوامل المفسرة للظاهرة المدروسة وعدم تطابق أو تجانس باقي العوامل الأخرى المفسرة لها والمعبر عنها في الحدود الثابتة. وفي إطار هذا النموذج فإن هذه التأثيرات تعتبر تأثيرات ثابتة ومحددة (أي معرفة).

وفي سياق هذا التحليل الخاص بدراسة تأثير الحجم الاقتصادي لكل دولة(PIB K)، المسافة (Dist)،عدد السكان (POP)فيحجم التجارة البينية (EC)، لمجموعة الدول المعبر عنها على شكل بيانات عينات زمنية Panel. فيمكن تقدير نموذج التأثيرات الفردية الثابتة لمجموعة الدول الافريقية المدروسة.

باستخدام برنامج Eviews نحصل على النتائج التالية:

الجدول (02–ف03): نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة

Dependent Variable: EC

Method: Panel Least Squares

Periods included: 15

Cross-sections included: 14

Total panel (balanced) observations: 210

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIBK	-0.006474	0.106293	-0.060911	0.9515
Dist	-105046.7	59450.05	-1.766975	0.0788
POP	0.001615	0.001877	0.860082	0.3908
C	3.53E+08	2.00E+08	1.767204	0.0788

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)			
R-squared	0.746368	Mean dependent var	75876.17
Adjusted R-squared	0.725342	S.D. dependent var	180436.6
S.E. of regression	94562.90	Akaike info criterion	25.82941
Sum squared resid	1.73E+12	Schwarz criterion	26.10036
Log likelihood	-2695.088	Hannan-Quinn criter.	25.93894
F-statistic	35.49664	Durbin-Watson stat	0.541247
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews.10

من خلال هذه النتائج، يمكن ملاحظة وجود علاقة عكسية وغير معنوية بين حجم التجارة البينية الإفريقية (EC)ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (PIBK) لمجموعة الدول المدروسة. كما توجد علاقة عكسية ومعنوية بين المسافة و (EC)عند مستوى معنوية قدره 10%، حيث تشير النتائج إلى أن زيادة قدرها وحدة واحدة في المسافة تؤدي إلى انخفاض قدره -105046.7 في(EC) ، الإضافة إلى ذلك، توجد علاقة طردية وغير معنوية بين النمو السكاني ومستوى(EC)

III .2.1 تقدير نموذج التأثيرات العشوائية

سنحاول الآن تقدير الصيغة الأخرى لحالة عدم التجانس بالنسبة للتأثيرات الفردية، وهي صيغة التأثيرات الفردية العشوائية أو صيغة الأخطاء المركبة. يعبر هذا النموذج عن العوامل المؤثرة التي تتسم بوجود نوع من العشوائية، ويعتمد على فرضية عدم وجود ارتباط بين التأثيرات الفردية غير الملاحظة للدول ومحددات حجم التجارة البينية الإفريقية:

حيث أن: $\varepsilon_{it} = a_{0i} + V_{it}$ والذي يمثل حد الأخطاء المركبة.

a_{0i} : يمثل حد التأثيرات الفردية العشوائية.

كما وسبق أن أشرنا في الجانب النظري، فهذا النموذج يقدر باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة MCG نظرا لعدم توفر فرضية غياب الارتباط الذاتي بين الأخطاء $Cov(\varepsilon_{it}, \varepsilon_{it}) \neq 0$ والذي عود إلى طبيعة حد الخطأ ε_{it} المركبة.

وباستخدام برنامج Eviews 10، تم الحصول على النتائج التالية:

الجدول (03–ف03): نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية

Dependent Variable: EC
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Periods included: 15
Cross-sections included: 14
Total panel (balanced) observations: 210
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIBK	-0.023946	0.047551	-0.503592	0.6151
Dist	-39.11877	23.32319	-1.677248	0.0950
POP	0.002147	0.001260	1.704065	0.0899
C	154490.7	86112.73	1.794052	0.0743

Effects Specification

	S.D.	Rho
Cross-section random	148167.0	0.7106
Idiosyncratic random	94562.90	0.2894

Weighted Statistics

R-squared	0.622947	Mean dependent var	12337.04
Adjusted R-squared	0.608718	S.D. dependent var	95128.39
S.E. of regression	94712.81	Sum squared resid	1.85E+12
F-statistic	1.612709	Durbin-Watson stat	0.498617
Prob(F-statistic)	0.187538		

Unweighted Statistics

R-squared	0.230141	Mean dependent var	75876.17
Sum squared resid	5.24E+12	Durbin-Watson stat	0.175892

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews.10

من خلال هذه النتائج، يمكن ملاحظة وجود علاقة عكسية وغير معنوية بين حجم التجارة البينية الإفريقية (EC)ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (PIBK) لمجموعة الدول المدروسة. كما توجد علاقة عكسية ومعنوية بين المسافة (Dist) و (EC)عند مستوى معنوية قدره 10%، حيث تشير النتائج إلى أن زيادة قدرها وحدة واحدة في المسافة تؤدي إلى انخفاض قدره 39.11877- في (EC) بالإضافة إلى ذلك، توجد علاقة طردية ومعنوية بين النمو السكاني و (EC)عند مستوى معنوية قدره 10%، حيث تشير النتائج إلى أن زيادة قدرها وحدة واحدة في النمو السكاني تؤدي إلى زيادة قدرها 0.002147 وحدة في(EC) .

من خلال النتائج المحصل عليها يمكن ملاحظة وجود تقارب بين تقديرات لنموذج التأثيرات العشوائية والتقديرات السابقة للتأثيرات الفردية، قد يرجع ذلك إلى وجود ارتباطات بين التأثيرات الفردية عموما والمتغيرات المفسرة.
أما التأثيرات الفردية لمجموعة الدول الافريقية المدروسة، فهي تصف درجة التقارب في التأثير، وهي تعتبر ذات طبيعة عشوائية، وبهذا فإن نموذج التأثيرات العشوائية أو الأخطاء المركبة، يقوم على أساس أن العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغيرات المفسرة لا تكون ثابتة وإنما ذات طبيعة عشوائية.

III .3.1إجراء اختبار Hausman

يستعمل هذا الاختبار من أجل التشخيص النهائي لطبيعة التأثيرات الفردية، وبالتالي التحديد الملائم لنموذج بيانات العينات الزمنية. وفي الوقت نفسه يسمح بالتأكد من غياب التأثيرات الفردية المميزة لكل دولة والتي قد تكون مرتبطة بالمتغيرات المفسرة، بحيث يمكن أن يوجد نوع من الارتباط بين التأثيرات الفردية الغير ملاحظة للدول ومحددات حجم التجارة البينية الافريقية، ففي حالة عدم وجود ارتباط فإن أفضل طريقة للتحليل تتم انطلاقا من نموذج تأثيرات عشوائية وفي الحالة الأخرى فيتم التقدير باستعمال نموذج التأثيرات العشوائية.

ونقوم ببناء هذا الاختبار من خلال إجراء اختبار المعنوية للفروق بين تقديرات Within لنموذج التأثيرات الفردية الثابتة، وتقديرات طريقة MCG لمعلمات نموذج التأثيرات العشوائية، ويتم ذلك تحت الفرضيتين التاليتين:

$$H_0 : a_{Within} - a_{MCG} = 0$$

$$H_1 : a_{Within} - a_{MCG} \neq 0$$

حيث أن a يمثل شعاع معلمات نموذج الدراسة للمتغيرات المفسرة (b_1, b_2).

وإحصائية الاختبار تعطى بالصيغة التالية:

$$H = (a_{LSDV} - a_{MCG})'[Var(a_{LSDV}) - V(a_{MCG})]^{-1}(a_{LSDV} - a_{MCG})$$

وإحصائية H تتبع توزيع كلي مربع x^2 أما القيمة المجدولة عند درجة حرية 2 واحتمال 5% هي:

$$x^{2\,0.05}_{(2)} = 5.99$$

كما يمكن إجراء هذا الاختبار باستخدام برنامج Eviews، والذي يسمح بحساب إحصائية الاختبار المباشر كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (04–ف03): نتائج اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: EQ01
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	3.653639	3	0.3014

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

بما أن القيمة المحسوبة لإحصائية Hausman(3.65) أكبر من القيمة الجدولية $\chi^{2\,0.05}_{(2)}$ ،H واحتمال أكبر من 0,05، فإنه يتم قبول الفرضية H_0 ، ويتم قبول صيغة نموذج التأثيرات العشوائية وبالتالي فإن نموذج التأثيرات العشوائية يعتبر الصيغة الملائمة لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة.

إن استعمال النماذج الخاصة بمعطيات أو بيانات العينة الزمنية Panel ينتج عنه عدة مشاكل، فعند معالجة هذه المعطيات يتم أولا التحقق من طبيعة صيغة Panel، أي إذا كانت تقبل نموذج موحد، أو تأخذ تقديرات لكل عينة فردية. في الواقع العملي فإن الطريقة الأكثر استعمالا سواء بالنسبة لنموذج التأثيرات الفردية أو العشوائية، ترتكز على فرضية تجانس معاملات المتغيرات المفسرة والمشكل المتعلق بهذه الفرضية، يكمن في واقع تلخيص كل المعلومات المميزة لكل عينة فردية (individu) في نموذج موحد، مع إهمال حالة عدم التجانس مركبات أو خصائص هذه الوحدات وبإضافة إلى أن معظم السلاسل الممثلة لما تتميز بوجود نوع من العشوائية أو الاتجاه المحدد في سلوكها، وبالتالي فهي تتميز بنوع من عدم الاستقرارية هذا ما ينتج عنه عموما الحصول على تقديرات متحيزة. وعليه فمن الضرورة إجراء اختبارات جدر الوحدة والتأكد من شروط الاستقرارية وهذا ما يتطلب القيام بتحليل آخر لوجود علاقات التكامل المتزامن من خلال إجراء اختبارات التكامل المتزامن ومن ثم تقدير النماذج الملائمة لهذا النوع من المتغيرات والمتمثلة في نماذج تصحيح الخطأ، من أجل ذلك سنعمد في الفقرة الموالية لتحليل انطلاقا من دراسة خصائص السلاسل الزمنية لبيانات Panel.

III.2دراسة حالات الاستقرارية وعلاقات التكامل المتزامن

إن تحليل التكامل يحمل عدة خصائص إحصائية مهمة، أهمها خاصية التقارب لتقديرات علاقات المدى الطويل، كما قد تم الإشارة إليه سابقا فإن نماذج الانحدار لبيانات العينات الزمنية Panel لا تأخذ بعين الاعتبار صيغة الانحدار الذاتي، وكذا إمكانية أو حالة وجود جدر الوحدة (عدم الاستقرارية) حيث أن فرضية تجانس معاملات المتغيرات المفسرة لهذه النماذج (التأثيرات الثابتة والعشوائية)، تهمل حالة أو خاصية عدم التجانس لمركبات الوحدات الفردية (الدول).

وبهذا فإن دراسات علاقات التكامل المتزامن تسمح بالأخذ بعين الاعتبار حالات عدم التجانس، كما تساعد على تقدير التغيرات في المدى القصير والطويل (نموذج أشعة تصحيح الخطأ)، وقبل تقدير هذه العلاقات لابد أولا من التحقق أن المتغيرات لا تتصف بالاستقرارية، مع قبول وجود خاصية التكامل المتزامن.

وفي إطار هذه الدراسة، فإن تحليل حالات الاستقرارية والتكامل المتزامن سيتم انطلاقا من مدخلين:

- المدخل الكلاسيكي الفردي بأخذ كل دولة على حدا وهذا في المجموعة الثانية دول شمال إفريقيا بعدما توصلت نتائج اختبار التوصيف (التجانس أو عدم التجانس) لـ Hsiao الي وجود عدم تجانس كلي
- المدخل الحديث لدراسات علاقات التكامل المتزامن لبيانات العينات الزمنية Panel وهذا في المجموعة الثانية دول.

III .1.2مدخل البيانات المجمعة أو المركبةبيانات العينات الزمنية(Panel)

سنحاول من خلال هذا المدخل تطبيق اختبار جذر الوحدة واختبارات التكامل المتزامن في مفهومها الجديد الخاص ببيانات العينات الزمنية Panel.

III.2.2 اختبارات جذر الوحدة

ومن أجل دراسة وتقدير علاقة المدى الطويل بين كل حجم التجارة البينية للدول الافريقية كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة التالية: نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام،السكان، المسافة، نفترض قبل ذلك عدم استقرارية متغيرات نموذج بيانات Panel، ومن أجل ذلك سنحاول تطبيق مبدأ اختبارات جذر الوحدة لبيانات Panel، في هذا الإطار يوجد عدة اختبارات، سنعمد إلى تطبيق ثلاثة اختبارات وهي:

اختبار Levin et Lin الذي يقوم على فرضية تجانس جذر الوحدة بالنسبة لكل العينات الفردية (الدول) واختبار IPS الذي قوم على فرضية عدم تجانس جذر الوحدة، وكلا الاختبارين يستعملان تحت الفرضية العدمية لعدم الاستقرارية، أما الاختبار الثالث فهو اختبار Hadri الذي يقوم على الفرضية العدمية للاستقرارية.
ونتائج مختلف الاختبارات ملخصة في الجدول على المتغيرات بالنسبة للمستوى الأول ومن ثم الفروق الأولى.[1]

الجدول (05–ف03): نتائج إختبار جدر الوحدة لبيانات Panel

	اختبار LL		اختبار IPS		اختبار Hadri	
	المستوى	الفروق الأولى	المستوى	الفروق الأولى	المستوى	الفروق الأولى
EC	1.09	-10.53***	-0.33	-6.80***	4.40	0.559*
PIBK	-1.059	-9.14***	2.073	-6.01***	6.98	2.29*
ADS	-0.15	-13.30***	0.65	-1.67***	6.48	0.32 **
POP	1.73	-9.73***	0.35	-9.83***	3.16	-1.27*

***، **، * الاستقرارية عند مستوى احتمال 1 %،5% ،10 %،

[1]– مع الإشارة إلى أن اختبار L.L IPS يتم تحت شكلين، بوجود تأثيرات فردية، وتأثيرات زمنية فردية، وكذلك الحال بالنسبة لاختبار Hadri للاستقرارية.

إن نتائج اختبارات الفرضية العدمية لوجود جذر الوحدة (IPS, LL) المطبقة على مختلف باستخدام برنامج Eviews 10، تشير إلى أن كل السلاسل غير مستقرة في مستواها الأولى سواء بوجود اتجاه فردي أو تأثيرات فردية، وبهذا يتم المرور إلى الفروق الأولى، والتي تعتبر مستقرة كلها.

أما بالنسبة لاختبارHadri المتعلق بالفرضية العدمية للاستقرارية تشير النتائج على مستوى المجموعة إلى عدم استقرار كل المتغيرات في مستواها الأول، بينما يتم الحصول على استقرارية السلاسل بإجراء الفروق الأولى، عموما يمكن القول أن كل السلاسل مستقرة عند الفروق الأولى، وعليه يمكن قبول خاصية التكامل عند الدرجة الأولى I(1).

تم إجراء اختبارات جذر الوحدة لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) لتقييم سكونية المتغيرات : EC، PIBK، Dist، و POP .

III.2.3اختبار التكامل المتزامن

بعد التأكد من درجة تكامل معطيات Panel للمجموعة المدروسة، ومن خلال إجراء اختبارات جذر الوحدة، سنقوم الآن باختيار إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات من خلال تطبيق اختبار Pedroni، في المرحلة الأولى نعمل على تحقيق اختبار Pedroni (1999)، والذي يأخذ بعين الاعتبار حالة عدم التجانس بين الوحدات (الدول)، كما يقدم مجموعتين من الاختبارات، المجموعة الأولى تضم أربعة إحصائيات تساعد على اكتشاف إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات في كل دولة، والمجموعة الثانية تضم ثلاث إحصائيات محسوبة على أساس متوسطات الإحصائية الفردية لجميع العينات، وهذه المجموعة تمكننا من تحديد إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن فيما بين الدول.

وباستخدام برنامج Eviews 10 حصلنا على النتائج التالية:

الجدول (06–ف03) :نتائج اختبار التكامل المتزامن

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: EC PIBK ADS POP
Included observations: 210
Cross-sections included: 14
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic intercept or trend
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

			Weighted	
	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-1.765136	0.9612	-1.643937	0.9499
Panel rho-Statistic	-0.067817	0.4730	-0.486072	0.3135
Panel PP-Statistic	-2.130024	0.0166	-3.830093	0.0001
Panel ADF-Statistic	-4.077833	0.0000	-5.075923	0.0000

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	0.382438	0.6489
Group PP-Statistic	-6.445036	0.0000
Group ADF-Statistic	-5.585161	0.0000

Cross section specific results

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

إن قراءة اختبار Pedroni، تعتمد على قيمة الاحتمال المرافقة لكل إحصائية محسوبة بحيث يمكن ملاحظة: بالنسبة لمجموعة الدول، من بين سبع (7) إحصائيات، نجد أربع إحصائيات بقيمة احتمال أقل من 5%. الأولى هي إحصائية (Panel PP-statistic) بقيمة -2.13 واحتمال 0.01، والإحصائية الثانية (Panel ADF- statistic)بقيمة -4.07 واحتمال 0.00، وهما مرتبطتان بالبعد الفردي (العيني)، وبالتالي يتم قبول وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات لكل دولة في المجموعة.

أما الإحصائية الثالثة (Group ADF-statistic) بقيمة -5.58 واحتمال 0.00، والإحصائية الرابعة (Group PP-statistic)بقيمة -6.44 واحتمال 0.00، فهما مرتبطتان بالبعد البيني (بين الدول)، وعليه يتم قبول وجود علاقة تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة بين الدول المختلفة في المجموعة.

III.3 منهجية التقدير

III .3.1طريقة المربعات الصغرى المصححة كليًا(FMOLS)

قام كل من Philipsو Hansen (1990)وPhilipsو Moon (1990) بتصميم طريقة أفضل من طريقة المربعات الصغرى العادية للحصول على تقدير أمثل لانحدارات التكامل المشترك(BUMو Jeon2005)، وعرفت هذه الطريقة بنه .FMOLS تتميز هذه الطريقة بقدرتها على حل مشكلة الارتباط الذاتي وتحايز المعلمات. تعمل هذه الطريقة على اختيار قيم المعاملات المقدرة من بعض القيم الزائفة باستخدام طريقة التقدير الأولى(OLS) ، والهدف من استخدامها هو الحصول على أعلى كفاءة في التقدير. تتلائم هذه الطريقة وتقدم نتائج أفضل، خاصة مع العينات الكبيرة. كما تتطلب هذه الطريقة في عمليات التقدير تحقق شرط التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

بعد التحقق من وجود علاقات التكامل المشترك طويلة المدى بين متغيرات نموذج الدراسة، ننتقل إلى الخطة الثانية من خلال تقدير نموذج الدراسة باستخدام هذه الطريقة الحديثة والأسلوب المناسب لطبيعة النتائج والبيانات ومتغيرات النموذج. وجاء التقدير على النحو التالي كما هو موضح في الجدول.

الجدول (07–ف03) نتائج **مقدرات معلمات الأجل الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا**

C
Method: Panel Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Periods included: 14
Cross-sections included: 5
Total panel (balanced) observations: 70
Panel method: Grouped estimation
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimates (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth)
Warning: one more more cross-sections have been dropped due to estimation errors

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIBK	189.5679	85.00571	2.230061	0.0300
Dist	-17203092	2590614.	-6.640546	0.0000
POP	1.483100	0.195367	7.591357	0.0000

R-squared	0.60531	Mean dependent var	201598.1
Adjusted R-squared	0.55785	S.D. dependent var	266922.7
S.E. of regression	6.90E+10	Sum squared resid	2.52E+23
Long-run variance	2.00E+09		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال هذه النتائج، يمكن أن نلاحظ أن هناك علاقة طردية ومعنوية بين(EC)ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام لمجموعة الدول الإفريقية(PIBK)، بحيث تؤدي الزيادة بمقدار وحدة واحدة من نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام إلى زيادة قدرها 189.5679 وحدة في(EC)في المدى الطويل، ولكن هذا التأثير معنوي إحصائيًا (قيمة الاحتمالية = 0.0300).

وكذلك، هناك علاقة عكسية ومعنوية بين(Dist)و(EC)، حيث تشير النتائج إلى أن زيادة وحدة واحدة في(Dist)ترتبط بانخفاض قدره 17,203,092 في(EC)في المدى الطويل.

كما يوجد علاقة طردية ومعنوية بين النمو السكاني (EC)، بحيث تؤدي الزيادة بمقدار وحدة واحدة من النمو السكاني إلى زيادة قدرها 1.4831 وحدة في(EC)في المدى الطويل.

نلاحظ أن معامل التحديد$R^2 = 0.60$ ، وبالتالي تساهم المتغيرات المستقلة (PIBK, Dist, Pop) بنسبة 60% في تفسير المتغير التابع(EC)، بينما تمثل النسبة المتبقية 40% مساهمة المتغيرات المستقلة الأخرى التي لم تدرج في النموذج.

III .2.3 نموذج أشعة تصحيح الخطأ (VECM) لبيانات العينات الزمنية(Panel)

وفي إطار دراسة بيانات panel فإن تمثيل نموذج أشعة تصحيح الخطأ، يتم تعميمه بإدخاله البعد الفردي i(i=1,…,N)، في شكل نظام متكامل لـ k متغير و p درجة تأخر، هذه الصيغة الجديدة تسمح بالأخذ بعين الاعتبار وجود للحركية أو الديناميكية بين العينات الفردية (inter individuelles)، بمعنى أن معدل النمو لمتغير داخلي ما لعينة فردية i يمكن أن يعتمد على متغيرات داخلية لنفس العينة الفردية i (سواء بنسبة لعلاقة التكامل المتزامن $\beta'_{ik}\, t-1$ أو الحركية في المدى القصير $B\Delta y$). وفي نفس الوقت يعتمد على متغيرات داخلية للعينات الأخرى لقاعدة بيانات panel.[1]2

ليكن y_{it} شعاع k متغير متكاملة من الدرجة I(1) ملاحظة من أجل كل عينة i=1,…,N خلال الفترة t=1,…,T

$$y_{it} = \left(y_{it}^{(1)},\ldots, y_{it}^{(k)}\right)'$$

ونرمز لـ y_t للشعاع المركب ذو البعد (NK,1) لمتغير العينات الفردية حيث أن:

وبذلك وجود علاقة تكامل متزامن متجانسة، فإنه يمكن افتراض وجود معاملات θ_i و β_{ij} غير متجانسة بالنسبة للعينات i.

[1] Hurlin, C., & Mignon, V. (2007). *Une synthèse des tests de co-intégration sur données de panel*. Économie et Prévision, (2007), 244.

الجدول (08–ف03)نموذج أشعة تصحيح الخطأ (VECM) لبيانات العينات الزمنية (Panel)

Vector Error Correction Estimates
Included observations: 182 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
EC(-1)	1.000000
PIBK(-1)	-0.009663 (0.07426) [-0.13012]
Dist (-1)	41.25536 (32.3960) [1.27347]
POP(-1)	-0.014841 (0.00264) [-5.61787]
C	203633.5

Error Correction:	D(EC)	D(PIBK)	D(ADS)	D(POP)
CointEq1	-0.315623 (0.11628) [-2.71433]	-0.006231 (0.00636) [-0.98043]	2.85E-08 (1.7E-08) [1.63443]	-1.348583 (0.26689) [-5.05300]
D(EC(-1))	-0.005455 (0.07442) [-0.07330]	0.001396 (0.02684) [0.05203]	1.24E-08 (7.4E-08) [0.16876]	-0.718644 (1.12704) [-0.63764]
D(PIBK(-1))	-0.024929 (0.19791)	0.251518 (0.07137)	7.92E-08 (2.0E-07)	1.261780 (2.99717)

	[-0.12597]	[3.52390]	[0.40522]	[0.42099]
D(Dist (-1))	-100533.9	9774.681	-0.017621	35198.53
	(76951.4)	(27752.6)	(0.07603)	(1165386)
	[-1.30646]	[0.35221]	[-0.23177]	[0.03020]
D(POP(-1))	-0.015090	0.000758	-3.89E-10	0.057181
	(0.00516)	(0.00186)	(5.1E-09)	(0.07816)
	[-2.92399]	[0.40726]	[-0.07628]	[0.73161]
C	13161.62	2315.947	0.004574	597072.1
	(6018.20)	(2170.47)	(0.00595)	(91142.3)
	[2.18697]	[1.06703]	[0.76930]	[6.55099]
R-squared	0.457714	0.083677	0.020173	0.187429
Adj. R-squared	0.430944	0.057645	-0.007663	0.164345
Sum sq. resids	8.09E+11	1.05E+11	0.789177	1.85E+14
S.E. equation	67778.01	24444.20	0.066962	1026460.
F-statistic	2.155956	3.214409	0.724724	8.119316
Log likelihood	-2279.763	-2094.151	236.8634	-2774.372
Akaike AIC	25.11827	23.07859	-2.536961	30.55354
Schwarz SC	25.22390	23.18421	-2.431334	30.65917
Mean dependent	3105.380	3695.417	0.004560	634950.3
S.D. dependent	68851.67	25180.75	0.066707	1122867.
Determinant resid covariance (dof adj.)		1.27E+28		
Determinant resid covariance		1.11E+28		
Log likelihood		-6909.460		
Akaike information criterion		76.23583		
Schwarz criterion		76.72875		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

يُلاحظ أن معامل حد تصحيح الخطأ سالب (-0.31) ومعنوي(t = -2.71) ، مما يؤكد صحة تصحيح الخطأ. وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع، المتمثل في (EC)، يستغرق ثلاث فترات للوصول إلى وضع التوازن في الأجل الطويل. كما تُظهر النتائج أن 31% من انحراف(EC)عن مستوى التوازن في المدى الطويل سيتم تصحيحه كل عام.

III .4نتائج الدراسة

تم تطبيق نموذج الجاذبية للفترة الممتدة بين 2003و2017 على 14دولة من التكتلات الاقتصادية الإفريقية الجهوية بهدف دراسة إمكانية تحقيق التكامل الاقتصادي في ظل منطقة التبادل الحر الإفريقية، وذلك باستخدام نماذج بانل.

أظهرت **نتائج نموذج التأثيرات الثابتة** ما يلي:

- علاقة عكسية وغير معنوية بين حجم التجارة البينية الإفريقية(EC) ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (PIBK)، مما يشير إلى أن ارتفاع مستوى الدخل الفردي قد لا يكون المحدد الأساسي لنمو التجارة البينية في إفريقيا.
- علاقة عكسية ومعنوية عند مستوى 10%بين المسافة(Dist) و(EC) ، حيث تؤدي زيادة المسافة بوحدة واحدة إلى انخفاض (EC)بمقدار 105046.7- وحدة، مما يؤكد أن التباعد الجغرافي يحد من تدفق التجارة البينية الإفريقية.
- علاقة طردية وغير معنوية بين النمو السكاني و(EC) ، مما يشير إلى أن زيادة عدد السكان لا تؤدي بالضرورة إلى تعزيز التجارة البينية في ظل الظروف الحالية.

أظهرت **نتائج نموذج التأثيرات العشوائية** ما يلي:

- وجود علاقة عكسية وغير معنوية بين (EC)و (PIBK)، مما يعكس أن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لا يترجم بالضرورة إلى تعزيز التجارة داخل القارة، على عكس ما يُلاحظ في بعض المناطق الاقتصادية المتكاملة عالميًا. يمكن تفسير ذلك من خلال:

- الطبيعة الريعية المتشابهة للاقتصادات الإفريقية، حيث لا تزال العديد من الدول تعتمد على تصدير الموارد الأولية بدلاً من تعزيز التبادل التجاري داخل القارة.
- توجه الدول ذات الدخل المرتفع نحو التجارة مع الأسواق الخارجيةالغير الإفريقية، مما يقلل من مستوى التجارة البينية الإفريقية.

أهمية الجغرافيا والبنى التحتية في التجارة الإفريقية

- أكدت النتائج أن المسافة الجغرافية تؤثر سلبًا على التجارة البينية، حيث أظهر نموذج التأثيرات العشوائية أن زيادة المسافة بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض (EC)بمقدا39.11877- وحدة .يشير هذا إلى أن ضعف البنية التحتية والنقل بين الدول الإفريقية يمثل عائقًا رئيسيًا أمام التكامل التجاري.

تأثيرالنمو السكاني على التجارة البينية الإفريقية

- كشفت النتائج عن علاقة طردية ومعنوية عند مستوى 10%بين النمو السكاني و(EC)، حيث تؤدي زيادة وحدة واحدة في معدل النمو السكاني إلى ارتفاع (EC)بمقدار 0.002147 وحدة.يعكس ذلك دور النمو الديموغرافي في تعزيز الأسواق وزيادة الطلب على المنتجات الإفريقية، مما قد يدعم تحقيق التكامل الاقتصادي إذا ترافق مع سياسات تجارية ملائمة. كما أشارت الدراسة إلى أن النمو السكاني في إفريقيا يساهم في زيادة الطلب على المنتجات الجزائرية، مما يعزز فرص التبادل التجاري بين الجزائر والدول الإفريقية الأخرى.
- أظهرت **نتائج اختبارHausman**أن القيمة المحسوبة لإحصائية (3.65) أكبر من القيمة الجدولية مع احتمال أكبر من 0.05، مما يشير إلى قبول الفرضية الصفرية .وهذا يعني أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأنسب لتحليل العلاقة بين المتغيرات في الدراسة. وبالتالي، يعتبر تأثير العوامل المتغيرة عشوائيًا بين الدول الأفريقية أكثر دقة في تحليل التفاعل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.
- فيما يتعلق بـ **اختبار جذر الوحدة** المطبق على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) باستخدام برنامج Eviews 10، أظهرت النتائج أن السلاسل الزمنية للمتغير التابع (EC) والمتغيرات المستقلة (PIBK، Dist، POP)غير مستقرة في مستواها الأول سواء بوجود اتجاه فردي أو تأثيرات فردية. وبالتالي، تم الانتقال إلى الفروق الأولى التي أظهرت استقرارًا لجميع السلاسل. تُساهم هذه النتيجة في تعزيز فهم آلية التكامل بين الدول الأفريقية بشكل أفضل، كما تعزز من فهم المحددات الاقتصادية التي تؤثر على التجارة البينية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.(AfCFTA)

- أظهرت **نتائج اختبارHadri** على مستوى المجموعة أن جميع المتغيرات غير مستقرة في مستواها الأول. ومع ذلك، عند إجراء التحويل إلى الفروق الأولى، تم الحصول على استقرار لجميع السلاسل الزمنية.
- بناءً على هذه النتائج، يمكن القول أن السلاسل الزمنية مستقرة عند الفروق الأولى، مما يشير إلى إمكانية قبول خاصية التكامل عند الدرجة الأولى.((I(1) التكامل عند الدرجة الأولى يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة في مستواها الأول ولكن تصبح مستقرة بعد أخذ الفروق الأولى. هذا يعزز من جدوى الاستمرار في تحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، مع الأخذ في الاعتبار أن البيانات قد تحققت فيها خاصية الاستقرار والتكامل، مما يجعل النتائج أكثر موثوقية.

نتائج اختبار التكامل المتزامن(Pedroni) تم تحليلها لقياس العلاقة التكاملية بين المتغيرات على المستوى الفردي والمستوى البيني بين الدول، وقد تم تأكيد ذلك من خلال استخدام :

- إحصائيةPanel PP-statistic أظهرت قيمة 2.13- مع احتمال 0.01، مما يشير إلى وجود تكامل متزامن على مستوى كل دولة بشكل فردي. بما أن الاحتمال أقل من 5%، فإن هذه النتيجة تعزز من وجود علاقة تكاملية بين المتغيرات على المستوى الفردي.
- إحصائيةPanel ADF-statistic أظهرت قيمة 4.07 -مع احتمال 0.00، مما يؤكد بشكل أكبر وجود **تكامل متزامن** بين المتغيرات على مستوى كل دولة، حيث أن الاحتمال أقل من 1% مما يعزز من موثوقية النتيجة.
- **إحصائيةGroup ADF-statistic** أظهرت قيمة 5.58- مع احتمال 0.00، مما يشير إلى وجود **تكامل متزامن بين الدول** في المجموعة، مما يعكس قوة العلاقة بين المتغيرات على المستوى البيني للدول.
- **إحصائيةGroup PP-statistic** أظهرت قيمة 6.44 -مع احتمال 0.00، مما يدعم أيضًا وجود تكامل متزامن بين المتغيرات على المستوى البيني بين للدول.

تظهر نتائج اختبار التكامل المتزامن وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات على كل من المستوى الفردي والمستوى البيني بين الدول. هذا يشير إلى وجود تفاعلات اقتصادية مترابطة بين الدول في إطارمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية .تشير النتائج إلى أن الدول الإفريقية بحاجة إلى تعزيز التكامل بين اقتصاداتها من أجل تفعيل مزايا AfCFTAوتحقيق فوائد اقتصادية مشتركة عبر التعاون والتكامل الفعلي.

أظهرت نتائج استخدام طريقة المربعات الصغرى(FMOLS) وجود علاقة طردية ومعنوية بين حجم التجارة البينية الإفريقية (EC) ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PIBK) حيث أظهرت النتائج أن زيادة PIBKتؤدي إلى زيادة في (EC)بمقدار 189.5679 وحدة في المدى الطويل .هذه النتيجة تشير إلى أن النمو الاقتصادي الفردي لكل دولة يعتبر عاملًا مهمًا في تعزيز التكامل الاقتصادي داخل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية(AfCFTA) ، مما يعزز من قدرة الدول على زيادة التبادل التجاري والاندماج الاقتصادي.

كما أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين المسافة (Dist) وحجم التجارة البينية الإفريقية(EC) ، حيث أن زيادة وحدة واحدة في المسافة تؤدي إلى انخفاض قدره 17,203,092وحدة في (EC)في المدى الطويل .هذه النتيجة تشير إلى أن التحديات اللوجستية والمسافات الطويلة بين الدول تمثل عائقًا رئيسيًا أمام زيادة التجارة البينية، مما يعكس الحاجة الملحة إلى تحسين البنى التحتية والتعاون الإقليمي لتقليل الفجوات الجغرافية، وبالتالي تسهيل حركة تدفق السلع والبضائع بين الدول الافريقية.

علاوة على ذلك، أظهرت النتائج وجود علاقة طردية ومعنوية بين النمو السكاني (POP) وحجم التجارة البينية الإفريقية (EC) حيث أن زيادة وحدة واحدة في النمو السكاني تؤدي إلى زيادة 1.483100وحدة في (EC)هذه النتيجة تشير إلى أن النمو السكاني يمكن أن يكون عاملًا مساعدًا في تعزيز التكامل الاقتصادي من خلال زيادة الطلب المحلي وتحفيز التبادل التجاري بين الدول الإفريقية، مما يعزز من نمو التجارة البينية بشكل عام.

أظهرت نتائج معامل التحديدأن قيمة R2==0.60تعني أن 60%من التغير في حجم التجارة البينية الإفريقية يمكن تفسيره باستخدام تم إدراج هذه المتغيرات في النموذج الأولي، إلا أن ذلك تسبب في ظهور عدة مشاكل قياسية، من بينها مشكل التداخل الخطي والارتباط الذاتي ، مما استدعى حذفها والإبقاء فقط على المتغيرات الأساسية المستقلة المتمثلة في (PIBKو Distو POP)لضمان دقة النتائجالمتغيرات المستقلة المتمثلة في PIBKو Distو POP، بينما تعود 40%من التغيرات إلى متغيرات أخرى، مثل اللغة المشتركة، العادات والتقاليد، الروابط التاريخية، الحدود الجغرافية، والاتفاقيات التجارية، والتي لم يتم تضمينها في النموذج.

أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ(ECM)

أن معامل تصحيح الخطأ كان سالبًا، حيث بلغتقيمته (0.31–)وكان معنويًا(t = –2.71) ، مما يعني أن 31%من انحراف حجم التجارة البينية الإفريقية (EC) عن مستوى التوازن في المدى الطويل يتم تصحيحه سنويًا .تشير هذه النتيجة إلى أن الدول الإفريقية تحتاج إلى ثلاث فترات لتحقيق التوازن الاقتصادي بعد أي

انحرافات، مما يعكس أهمية السياسات الاقتصادية المستدامة في تعزيز الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل. كما أظهرت النتائج أن الدول الإفريقية قادرة على التكيف بسرعة مع التغيرات الاقتصادية.

من خلال هذه التحليلات، يمكن الاستنتاج أن التكامل الاقتصادي في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية يمتلك إمكانيات قوية للنجاح على المدى الطويل،كما أن العلاقة المتزامنة بين المتغيرات الاقتصادية، سواء على مستوى كل دولة أو بين الدول المختلفة في المجموعة، تعكس قدرة الدول على التفاعل التجاري الإيجابي مع بعضها البعض .ومع ذلك، هناك حاجة ملحة لمعالجة التحديات اللوجستية المرتبطة بالمسافات الكبيرة بين الدول، بالإضافة إلى تعزيز النمو السكاني كعامل محفز للتكامل الاقتصادي.

خاتمة الفصل

من خلال التحليل القياسي الذي تم إجراؤه في هذا الفصل للتأكد من إمكانية تحقيق التكامل الاقتصادي بين الجزائر والدول الأفريقية في ظل منطقة التجارة الحرة الإفريقية، وذلك بتطبيق نموذج الجاذبية على البيانات المجمعة للدول الأفريقية خلال الفترة من 2003 إلى 2017 باستخدام نماذج البانل، تم التوصل إلى وجود علاقات متباينة بين متغيرات الدراسة التي تؤثر على حجم التجارة البينية الأفريقية.

أظهرت النتائج، باستخدام طريقة المربعات الصغرى، وجود علاقة طردية ومعنوية بين حجم التجارة البينية الأفريقية (EC)ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(PIBK) ، حيث تبين أن الزيادة في PIBK تؤدي إلى زيادة في (EC) في المدى الطويل. تشير هذه النتيجة إلى أهمية النمو الاقتصادي الفردي لكل دولة في تعزيز التكامل داخل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. كما تم التأكيد على أن المسافة الجغرافية تؤثر سلبًا على حجم التجارة البينية، إذ تشكل تحديًا لوجستيًا ينبغي معالجته عبر تحسين البنية التحتية، مما يبرز أهمية تقليل الفجوات الجغرافية وتعزيز الترابط بين الدول لدعم التكامل الاقتصادي. من جهة أخرى، أظهرت النتائج أن النمو السكاني له تأثير إيجابي على التجارة البينية الأفريقية في وجود طلب محلي على المنتجات الجزائرية في السوق الافريقية، في حين أن عوامل أخرى، مثل اللغة المشتركة، العادات، والتاريخ المشترك، لم يتم تضمينها في النموذج رغم أهميتها في التأثير على التفاعل الاقتصادي بين الدول.

تؤكد نتائج الدراسة وجود تكامل متزامن بين المتغيرات الاقتصادية في الدول الأفريقية، مما يعكس قدرة هذه الدول على التفاعل التجاري بشكل إيجابي ضمن إطار AfCFTA كما تبين أن الدول الأفريقية قادرة على التكيف سريعًا مع التغيرات الاقتصادية، حيث يتم تصحيح 31% من الانحرافات عن التوازن في المدى الطويل سنويًا، وهو ما يبرز الحاجة إلى سياسات اقتصادية مستدامة تسهم في تحقيق توازن اقتصادي طويل الأجل.

بناءً على هذه النتائج، يمكن استنتاج أن التكامل الاقتصادي في منطقة التجارة الحرة الإفريقية ليس فقط ممكنًا، بل واعدًا، بشرط التغلب على العوائق مثل التفاوتات الاقتصادية والتحديات اللوجستية. ويمكن للجزائر الاستفادة من هذه المنطقة لتحقيق تكامل اقتصادي أفرو–جزائري، مما يتيح لها، إلى جانب الدول الأفريقية الأخرى، تحقيق مكاسب محتملة في إطار **AfCFTA**، مثل زيادة التبادل التجاري، تحسين معدلات النمو الاقتصادي، وتعزيز التكامل بين الدول الأفريقية. ومع ذلك، تبقى هناك بعض التحديات التي قد تؤثر على تحقيق التكامل الكامل، أبرزها الفجوات الجغرافية والتفاوتات الهيكلية بين الدول الأعضاء، مما يستدعي مزيدًا من الجهود في تحسين السياسات الاقتصادية والاستثمار في البنية التحتية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

يعد التكامل الاقتصادي خيارًا استراتيجيًا وضرورة حتمية فرضتها بيئة التنافس الدولية، وذلك لما يتيحه من مزايا متعددة مثل تعزيز النمو الاقتصادي، توسيع نطاق الأسواق، وجذب الاستثمارات. وفي هذا السياق، يمثل التكامل الاقتصادي الإفريقي خطوة محورية نحو تحقيق التنمية المستدامة، حيث تسعى الدول الإفريقية من خلال مشروع منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية إلى إنشاء سوق إفريقية موحدة للسلع والخدمات ذات المنشأ الإفريقي، مما يعزز التجارة البينية الإفريقية ويحد من التبعية للأسواق الخارجية، وبالتالي يدعم مسار التكامل الإقليمي في القارة.

وقد شهدت نماذج التكتلات الاقتصادية تطورًا ملحوظًا، حيث أثبتت التجارب الناجحة أن التكامل الإقليمي يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي، ويشمل موضوع التكامل الاقتصادي العديد من الدراسات التطبيقية والتجريبية التي تبحث في إمكانية التكامل الاقتصادي الإفريقي في ظل منطقة التبادل الحر الإفريقية. وبناءً على الدراسات السابقة، اعتمدت هذه الدراسة على نموذج الجاذبية، مستندة إلى مجموعة من الدراسات مثل .Edris H (2013)، Seid (2015)، Fatima Talab، Mengesha Yayoو Sisay Asefa (2016)، Antoine Bouëtوآخرين(2017) ، Sobande Olatunji Abdul (2019)، Boumghar Mohamed Yazid (2020)، Kahina Mehidiو Kamel Oukaci (2022)، و.Djekindi Milka (2024)

استند التحليل في هذه الدراسة إلى نماذج قياسية عبر بيانات سنوية من سنة 2003 إلى 2017، حيث تم تطبيق نموذج الجاذبية على بيانات التجارة بين الدول الإفريقية لدراسة تأثير المتغيرات الاقتصادية المختلفة على التبادل التجاري داخل هذه المنطقة، بهدف معرفة مدى قدرة الجزائر على تحقيق استفادة فعلية من الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة القارية وتحقيق تكامل اقتصادي أفرو–جزائري. ولتحقيق ذلك، تم التركيز على الدول المنتمية إلى التكتلات الاقتصادية الإفريقية التي تربطها علاقات تجارية مع الجزائر، مثل اتحاد المغرب العربي (تونس وليبيا)، الكوميسا (مصر وجيبوتي)، تجمع SEN SAD (النيجر وتوغو)، الإيكواس (السنغال وتنزانيا)، تجمع شرق إفريقيا (الغابون وجمهورية الكونغو الديمقراطية)، تجمع ECCAS (الجزائر وأنغولا)، الإيغاد (مالي وكينيا)، تجمع SADC(جنوب إفريقيا وزيمبابوي)، وتكتل) UEMOA بنين وبوركينا فاسو.(

سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الفرص والتحديات التي تواجه تحقيق تكامل اقتصادي أفرو–جزائري، مع تقديم رؤية تحليلية حول المكاسب المحتملة التي يمكن تحقيقها من خلال الانضمام الفعلي إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. وبعد معالجة البيانات، أظهرت النتائج القياسية **صحة الفرضية الأولى** التي تنص على أن

"انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية سيؤدي إلى زيادة فرص التبادل التجاري مع الدول الأعضاء في الاتفاقية ". فقد أظهرت طريقة المربعات الصغرى وجود علاقة طردية ومعنوية بين حجم التجارة البينية الإفريقية (EC) ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(PIBK) ، حيث تبين أن زيادة PIBK تؤدي إلى ارتفاع في (EC) على المدى الطويل. هذه النتيجة تتماشى مع نموذج الجاذبية في التجارة الدولية، الذي يفترض أن حجم التبادل التجاري بين الدول يرتبط إيجابياً بحجم اقتصاداتها، ويزداد مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الذي يعزز القوة الشرائية ويحفز الطلب الداخلي والخارجي. علاوة على ذلك فإن إزالة الحواجز التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية سيساهم في تعزيز تدفقات السلع والخدمات، مما يخلق بيئة مواتية لتوسيع نطاق التبادل التجاري وإمكانية تحقيق تكامل اقتصادي أفرو–جزائري أكثر فاعلية داخل القارة من خلال تنويع صادراتها وتوسيع أسواقها في إفريقيا. وذلك بمجرد دخول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية حيز التنفيذ بشكل كامل في الواقع

أما بالنسبة الفرضية الثانية التي تفترض "هناك علاقة سلبية بين المسافة الجغرافية وحجم التبادل التجاري؛ حيث إنه كلما زادت المسافة بين الدول، انخفضت فرص التبادل التجاري " ، قد أظهرت نتائج الدراسة أيضاً صحة هذه الفرضية، حيث تبين أن المسافة بين الدول تعد عاملًا مؤثرًا سلبيًا على حركة التجارة البينية. فقد أظهرت النتائج علاقة عكسية ومعنوية بين المسافة(Dist) وحجم التجارة الافريقية (EC) فإن الزيادة في المسافة تؤدي إلى انخفاض حجم التجارة الافريقية، وأن المسافة الجغرافية تساهم في تقليل حجم التجارة بين الدول الأعضاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، زيادة المسافة بين الدول تؤدي إلى تقليص تدفق التجارة البينية الافريقية، هذا يسلط الضوء على أهمية البنى التحتية والتقارب الجغرافي في تعزيز التجارة بين الدول الأفريقية. مما يشير إلى أن الجزائر قد تواجه تحديات لوجستية في تعزيز تجارتها مع الدول البعيدة. لكن في الوقت ذاته، أظهرت النتائج أن الجزائر يمكنها تقليل هذا التأثير السلبي من خلال تحسين البنى التحتية اللوجستية مثل الطرق (مشروع انشاء طريق سيار داخل موريتانيا من انجاز جزائري) والسكك الحديدية والموانئ، مما يسهم في تعزيز التجارة عبر قارة إفريقيا.

أما بالنسبة **للفرضية الثالثة** والتي تشير إلى أن "يسهم النمو السكاني بشكل إيجابي في تحقيق التكامل الاقتصادي، في ظل وجود الطلب على السلع والخدمات الجزائرية في الأسواق الإفريقية "، أظهرت نتائج الدراسة أن النمو السكاني في الدول الإفريقية يعزز الطلب على المنتجات الجزائرية، مما يزيد من فرص التبادل التجاري وهذا يعكس دور النمو السكاني في تحفيز الأسواق واستهلاك السلع والخدمات الجزائرية، مما يسهم في تحقيق التكامل الاقتصادي الأفرو–جزائري. وبالتالي يمكن تأكيد صحة الفرضية.

من خلال اختبار التكامل المتزامن(Pedroni) ، أظهرت النتائج وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات على المستوى الفردي والبيني بين الدول، مما يشير إلى تفاعلات اقتصادية مترابطة بين الدول في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وهي علامة على الحاجة إلى تعزيز التكامل بين اقتصادات الدول الإفريقية.

كما أظهرت نتائج معامل التحديد (R^2) أن 60% من التغير في حجم التجارة البينية الإفريقية يمكن تفسيره باستخدام المتغيرات المستقلةPIBK) ، Dist، (POP، بينما 40% من التغيرات تعود إلى متغيرات أخرى مثل اللغة المشتركة، العادات والتقاليد، الروابط التاريخية، الحدود الجغرافية، والاتفاقيات التجارية التي يمكن أن تفسر أيضا حجم التجارة البينية الافريقية في إطار منطقة التجارة الحرة الافريقية

من خلال هذه التحليلات، يمكن الاستنتاج أن التكامل الاقتصادي في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقيةيمتلك إمكانيات قوية للنجاح على المدى الطويل. العلاقات المتزامنة بين المتغيرات الاقتصادية على المستوى الفردي والبيني تشير إلى قدرة الدول على التفاعل التجاري بشكل إيجابي مع بعضها البعض. لكن، من الضروري معالجة التحديات اللوجستية المرتبطة بالمسافات الكبيرة بين الدول، بالإضافة إلى تعزيز النمو السكاني الذي يمثل أحد المحفزات الرئيسية للتكامل الاقتصادي.

تحديات إقامة منطقة تجارة حرة افريقية:

يعد إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية خطوة مهمة نحو تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإفريقية، حيث تهدف إلى تعزيز التجارة البينية، وتحفيز النمو الاقتصادي، وزيادة القدرة التنافسية للأسواق الإفريقية. ومع ذلك، فإن تفعيل هذه المنطقة يواجه العديد من التحديات التي قد تعيق تحقيق أهدافها المرجوة. فقد أظهرت هذه الدراسة أن هناك مجموعة من العقبات التي تستدعي اهتمامًا جادًا ومعالجة فعالة لضمان نجاح هذه المبادرة القارية. ومن بين أبرز هذه التحديات:

- التنفيذ الفعلي للاتفاقية :على الرغم من توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، إلا أنها لم تدخل حيز التنفيذ الكامل بعد، مما يؤخر تفعيلها على أرض الواقع. وقد يكون هذا التأخير نتيجة لمجموعة من التحديات السياسية والتنظيمية التي تتطلب معالجتها على مستوى الحكومات الإفريقية لضمان التنفيذ السريع والفعّال.
- التأخر في إطلاق المنطقة :شهدت منطقة التجارة الحرة الإفريقية تأخيرًا في بدء العمل الفعلي بها، مما أثر سلبًا على تحقيق الأهداف المرجوة منها في تعزيز التجارة البينية بين الدول الإفريقية. إن تسريع الإجراءات

وتحفيز الدول الأعضاء على التنفيذ الفوري يعد أمرًا بالغ الأهمية لضمان تحقيق التكامل الاقتصادي في أسرع وقت ممكن.

- تشابه الهياكل الإنتاجية وضعف التصنيع في أفريقيا: يحد ضعف التنوع في القطاعات الإنتاجية وتصنيع السلع في العديد من الدول الإفريقية من فرص التكامل الاقتصادي الفعلي. نجد العديد من الدول الافريقية تفتقر إلى القدرة الإنتاجية المتنوعة التي تمكنها من تلبية احتياجات الأسواق الإقليمية، مما يؤثر على الفعالية التجارية بين الدول الإفريقية.
- الاختلافات في السياسات الاقتصادية الكلية: تؤدي الاختلافات الواسعة في السياسات الاقتصادية الكلية بين الدول الإفريقية إلى صعوبة تنسيق الإجراءات التجارية والمالية، مما يشكل تحديًا أمام تحقيق تكامل اقتصادي منسجم. إن توافق السياسات النقدية، والضريبية، والتجارية بين الدول ضروري لتعزيز التعاون وتيسير حركة التجارة البينية.
- ضعف البنى التحتية وعدم جاهزيتها :لا تزال البنى التحتية الإفريقية غير مؤهلة بالشكل الكافي لدعم منطقة التجارة الحرة، رغم وجود العديد من البرامج والمبادرات لتحسينها. ويشمل ذلك شبكات النقل، والاتصالات، والخدمات اللوجستية، التي تعد ضرورية لتيسير حركة السلع والخدمات بين الدول الأعضاء. إن تحسين هذه البنى التحتية يشكل أحد الأسس الضرورية لتفعيل التجارة بين دول القارة وضمان استمراريتها.

في الختام، تُظهر هذه الدراسة أن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية تحمل إمكانات كبيرة لتعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الإفريقية، إلا أن تنفيذها بشكل فعال يتطلب معالجة التحديات المذكورة أعلاه. إن التعاون الفعّال بين الحكومات، وتحسين البنى التحتية، وتنويع الاقتصادات الإفريقية، وتنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول تعد من العوامل الأساسية لضمان نجاح هذه المبادرة الطموحة.

التوصيات

في ضوء التحديات التي تواجه منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وبناءً على النتائج المتوصل إليها، يصبح من الضروري اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تسهم في تعزيز فرص نجاح هذه المبادرة وتحقيق التكامل الاقتصادي الإفريقي المنشود. وفيما يلي أبرز التوصيات التي يمكن الاستفادة منها في هذا الصدد:

- تعزيز الإرادة السياسية بين الدول الإفريقية :من أجل ضمان نجاح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، من الضروري توفر إرادة سياسية قوية والتزام جاد من قبل الحكومات الإفريقية بتنفيذ الاتفاقية. يتطلب ذلك تعزيز التعاون المشترك، وتجاوز العقبات البيروقراطية، والعمل على اتخاذ قرارات موحدة تدعم مسار التكامل الاقتصادي.
- التسريع في تنفيذ الاتفاقية :لضمان التنفيذ الفعلي لبنود الاتفاقية على أرض الواقع، يجب العمل على تسريع خطوات التنفيذ والالتزام بالجداول الزمنية المحددة.
- تنويع الهياكل الإنتاجية وتعزيز التصنيع في إفريقيا :من خلال تشجيع التصنيع المحلي داخل القارة، يتعين دعم السياسات التي تعزز النمو الصناعي وتساهم في تنويع الإنتاج المحلي.
- تطوير البنى التحتية وتعزيز الترابط بين الدول الإفريقية :عبر الاستثمار في مشاريع النقل واللوجستيات مثل السكك الحديدية، الطرق السريعة، والموانئ، لتسهيل حركة البضائع والأشخاص، مما يسهم في تعزيز التبادل التجاري بين الدول.
- تحسين البنى التحتية الرقمية :لتشجيع التجارة الإلكترونية وتعزيز التكامل الرقمي بين الدول الإفريقية، وكذلك إطلاق منصات رقمية موحدة لتسهيل عمليات التبادل التجاري.
- تعزيز دور المؤسسات الإفريقية :تمكين المؤسسات القارية، مثل الاتحاد الإفريقي والبنك الإفريقي للتنمية، من لعب دور أكثر فاعلية في دعم تنفيذ الاتفاقية ودعم التكامل الاقتصادي.
- دعم الشركات الإفريقية الصغيرة والمتوسطة :من خلال توفير بيئة مواتية تتيح لهذه الشركات القدرة على المنافسة داخل السوق القارية.
- تعزيز التكامل بين التكتلات الاقتصادية الإفريقية الجهوية :من أجل تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وتحقيق التكامل الاقتصادي، من الضروري دراسة النجاحات والتحديات التي واجهتها هذه التكتلات، مما يساعد في تطوير استراتيجيات أكثر فاعلية لتجنب الأخطاء السابقة وتعزيز التكامل القاري بشكل أكثر سلاسة ونجاح.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

➢ الكتب

- أحمد عرفة، أحمد يوسف،"أساليب ومقومات التكامل الاقتصادي بين البلاد الإسلامية "، دار التعليم الجامعي، 107.
- أحمد يوسف دودين، مصطفى يوسف كافي،" التكتلات الاقتصادية الدولية." دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019.
- اسماعيل العربي، التكتل والاندماج الاقليمي بين الدول المتطورة "، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 1981.
- إسماعيل معراف،"التكتلات الاقتصادية الإقليمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.
- اكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، 2002.
- بابوش محمد، ‘‘التكامل الاقتصادي المغاربي والتكتلات الإقليمية الراهنة، دار الخليج للنشر والتوزيع، 2019.
- بوبوش محمد، ‘‘التكامل الاقتصادي المغاربي والتكتلات الإقليمية الراهنة، دار الخليج للنشر والتوزيع، 2019.
- سمير محمد عبد العزيز ‘‘التكتلات الاقتصادية الإقليمية (في إطار العولمة)’’، مكتبة الاشعاع الفنية، الطبعة 01، 2001.
- سامي عفيفي حاتم، "الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005.
- السيد متولي عبد القادر،" الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات"، عمان، دار الفكر، الطبعة الاولى 2011،.
- صبيحة بخوش ‘‘اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية ‘‘، دار حامد، الطبعة الاولى ،2011.

- عبد الكريم جابر شنجار العيساوي، "التكامل الاقتصادي العربي "، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،2015.
- عبد المطلب عبد الحميد ،"السوق الأفريقية المشتركة والاتحاد الافريقي"، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى ،القاهرة،2004.
- علي عباس يوسف سراج ، "امكانيات تفعيل السوق العربية المشتركة و آفاقها المستقبلية "المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ،الطبعة الاولى ،2013.
- عمر مصطفى محمد، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية (دراسة تجارب مختلفة)"، الطبعة الأولى، القاهرة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2014.
- فاتن عبد الأول منشى،" الاستثمارات العربية كمدخل للتكامل الاقتصادي "، مركز الخبرات المهنية للإدارة، الطبعة 01، المجلد 01، 2019.
- فليح حسن خلف ،"العلاقات الاقتصادية الدولية "، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق ،2004.
- غي مغيل، "التكامل والتعاون في أفريقيا"، مركز البحوث والدراسات، مؤسسة الفكر العربي، الطبعة الأولى، 2015.
- جميل محمد خالد،" أساسيات الاقتصاد الدولي "، دار المنهال للنشر والتوزيع، 2014.
- محمد إبراهيم عبد اللطيف،"أفاق التكامل الاقتصادي الافريقي في ظل تفعيل اتفاقية منطقة التبادل الحر الافريقية "، مجلة روح القوانين، معهد مصر العالي للتجارة والحسابات المنصورة.
- محمد راتول،"الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية "، ديوان المطبوعات الجامعية، 2019.
- نزيه عبد المقصود مبروك، "التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية "، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ،2007.
- نواف أبو شمالة، "التكامل الاقتصادي: آليات تعزيز التعاون الاقتصادي العربي"، المعهد العربي للتخطيط، العدد 50، الكويت، 2016.
- مال يوسفي، "بحوث في علاقات التعاون الدولي "، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ،2008.

- محسن الندوي ، "تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة "منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الأولى ، المغرب،.
- صبيحة بخوش ‘‘اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية ‘‘، دار حامد، الطبعة الاولى ،2011.
- دريم حورية. "التكتلات الاقتصادية: النظرية والتطبيق"، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2010.
- المجدوب أسامة. "العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية"، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، 2000.
- سامي عفيفي حاتم، "الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005.

➢ **الدراسات السابقة**

- أوضايفية حدة، ضياف علية، "فرص التكامل الاقتصادي المتاحة أمام الجزائر"، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 14، العدد 02، 2019 .
- بن خالدي نوال، بن يوب لطيفة، "تقييم أثر تعميق التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد على معدلات البطالة في دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا"(UEMOA) ، دفاترMECAS ، المجلد 17، العدد 03، جوان 2021 .
- بن عمرة عبد الرزاق، خطوات تطبيق تقنية Panel Data model باستخدامEVIEWS10 ، جامعة فرحات عباس، 05 جانفي 2021، ص 02 .
- بن شيخ عبد الرحمان، مدياني محمد، "واقع التكامل الاقتصادي في أفريقيا"، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 02، العدد 06، 2018 .
- بوبكر كحلة، نوال بن عمارة، "الفوارق الإقليمية وعمليات التكامل الاقتصادي في الدول العربية"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، 2016 .
- دراسة هشام عبد الكريم، "منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ومقومات بناء مواطنة إفريقية جديدة"، مجلة قضايا معرفية، المجلد 02، العدد 05، سبتمبر 2020 .

- دراسة ناجي حريرش، منصف بن خديجة، "التكامل الاقتصادي المغاربي بين فرص النجاح ومعوقات التفعيل"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 01، 2018 .
- دراسة قنيفي مريم، لطرش ذهبية، "آليات تعزيز التبادل التجاري الإقليمي في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية"، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 07، العدد 01، 2022 .
- دلال عرامة، لطرش ذهبية، "دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تعزيز اندماجها في سلاسل القيمة العالمية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 21، العدد 01، ديسمبر 2021 .
- دريدي سارة، بن محمد هدى، "آفاق التجارة الجزائرية باتجاه القارة الإفريقية – أفريقيا-جنوب الصحراء في ظل الانضمام لمنطقة التجارة القارية الإفريقية"، مجلة المعيار، المجلد 26، العدد 04، 2022 .
- جهان عبد السلام عباس، "منطقة التجارة الحرة القارية ومستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا"، متابعات إفريقية، العدد 13، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، جامعة القاهرة، 2021 .
- حيدوسي أحمد، "دراسة استشرافية لمستقبل الجزائر في منطقة التبادل الحر الأفريقية"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 01، جوان 2021 .
- خير الدين السعيدي، "مشروع خط الغاز (نيجيريا – الجزائر) العابر للصحراء، هل يغير خارطة الغاز العالمية؟"، الشرق للأبحاث الاستراتيجية، 18 أكتوبر 2022، ص 05-07 .
- شليحي الطاهر، مختاري مصطفى، "تقييم لتجارب التكامل الاقتصادي في إفريقيا"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 03، العدد 06، 2018 .
- شكيمة ياسين، "دور الجزائر في إنشاء منطقة التبادل التجاري الحرفي أفريقيا :(AFTZ) رؤية مستقبلية"، ورقة بحثية مقدمة ضمن يوم دراسي حول دور الجزائر في التكامل الإقليمي، 1 ديسمبر 2018، الجزائر .
- سهيلة مصطفى، "التقليل من الحواجز غير التعريفية المتعلقة بقواعد المنشأ كآلية لتفعيل منطقة التجارة الحرة الإفريقية"، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، المجلد 05، العدد 01، 2022 .
- سعيد علي أحمد طه، "خبرات التكامل في التجمعات الإقليمية الإفريقية: حالة تجمع دول الساحل والصحراء (سين-صاد)"، آفاق إفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد 14، العدد 44، 2016 .

- زكروف عامر دحو سليمان، "مستقبل منطقة التجارة الحرة الإفريقية ودورها المتوقع في تنمية التجارة البينية الأفرو-جزائرية (عرض نماذج لتكتلات إقليمية اقتصادية إفريقية)"، مخبر التطبيقات الكمية والنوعية للارتقاء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالمؤسسات الجزائرية، المجلد 08، العدد 01، أفريل 2022 .
- مغبر فاطمة الزهراء، لعرج مجاهد نسيمة، "واقع وآفاق الاقتصاد الجزائري في ظل التكامل الاقتصادي الإقليمي المغاربي"، مجلة الأسواق المالية، العدد 03، 2015 .
- محمد جعبوب، "التكامل الإقليمي في إفريقيا النظرية والواقع"، مجلة أكاديمي، العدد 06، 2017 .
- مسعودي محمد، "تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا) دراسة حالة السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا"(COMESA ، مجلة الحقيقة، العدد 35، 2015 .
- مصطفى يوسف، عبد الهادي خمقاني، "سبل تنشيط التعاون التجاري والاقتصادي بين الجزائر والدول الإفريقية"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 04، 2020 .
- وليد حفاف، "مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: المزايا والتحديات"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03، 2020 .
- يوسف سائحي، عبد الهادي خمقاني، "سبل تنشيط التعاون التجاري والاقتصادي بين الجزائر والدول الإفريقية"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 04، 2020 .
- هنده خذيري، بلقاسم تويزة، "منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AFCfTA) كآلية لإندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية وآفاقها في ظل جائحة كوفيد-19"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، 2022.

- **التقارير الرسمية**

- تقرير الاتحاد الإفريقي، "تقرير مجلس وزراء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية"، الدورة العادية الرابعة والأربعون، 5 فبراير 2024، أديس أبابا، إثيوبيا.
- تقرير الاتحاد الإفريقي "وضع خطة العمل ذات الأولوية لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا بالاتحاد الإفريقي للفترة (2021-2030)"، 03 يناير 2020.
- تقرير الأمم المتحدة، "موجز السياسة المطبقة بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية"، يناير 2022.

- تقرير الأمم المتحدة، "فهم اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، دليل متخصص للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في منطقة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البرنامج الإقليمي لإفريقيا.
- تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "أطر النظام التجاري الدولي وتوجهاته من منظور إنمائي"، مجلس التجارة والتنمية، الدورة 59، 2012.
- تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "قواعد المنشأ تشكل مفتاح نجاح لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية"، 2019.
- تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "التنمية الاقتصادية في إفريقيا"، مجلس التجارة والتنمية الدورة 56، 2009.
- تقرير الاتحاد الإفريقي، "تقرير مجلس وزراء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية"، الدورة العادية الرابعة والأربعون، 5 فبراير 2024، أديس أبابا، إثيوبيا.
- تقرير الاتحاد الإفريقي، "مشروع الإطار، خارطة الطريق، والمنظومة لتعجيل إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية"، أديس أبابا، إثيوبيا.
- تقرير الاتحاد الإفريقي، "وضع خطة العمل ذات الأولوية لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا بالاتحاد الإفريقي للفترة (2021-2030)"، 03 يناير 2020.
- ماكس ماندیز-بارا، تقرير الاتحاد الإفريقي، "مفاوضات الاستثمار لمنطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية"، ماي 2020.
- المادة 20 من قانون 18/22 مؤرخ في 23 ذي الحجة عام 1443 الموافق ل 24 جويلية 2022، يتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50.

➢ **المواقع الالكترونية :**

- اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية "المكتسبات والتحديات"، مجلة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، أكتوبر 2023، متاح على الإنترنت، رابط المصدر: https://maatpeace.org/wp-content/uploads

- **اتفاقيات التجارة الإقليمية مع إفريقيا، اتفاقية المنطقة القارية الإفريقية للتبادل الحر**، متاح على الإنترنت، تاريخ الاطلاع 2024/08/12، الساعة 15:00،رابط المصدر: https://www.africatradeagreements.tn/ar/

- **آلية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للإبلاغ عن الحواجز غير الجمركية ورصدها وإزالتها**، الموقع الإلكتروني لدليل المستخدم العمومي سبتمبر 2019، رابط المصدر، https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/africa/Understanding_the_AfCFTA_Guide_A4_Artwork_Print_ar_LowRes.pdf

- **معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي**، متاح على الإنترنت، 15.02.2023، الساعة 10:45،رابط المصدر: https://maghrebarabe.org

- **أهداف ومهام اتحاد المغرب العربي**، متاح على الإنترنت، 15.02.2023، الساعة 11:20، رابط المصدر: https://maghrebarabe.org

- **منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: إدماج التجارة البينية كمحرك لاقتصادات القارة**، 25جوان 2024، متاح على الإنترنت، تاريخ الاطلاع 03 سبتمبر 2024، الساعة 22:22، رابط المصدر: https://www.aps.dz/ar/economie/164183

- **تقرير البنك الإفريقي**، "الطريق العابر للصحراء"، 13 فبراير 2023، متاح على الإنترنت، تاريخ الاطلاع 08 سبتمبر 2024، الساعة 00:12 https://www.afdb.org/ar/akhbar-wa-ahdath/hiwarat/58935

- **جهاد أزعور، أبيبيه آمرو سيلاسي**، "الطريق إلى التكامل التجاري"، تقرير صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2023، متاح على الإنترنت، تاريخ الاطلاع 13 أغسطس 2024، الساعة 15:30،رابط المصدر:
https://www.imf.org/ar/Publications/fandd/issues/2023/09/Straight-Talk-the-drive-for-trade-integration-azour-aemro-selassie
- **تصريح رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون** :الجزائر تقترب من الانضمام إلى "بريكس"، مال وأعمال، متاح على الإنترنت، 06 أفريل 2023،رابط المصدر:

https://arabic.rt.com/business/1449875

- **تصريح وزير المالية عبد الغزيز فايد**، الجزائر مصممة على أن تظل أكبر ممون للغاز الطبيعي في حوض البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا، (وأج، 2024/02/13)، متاح على الإنترنت، تاريخ الاطلاع 2024/09/05، الساعة 22:30 ،رابط المصدر:https://www.algerie.uz

قائمة المراجع

المراجع باللغات الأجنبية

➢ الكتب

- **Ahmed Gouher.** "Krugman Trade Theory and Developing Economies", Al Ghurair University, Dubai, United Arab Emirates, December 2012, Vol 11, No12.

•**Arthur, J., Dray, A., & Puppetto, L.** (2020, January). **Estimation de potentiels de commerce par un modèle de gravité (No. 2020/0181).**

➢ الدراسات السابقة

•**Abrego, L., Amado, M. A., Gursoy, T., Nicholls, G. P., & Perez-Saiz, H.** (2019). The African Continental Free Trade Agreement: Welfare gain estimates from a general equilibrium model. IMF Working Paper, International Monetary Fund.

•**Allali, S.** (2022). Overview of the Evolution of the Concept of Regional Integration: Focus on the African Continental Free Trade Area (AfCFTA). Volume 3, Issue 3-1.

•**Arthur, J., Dray, A., & Puppetto, L.** (2020, January). Estimation de potentiels de commerce par un modèle de gravité (No. 2020/0181).

•**Belete, H. M.** (2014). Regional economic integration in Africa: Challenges and prospects. Mizan Law Review, 8(2).

•**Bellalij, L., & Mezene, M.** (2018). La zone de libre-échange continentale africaine: Une intégration au bout du chemin. Revue du Contrôle de la Comptabilité et de l'Audit, (6), septembre.

•**Benzarour, C.** (2024). The African Continental Free Trade Area: How Can the Algerian Economy Maximize Its Benefits? Munich Personal RePEc Archive, Algiers University 3.

•**Bouët, A., Cosnard, L., & Laborde, D.** (2017). Measuring trade integration in Africa. Journal of Economic Integration, 32(4).

•**Chemnyongoi, H. J.** (2020). Estimating the economic effect of the African Continental Free Trade Area on the COMESA region. Paper presented at the Seventh COMESA Research Forum, August.

•**Dong, L.** (2009). Panel data econometrics. Kansas State University.

•**Djekindi, M.** (2020). Economic integration and economic growth in Africa. Revue Française d'Économie et de Gestion, 5, ISSN: 2728-0128.

•**Doumbe, E., & Belinga, T.** (2015). A gravity model analysis for trade between Cameroon and twenty-eight European Union countries. Journal of Social Sciences, 3.

•**Dzene, R., Omar, A., & Mohson, H.** (2021). Estimating the effect of AfCFTA on intra-African trade: Using augmented GE-PPML.

•**Gammadigbe, V.** (2021). Is regional trade integration a growth and convergence driver? International Monetary Fund.

•**Genna, G. M., Yang, Z., & Abdollahian, M.** (2024). Regional integration and economic development: Optimal or messy networks? Journal of Economic Integration, 39(3).

•**Hartzenberg, T.** (2011). Regional integration in Africa. World Trade Organization, Economic Research and Statistics Division.

•**Kwentua, G. E.** (2006). Trade Creation and Trade Diversion Effects in the EU-South Africa Free Trade Agreement (Master's thesis, Louisiana State University.

•**Lakas, K.** (2017). Opportunité d'investissement et de commerce extérieur pour l'Algérie dans l'Union Économique et Monétaire Ouest-Africaine (UEMOA). Horizon.

•**Mehidi, K., & Oukaci, K.** (2022). Rente et intégration commerciale en Afrique: Estimation d'un modèle de gravité pour l'Algérie. Les Cahiers du CREAD, 38(3).

•**Millogo, A.** (2011). Estimation du potentiel de commerce dans l'Union du Maghreb Arabe (UMA) par un modèle gravitationnel (Master's thesis). Université du Sud Toulon Var.

•**Nessraoui, D., & Zed, H.** (2022). An analytical study of Algerian intra-African trade under the African Continental Free Trade Area. Beam Journal of Economic Studies, 6(2).

•**O'Farrill, E., Fierro, J., Moraga, M. E., Pérez, E., & Va, M.** (1999, December). Economic cooperation. AGCI.

•**Park, C. Y., & Claveria, R.** (2018). Does regional integration matter for inclusive growth? Evidence from the multidimensional regional integration index. ABD Economics Working Papers Series, No. 559.

- **Rakotoma lala, D., & Voigt, L.** (2008). Intégration Régionale. Friedrich-Ebert-Stiftung.

- **Seid, E. H.** (2013). Regional integration and trade in Africa: Augmented gravity model approach. The Horn Economic and Social Policy Institute (HESPI), Working Paper, No. 3.

- **Sobande, O. A.** (2019). Effect of economic integration on agricultural export performance in selected West African countries. Vol. 07, No. 03, June 2019.

- **Taleb, F.** (2015). Le projet d'intégration régionale maghrébine: Impact sur l'Algérie (Thèse de doctorat, Université de Tlemcen).

- **Torres-Reyna, O.** (2007). Panel data analysis: Fixed and random effects using Stata (p. 21-19).

- **Tumwebaze, K. H., & Ijjo, A. T.** (2015). Regional Economic Integration and Economic Growth in the COMESA.

➢ Site internet

- **Agenda 2063: The Africa We Want. | African Union (au.int).** Retrieved from https://au.int.
- **Blog-Illusio. (2013, September 21).** L'équation de gravité du commerce international. Retrieved from http://www.blog-illusio.com/article-l-equation-de-gravite-du-commerce-international-120177849.
- **COMESA.** COMESA Secretariat. Retrieved from https://www.comesa.int/secretariat/?lang=ar.
- **COMESA.** Decision Making in COMESA. Retrieved from https://www.comesa.int/decision-making/?lang=ar.
- **COMESA.** What is COMESA?. Retrieved from https://www.comesa.int/what-is-comesa/?lang=ar.
- **Devonshire-Ellis, C. (2022, November 9).** The new candidate countries for BRICS expansion. Silk Road Briefing. Dezan Shira & Associates. Retrieved from https://www.silkroadbriefing.com/news/2022/11/09.
- **Eurofiscalis. (2024, December 14).** Lexique du commerce international - Zone de Marchés. Retrieved from https://www.eurofiscalis.com/lexiques/zone-de-marches-2/.
- **Intergovernmental Authority on Development (IGAD).** Retrieved from http://www.igad.org.
- **IGAD: Its History and Development.** Retrieved from https://igad.int/about.
- **Oslington, P. (2009).** Contextual History, Practitioner History and Classic Status: Reading Jacob Viner's *The Customs Union Issue*. Australian Catholic University. Retrieved from https://apps.acu.edu.au/staffdirectory.
- **Silk Road Briefing. (2022, August 2).** Algeria expresses interest in joining BRICS. Silk Road Briefing. Retrieved from https://www.silkroadbriefing.com/news/2022/08/02/algeria-expresses-interest-in-joining-brics/.

- **Southern African Development Community (SADC).** Member States. Retrieved from https://www.sadc.int/member-states.
- **Trademap.** Retrieved from https://www.trademap.org.
- **Tralac. (2023, September 6).** Status of AfCFTA Ratification. Retrieved from https://www.tralac.org/resources/infographic/13795-status-of-afcfta-ratification.html.
- **United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD).** Non-Tariff Barriers: Monitoring, Reporting and Eliminating Mechanisms. Available at: https://unctad.org/topic/trade-analysis/non-tariff-measures/NTMs-policy-support/monitoring-and-reporting. Accessed: March 15, 2025.
- **West African Economic and Monetary Union (UEMOA).** Official website of the Union. Retrieved from https://www.uemoa.int/presentation.
- **Yayo, M., & Asefa, S. (2016).** International trade effects of regional economic integration in Africa: The case of the Southern African Development Community (SADC). *International Journal of African Development*, 3(2).

قائمة الملاحق

الملحق 01: نتائج تقدير نموذج التأثيرات الفردية الثابتة

Dependent Variable: EC
Method: Panel Least Squares
Periods included: 15
Cross-sections included: 14
Total panel (balanced) observations: 210

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIBK	-0.006474	0.106293	-0.060911	0.9515
Dist	-105046.7	59450.05	-1.766975	0.0788
POP	0.001615	0.001877	0.860082	0.3908
C	3.53E+08	2.00E+08	1.767204	0.0788

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.746368	Mean dependent var	75876.17
Adjusted R-squared	0.725342	S.D. dependent var	180436.6
S.E. of regression	94562.90	Akaike info criterion	25.82941
Sum squared resid	1.73E+12	Schwarz criterion	26.10036
Log likelihood	-2695.088	Hannan-Quinn criter.	25.93894
F-statistic	35.49664	Durbin-Watson stat	0.541247
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق 02: نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية

Dependent Variable: EC
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Periods included: 15
Cross-sections included: 14
Total panel (balanced) observations: 210
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIBK	-0.023946	0.047551	-0.503592	0.6151
Dist	-39.11877	23.32319	-1.677248	0.0950
POP	0.002147	0.001260	1.704065	0.0899
C	154490.7	86112.73	1.794052	0.0743

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	148167.0	0.7106
Idiosyncratic random	94562.90	0.2894

Weighted Statistics

R-squared	0.622947	Mean dependent var	12337.04
Adjusted R-squared	0.608718	S.D. dependent var	95128.39
S.E. of regression	94712.81	Sum squared resid	1.85E+12
F-statistic	1.612709	Durbin-Watson stat	0.498617
Prob(F-statistic)	0.187538		

Unweighted Statistics

R-squared	0.230141	Mean dependent var	75876.17
Sum squared resid	5.24E+12	Durbin-Watson stat	0.175892

الملحق 03: نتائج اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: EQ01
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	3.653639	3	0.3014

الملحق 04: نتائج اختبار جذر الوحدة

اختبار Hadri		اختبار IPS		اختبار LL		
الفروق الأولى	المستوى	الفروق الأولى	المستوى	الفروق الأولى	المستوى	
*0.559	4.40	***-6.80	-0.33	***-10.53	1.09	**EC**
*2.29	6.98	***-6.01	2.073	***-9.14	-1.059	PIBK
** 0.32	6.48	***-1.67	0.65	***-13.30	-0.15	ADS
*-1.27	3.16	***9.83-	0.35	***9.73-	1.73	POP

الملحق 05: نتائج اختبار التكامل المتزامن

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: EC PIBK Dist POP
Included observations: 210
Cross-sections included: 14
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic intercept or trend
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-1.765136	0.9612	-1.643937	0.9499
Panel rho-Statistic	-0.067817	0.4730	-0.486072	0.3135
Panel PP-Statistic	-2.130024	0.0166	-3.830093	0.0001
Panel ADF-Statistic	-4.077833	0.0000	-5.075923	0.0000

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	0.382438	0.6489
Group PP-Statistic	-6.445036	0.0000
Group ADF-Statistic	-5.585161	0.0000

Cross section specific results

الملحق 06: نتائج طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS)

C
Method: Panel Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Periods included: 14
Cross-sections included: 5
Total panel (balanced) observations: 70
Panel method: Grouped estimation
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimates (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth)
Warning: one more more cross-sections have been dropped due to estimation errors

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIBK	189.5679	85.00571	2.230061	0.0300
Dist	-17203092	2590614.	-6.640546	0.0000
POP	1.483100	0.195367	7.591357	0.0000

R-squared	0.60531	Mean dependent var	201598.1
Adjusted R-squared	0.55785	S.D. dependent var	266922.7
S.E. of regression	6.90E+10	Sum squared resid	2.52E+23
Long-run variance	2.00E+09		

الملحق 07: نتائج نموذج أشعة تصحيح الخطأ VECM لبيانات العينات الزمنية (panel)

Vector Error Correction Estimates
Included observations: 182 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
EC(-1)	1.000000
PIBK(-1)	-0.009663 (0.07426) [-0.13012]
Dist (-1)	41.25536 (32.3960) [1.27347]
POP(-1)	-0.014841 (0.00264) [-5.61787]
C	203633.5

Error Correction:	D(EC)	D(PIBK)	D(ADS)	D(POP)
CointEq1	-0.315623 (0.11628) [-2.71433]	-0.006231 (0.00636) [-0.98043]	2.85E-08 (1.7E-08) [1.63443]	-1.348583 (0.26689) [-5.05300]
D(EC(-1))	-0.005455 (0.07442) [-0.07330]	0.001396 (0.02684) [0.05203]	1.24E-08 (7.4E-08) [0.16876]	-0.718644 (1.12704) [-0.63764]
D(PIBK(-1))	-0.024929 (0.19791) [-0.12597]	0.251518 (0.07137) [3.52390]	7.92E-08 (2.0E-07) [0.40522]	1.261780 (2.99717) [0.42099]
D(Dist (-1))	-100533.9 (76951.4) [-1.30646]	9774.681 (27752.6) [0.35221]	-0.017621 (0.07603) [-0.23177]	35198.53 (1165386) [0.03020]
D(POP(-1))	-0.015090 (0.00516) [-2.92399]	0.000758 (0.00186) [0.40726]	-3.89E-10 (5.1E-09) [-0.07628]	0.057181 (0.07816) [0.73161]
C	13161.62 (6018.20) [2.18697]	2315.947 (2170.47) [1.06703]	0.004574 (0.00595) [0.76930]	597072.1 (91142.3) [6.55099]
R-squared	0.457714	0.083677	0.020173	0.187429
Adj. R-squared	0.430944	0.057645	-0.007663	0.164345
Sum sq. resids	8.09E+11	1.05E+11	0.789177	1.85E+14

S.E. equation	67778.01	24444.20	0.066962	1026460.
F-statistic	2.155956	3.214409	0.724724	8.119316
Log likelihood	-2279.763	-2094.151	236.8634	-2774.372
Akaike AIC	25.11827	23.07859	-2.536961	30.55354
Schwarz SC	25.22390	23.18421	-2.431334	30.65917
Mean dependent	3105.380	3695.417	0.004560	634950.3
S.D. dependent	68851.67	25180.75	0.066707	1122867.

Determinant resid covariance (dof adj.)	1.27E+28
Determinant resid covariance	1.11E+28
Log likelihood	-6909.460
Akaike information criterion	76.23583
Schwarz criterion	76.72875

الملخص:

تهدف هذه الأطروحة إلى دراسة مدى إمكانية تحقيق التكامل الاقتصادي الأفرو-جزائري ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA). الدراسة غطت 17 بلدا إفريقيا وشملت الفترة الزمنية الممتدة بين 2003 و2017 وتمت بتطبيق نموذج الجاذبية والتقدير باستخدام نماذج بانل حيث تم ربط الجزائر بمجموعة من التكتلات الاقتصادية الإفريقية الجهوية، بهدف تحديد ما إذا كانت هذه التكتلات تساهم بشكل فعّال في تفعيل المنطقة، وكذا تحديد المكاسب المحتملة التي يمكن أن تجنيها الجزائر من الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات الاقتصادية على المستويين الفردي والبيني بين الدول الأعضاء، ما يعكس التفاعلات الاقتصادية المترابطة في المنطقة، كما تشير النتائج إلى أن التكتلات الاقتصادية الإفريقية عند تفعيلها بالكامل ستساهم بشكل كبير في تعزيز فعّالية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. بناءً على هذه النتائج، فالتكامل الاقتصادي في إطار AfCFTA ليس فقط ممكنًا، بل واعدًا، بشرط التغلب على التحديات المرتبطة بالمسافات والفجوات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، كما يمكن للجزائر الاستفادة من هذه الفرصة لتحقيق تكامل اقتصادي أفرو-جزائري، مما سيمكنها، إلى جانب الدول الإفريقية الأخرى، من تحقيق مكاسب كبيرة بمجرد التجسيد الفعلي للاتفاقية على أرض الواقع.

الكلمات المفتاحية :التكامل الاقتصادي، التكامل الاقتصادي الإفريقي، التكتلات الاقتصادية الإفريقية، منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA).

Résumé :

Cette thèse vise à étudier la faisabilité de l'intégration économique afro-algérienne dans le cadre de la Zone de libre-échange continentale africaine (ZLECAf). L'étude a couvert 17 pays africains sur la période allant de 2003 à 2017 et a été réalisée en appliquant le modèle de gravité et l'estimation à l'aide de modèles de panel. L'Algérie a été mise en relation avec un ensemble de blocs économiques régionaux africains afin de déterminer si ces blocs contribuent efficacement à l'activation de la zone et d'identifier les gains potentiels que l'Algérie pourrait tirer de son adhésion à la ZLECAf. Les résultats de l'étude ont révélé une relation d'intégration simultanée entre les variables économiques, tant au niveau individuel qu'interétatique entre les pays membres, ce qui reflète les interactions économiques interdépendantes au sein de la région. Les résultats indiquent également que l'activation complète des blocs économiques africains contribuera considérablement à renforcer l'efficacité de la ZLECAf. Sur la base de ces résultats, l'intégration économique dans le cadre de la ZLECAf n'est pas seulement possible, mais prometteuse, à condition de surmonter les défis liés aux distances et aux écarts économiques entre les États membres. L'Algérie pourrait tirer parti de cette opportunité pour réaliser une intégration économique afro-algérienne, lui permettant ainsi, ainsi qu'aux autres pays africains, d'obtenir des bénéfices significatifs une fois l'accord concrétisé sur le terrain.

Mots-clés : Intégration économique, intégration économique africaine, blocs économiques africains, Zone de libre-échange continentale africaine (ZLECAf).

Abstract

This thesis aims to examine the feasibility of Afro-Algerian economic integration within the African Continental Free Trade Area (AfCFTA). The study covered 17 African countries over the period from 2003 to 2017 and was conducted using the gravity model and panel estimation models. Algeria was linked to a set of regional African economic blocs to determine whether these blocs effectively contribute to the activation of the AfCFTA and to identify the potential gains that Algeria could achieve by joining the agreement. The study's findings revealed a simultaneous integration relationship between economic variables at both the individual and inter-state levels among member countries, reflecting the interconnected economic interactions within the region. The results also indicate that fully activating African economic blocs will significantly enhance the effectiveness of the AfCFTA. Based on these findings, economic integration within the AfCFTA is not only possible but also promising, provided that challenges related to distances and economic disparities among member states are overcome. Algeria can seize this opportunity to achieve Afro-Algerian economic integration, which, along with other African countries, would allow for substantial benefits once the agreement is effectively implemented.

Keywords: Economic integration, African economic integration, African economic blocs, African Continental Free Trade Area (AfCFTA)